SAICM/ICCM.3/24

Distr.: General
29 October 2012

Arabic
Original: English

النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية
الدورة الثالثة
نيروبي، ١٧-٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

تقرير المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية عن أعمال دورته الثالثة

أولاً - افتتاح الدورة

١ - افتُتحت الدورة الثالثة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في الساعة ١٠/٣٠ صباح يوم الاثنين ١٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢، في مكتب الأمم المتحدة بنيروبي. وقام السيد إساكو تودا، نائب رئيس المؤتمر، بافتتاح الدورة نيابة عن السيد توماز غنتار، وزير الصحة في سلوفينيا ورئيس المؤتمر الذي لم يتمكن من الحضور.

٢ - وأدلى ببيانات افتتاحية كل من السيد شيراو علي مواكويري، وزير البيئة في كينيا؛ والسيد غنتار والسيد أكيم شتاينر المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٣ - وقال السيد مواكويري في بيانه الافتتاحي إن حكومة كينيا كان لها شرف استضافة الدورة الثالثة للمؤتمر، وأنها تُعلق أهمية كبيرة على الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وبصدد إشارته إلى مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة المعقود في ريو دي جانيرو (ريو + ٢٠)، نوه إلى أن وثيقة نتائج المؤتمر، ''المستقبل الذي نصبو إليه''،[(١)] قد اعترفت بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية كعامل حاسم لتحقيق التنمية المستدامة وللصحة والبيئة، ودعا إلى تعزيز النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية باعتباره نظاماً متيناً، ومتماسكاً، وفعالاً وكفؤا لتحقيق ذلك الهدف.

٤ - وإنه على الرغم من أن أفريقيا لا تنتج معظم المواد الكيميائية التي تستهلكها، فإن أغلبية البلدان الأفريقية تطور حالياً قطاع المواد الكيميائية لديها وتواجه تحديات في ذلك المجال، من بينها نقل المواد الكيميائية واستخدامها في القطاع غير الرسمي الذي يفتقر إلى المعدات والتكنولوجيا الملائمة. وتعاني البلدان الأفريقية من الجهل في مجال مراقبة المواد الكيميائية، وإنها تحتاج إلى التصدي لذلك وتقلل من المخاطر التي تواجهها. وقد عملت كينيا على تنفيذ النهج الاستراتيجي خلال السنوات الثلاث الماضية وهي تقوم بتطوير

(١) قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق.

أدوات للحد من المخاطر واستخدام المواد الكيميائية على نحو مستدام. وبصدد مناشدته للمجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم الوسائل والموارد المالية لتنفيذ النهج الاستراتيجي، أشار إلى أن الأموال التي تنفق على الحد من المواد الكيميائية هي أموال تُنفق بصورة حسنة من حيث نوعية الحياة، والصحة والتنمية المستدامة.

٥ - وأدلى السيد غنتار ببيانه في رسالة فيديو مسبقة التسجيل، فقال إن استعراض العمل المنجز حتى الآن يبين أن العالم يتقدم نحو مستويات أفضل من السلامة الكيميائية، بيد أن هناك العديد من التحديات التي لا زالت تواجهه، فثمة التزامات متأخرة يجب الوفاء بها على الصعيد العالمي. وتابع قائلاً إن تلك المهام الجسيمة لا يمكن الاضطلاع بها إلا من خلال التعاون بين القطاعات وبين أصحاب المصلحة على المستويات الوطنية والثنائية والمتعددة الأطراف. وأشار إلى أن اعتماد استراتيجية القطاع الصحي للنهج الاستراتيجي ستكفل مشاركة القطاع الصحي، وأنه ينبغي للمؤتمر أن ينظر أيضاً في إقامة علاقات أوثق مع قطاعات أخرى كقطاع الزراعة.

٦ - وأعرب السيد غنتار عن أمله في أن يتبنى المؤتمر الأهداف الطموحة التي ناقشها الفريق العامل المفتوح العضوية في اجتماعه المعقود في بلغراد في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١، والتي تعالج جملة أمور من بينها التكنولوجيا النانوية والمواد النانوية المصنعة، والمواد الكيميائية في المنتجات، والنفايات الإلكترونية، والرصاص في الطلاء، والمواد الكيميائية البيرفلورية؛ وأن ينظر أيضاً في التحديات الجديدة، مثل المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء، والمسائل المتعلقة بالملوثات الصيدلانية الثابتة بيئياً، والانتقال في إنتاج واستخدام المواد الكيميائية من البلدان الصناعية إلى العالم النامي. وبصدد إقراره بقيمة برنامج البداية السريعة، فقد ناشد بالاستمرار في كفالة تمويله. وشدد أيضاً على أهمية الدعم السياسي على الصعيدين الدولي والوطني.

٧ - وأشار السيد شتاينر في بيانه إلى أن عام ٢٠١٢ يوافق الذكرى الأربعين لانعقاد مؤتمر الأمم المتحدة بشأن البيئة البشرية وإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وهما هيئتان لعبتا دوراً هاماً في الاعتراف بالروابط بين صحة الإنسان ورفاهه والاستدامة البيئية، ولما للأنشطة والتنمية البشرية من نتائج غير مقصودة في غالب الأحيان. وأشار إلى أن عام ٢٠١٢ شهد مناسبة هامة أخرى هي الذكرى الخامسة والعشرين لبروتوكول مونتريال بشأن المواد المستنفدة للأوزون والذي يعتبره البعض الاتفاق البيئي المتعدد الأطراف والملزم قانوناً الأكثر نجاحاً، والاتفاق الوحيد الذي حقق عضوية عالمية والذي يقوم نجاحه على المعارف العلمية السليمة التي ترتكز إليها أنشطته، والتعاون الوثيق بين البلدان المتقدمة والنامية، وإشراك القطاع الصناعي، ونقل التكنولوجيا، وتوافر التمويل الملائم، وهي عوامل أثمرت جميعها عن العديد من المنافع البيئية والاجتماعية والمنافع في مجال الاقتصاد الأخضر. ويذكر النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، باعتباره صكاً طوعياً بوجود طرق شتى لتحفيز العمل الدولي والتوصل إلى اتفاق بشأن القضايا المطروحة، ووضع الأولويات وصياغة أطر العمل.

٨ - وتنعقد الدورة الحالية بعد وقت قصير من انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي تمخض عن وثيقة ختامية بعنوان ''المستقبل الذي نصبو إليه'' أعرب فيها رؤساء الدول والحكومات والممثلون الرفيعو المستوى عن دعمهم الراسخ للنهج الاستراتيجي، ودعوا إلى تنفيذه بصورة فعالة. وحث السيد شتاينر الممثلين على الاستفادة في الدورة الحالية من الإنجازات التي تحققت حتى اليوم، وعلى النظر فيما إذا كان العالم يسير وفق المسار الصحيح لتحقيق الهدف المحدد في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ بعد ثماني

سنوات، أي في عام ٢٠٢٠، والمتمثل في تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها وللنفايات الخطرة على نحو يقلل إلى الحد الأدنى من تأثيراتها الضارة الكبيرة على صحة الإنسان والبيئة. وقال إن تحديد جدول الأولويات للسنوات الثمانية القادمة يكتسي أهمية حاسمة، وأنه بالنظر إلى حالة المعارف غير الكاملة بشأن المواد الكيميائية، فإن من الضروري تطبيق مبدأ التحوط إلى جانب الرصد الفعال وإنشاء نظم البحث والإدارة بغية التقليل من المخاطر وزيادة المنافع المرتبطة بالمواد الكيميائية. واسترعى الانتباه إلى النتائج الواردة في تقرير التوقعات العالمية للمواد الكيميائية الذي بين بوضوح أن التقدم المحرز خلال العقود الأخيرة في تحقيق الأهداف البيئية المرتبطة بالمواد الكيميائية كان تقدماً غير كاف.

٩ - وتابع السيد شتاينر قائلاً إن برنامج البداية السريعة قد قدم خلال السنوات الخمسة الماضية أدلة على نجاح النهج الاستراتيجي بوصفه عملية يتعدد فيها أصحاب المصلحة والقطاعات. وقد حان الوقت للارتقاء بمستوى العمل وتعجيله، والتفاعل بين جميع القطاعات والاقتصادات لتبيان أن النهج الاستراتيجي هو أكثر من مجرد اتفاق قائم على تطلعات طموحة. وستركز المناقشات في الدورة الحالية على كيفية تمويل تنفيذ النهج الاستراتيجي خلال السنوات القادمة، بما في ذلك موضوعات ثلاثة رئيسية هي: مستقبل برنامج البداية السريعة، الارتقاء بمستوى ونطاق الدعم لتنفيذ النهج الاستراتيجي وفقاً للقرار ٣/٢ المتعلق بالموارد المالية والتقنية اللازمة للتنفيذ، ومشروع اقتراح يقدمه المدير التنفيذي بشأن نهج متكامل لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وهو اقتراح تمخضت عنه العملية التشاورية بشأن خيارات التمويل للمواد الكيميائية والنفايات، التي استحدثت في أيار/مايو ٢٠٠٩. واختتم السيد شتاينر كلمته متوجهاً بالشكر إلى حكومة كينيا لاستضافتها الاجتماع، وإلى المشاركين لانخراطهم في النهج الاستراتيجي. ونوه بوجه خاص إلى حضور ممثلي القطاع الصناعي والمجموعات الرئيسية في المجتمع المدني، باعتبارهم أصحاب المصلحة الرئيسيين في العملية.

ثانياً - المسائل التنظيمية

ألف - انتخاب أعضاء المكتب

١٠ - وعقب مقدمة من السيد تودا، أوضح ممثل الأمانة والموظف القانوني الأقدم ببرنامج الأمم المتحدة للبيئة أن المادة ١٤ من النظام الداخلي الذي اعتمده المؤتمر في دورته الثانية تنص على أن يعمل الرئيس ونواب الرئيس الأربعة الذين انتخبهم المؤتمر في تلك الدورة أعضاء لمكتب الدورة الحالية. وأوضحا أيضاً إنه بما أن السيد غنتار لم يتمكن من حضور هذه الدورة، فقد عين، وفقاً للفقرة ١٨ من النظام الداخلي، نائب الرئيس عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى ليعمل رئيساً. وأوضحا كذلك أنه بما أن السيد فيكتور إسكوبار باريدز (إسبانيا)، نائب الرئيس عن مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى كان قد استقال، وأن السيدة آنا غارسيا (إسبانيا)، التي عينت خلفاً له وفقاً للمادة ١٩ من النظام الداخلي قد استقالت أيضاً ولم يتوافر أحد من بلدهما للعمل لتكملة الفترة المتبقية، فقد أصبح منصب نائب الرئيس من تلك المجموعة شاغراً. وأوضحا أيضاً أنه عملاً بالفقرة ١٤ من النظام الداخلي، يجب أن تمثل كل منطقة من مناطق الأمم المتحدة الخمس بمسؤول واحد في المكتب وبالتالي لابد للمؤتمر من أن يملأ المنصب الشاغر باختيار نائب رئيس من مجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى للعمل لتكملة بقية الفترة.

١١ - وعقب تلك المقدمة، قام المنسق الإقليمي لمجموعة دول أوروبا الغربية ودول أخرى، نيابة عن المجموعة، بترشيح السيدة يوهانا ليسنغير بيتز (السويد) لمنصب نائب الرئيس عن تلك المجموعة. وعقب

تلقي ذلك الترشح انتخب المؤتمر بالتزكية السيدة ليسنغير بيتز نائبة للرئيس عن دول مجموعة أوروبا الغربية ودول أخرى. ووفقاً للتعيين الصادر عن السيد غنتار، عملاً بالفقرة ١٨، فإنها ستعمل رئيسة خلال هذه الدورة.

١٢ - وأعلنت السيدة ليسنغير بيتز، عقب توليها منصب نائب الرئيس، حدوث التغييرات التالية في تشكيل المكتب الذي انتخبه مؤتمر الأطراف في دورته الثانية، عملاً بالمادة ١٩ من النظام الداخلي: حل السيد فرانسيسكو خافير سبينوزا (شيلي) محل السيد أوزفالدو ألفاريز - بيريز (شيلي)؛ وحلت السيدة ديوب فاجامو ساى (السنغال) محل السيد شيخ نديداي سيلا (السنغال)؛ وتبعاً لذلك، يتشكل المكتب الذي سيخدم أثناء الدورة الحالية على النحو التالي:

الرئيس بالنيابة:	السيدة يوهانا ليسنغير بيتز (السويد)
نواب الرئيس:	السيد فرانسيسكو خافير سبينوزا (شيلي)
	السيد إزاكو تودا (اليابان)
	السيدة ديوب فاجامو ساى (السنغال)

ووافق السيد تودا على العمل أيضاً مقرراً.

١٣ - ونظراً لغياب السيد غار، الذي بقي في منصب الرئيس، فقد عُينت السيدة مارتا سيراي (سلوفينيا) لتمثله في اجتماعات المكتب التي عقدت أثناء الدورة، وذلك وفقاً للمادة ١٤ من النظام الداخلي.

١٤ - وانتقلت ممثلة الأمانة إلى ممثلي المنظمات غير الحكومية والبرنامج المشترك بين المنظمات المعني بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية، الذين دعتهم للمشاركة في اجتماعات المكتب،[٢] فقد أعلنت أن السيد يحي مسانغي سيمثل الاتحاد الدولي لنقابات العمال بدلاً عن السيدة آنابيلا روسيمبيرغ، وأن البرنامج المشترك بين المنظمات المعني بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية سيمثل برئيسه، السيد مارك ديفيس من منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة (الفاو).

١٥ - وعقب تشكيل مكتب الدورة الحالية، انتخب المكتب بالتزكية، وفقاً للمادة ١٤، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم الذين تبدأ ولاياتهم اعتباراً من اختتام الدورة الحالية إلى اختتام الدورة التالية للمؤتمر:

المقرر:	السيد على داود محمد	(كينيا)
نواب الرئيس:	السيد نصر الدين هيدارى	(جمهورية إيران الإسلامية)
	السيد سيرجي تريبلكوف	(الاتحاد الروسي)
	السيد ماركوس ريتشارد	(سانت فنسنت وغرينادين)
	السيدة غابى إغنمان	(سويسرا)

(٢) أنظر SAICM/ICCM.2/15، الفقرة ١٤ والمرفق الأول، المقرر ١/٢، المرفق، المادة ١٥، الفقرة ٢.

١٦ - وانتخب المؤتمر طبقاً للمادة ١٥ من النظام الداخلي، بالتزكية ممثلي المنظمات غير الحكومية والبرنامج المشترك بين المنظمات المعني بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية للمشاركة في المناقشات أثناء اجتماعات المكتب وهم:

السيد إيمانويل ماريا كالونسو (الشبكة الدولية للقضاء على الملوثات العضوية)

رئيس البرنامج المشترك بين المنظمات المعني بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية (وهو حالياً السيد مارك دافيس)

السيد يحيا خميس مسانغى (الاتحاد الدولي لاتحاد النقابات – المنظمة الإقليمية لأفريقيا)

السيد بيتر أوريس (الاتحاد العالمي لرابطات الصحة العامة)

السيد جريغ سكلتون (المجلس الدولي لرابطات المواد الكيميائية)

باء – إقرار جدول الأعمال

١٧ - أقر المؤتمر جدول الأعمال التالي على أساس جدول الأعمال المؤقت الوارد في الوثيقة SAICM/ICCM.3/1 بصيغته المعدلة:

١ - افتتاح الدورة.

٢ - المسائل التنظيمية:

(أ) انتخاب أعضاء المكتب؛

(ب) إقرار جدول الأعمال؛

(ج) تعيين لجنة وثائق التفويض؛

(د) تنظيم العمل.

٣ - تقرير لجنة وثائق التفويض.

٤ - تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية:

(أ) تقييم تنفيذ النهج الاستراتيجي واستعراضه واستكماله وتقديم توجيهات في هذا الشأن؛

(ب) تنفيذ الصكوك والبرامج الدولية وكفالة الاتساق فيما بينها؛

(ج) تعزيز القدرات الوطنية في مجال إدارة المواد الكيميائية؛

(د) الموارد المالية والتقنية اللازمة للتنفيذ؛

(هـ) القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة؛

(و) تبادل المعلومات والتعاون العلمي والتقني.

٥ - استراتيجية القطاع الصحي.

٦ - التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية.

٧ - أنشطة الأمانة واعتماد الميزانية.

٨ - مكان وموعد انعقاد الدورة الرابعة للمؤتمر.

٩ - مسائل أخرى.

١٠ - اعتماد التقرير.

١١ - اختتام الدورة.

جيم - تعيين لجنة وثائق التفويض

١٨ - عمل المكتب أثناء الدورة الحالية كلجنة لوثائق التفويض طبقاً للمادة ١١ من النظام الداخلي للمكتب وذلك لفحص وثائق تفويض المشاركين الحكوميين الذين سُجلت أسماؤهم لهذه الدورة. وترد مناقشة لنتائج فحص المكتب في القسم ثالثاً أدناه.

دال - تنظيم العمل

١٩ - وللاطلاع بأعماله في الدورة الحالية، كان معروضاً على المؤتمر وثائق العمل والوثائق الإعلامية المتعلقة بمختلف البنود المدرجة على جدول الأعمال. ويمكن الاطلاع على قائمة بتلك الوثائق في الوثيقة SAICM/ICCM.3/INF/41.

٢٠ - واتفق المؤتمر على أن يجتمع كل يوم على هيئة جلسة عامة من الساعة ١٠/٠٠ صباحاً إلى الساعة ١٣/٠٠ ظهراً ومن الساعة ١٥/٠٠ عصراً إلى الساعة ١٨/٠٠ مساءً، رهناً بأي تعديلات قد تكون ضرورية. وأن ينشئ ما يراه ضرورياً من أفرقة الاتصال والصياغة. كما وافق، على نحو ما أشير إليه في الوثيقة SAICM/ICCM.3/1/Add.1 على أن تشمل هذه الدورة حواراً رفيع المستوى يعقد من الساعة ١٠/٠٠ إلى الساعة ١٣/٠٠ بعد ظهر الخميس ٢٠ أيلول/سبتمبر، تعقبه مناقشة كذلك بعد ظهر نفس اليوم حول موضوع تعزيز الإدارة الوطنية للمواد الكيميائية على نحو يأخذ في الاعتبار النتائج التي تمخض عنها مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة وغيره من المبادرات الهامة. وسيهدف ذلك الحوار إلى رسم مسار عام وتقديم توجيهات بشأن مجالات التركيز بما في ذلك عناصر محددة من الجهود اللازمة لتحقيق هدف عام ٢٠٢٠ الذي يمكن أن يتناوله قرار للمؤتمر.

٢١ - وقد تم تسيير الدورة كاجتماع لاورقي، حيث وُفرت فيه الوثائق في شكل إلكتروني باستثناء ما كان بناء على طلب.

هاء - الحضور

٢٢ - بعثت الحكومات المشاركة في الاجتماع بممثلين: الاتحاد الروسي، إثيوبيا، الأرجنتين، إسبانيا، أستراليا، إكوادور، ألمانيا، أنتيغوا وبربودا، إندونيسيا، أوروغواي، جمهورية إيران الإسلامية، آيرلندا، باراغواي، باكستان، البحرين، البرازيل، بربادوس، بلجيكا، بليز، بوتان، بوركينا فاسو، بوروندي، بولندا، بيرو، تايلند، تشاد، جامايكا، الجزائر، جزر القمر، جمهورية أفريقيا الوسطى، الجمهورية التشيكية، جمهورية تنزانيا المتحدة، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، جمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، جمهورية مولدوفا، جورجيا، جيبوتي، الدانمرك، دومينيكا، زامبيا، سان تومي وبرينسيبي، سانت فنسنت وجزر غرينادين، سانت لوسيا، سلوفينيا، سوازيلند، سورينام، السويد، سويسرا، صربيا، الصين، عمان، غامبيا، غواتيمالا، غينيا، فرنسا، الفلبين، فنلندا، قبرص، كمبوديا، كندا، كوت ديفوار، كوستاريكا،

كولومبيا، كيريباس، كينيا، ماليزيا، مدغشقر، مصر، المكسيك، ملاوي، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وآيرلندا الشمالية، منغوليا، موريشيوس، النرويج، النمسا، النيجر، نيجيريا، نيكاراغوا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليابان.

٢٣ - ومُثل المشاركون الحكوميون التاليون بصفة مراقبين: أرمينيا، إريتريا، ألبانيا، أوغندا، أوكرانيا، تركيا، توغو، تونس، جزر البهاما، جزر سليمان، الجماهيرية العربية الليبية، جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، جنوب أفريقيا، زمبابوي، السنغال، السودان، شيلي، العراق، غابون، غيانا، فييت نام، قيرغيزستان، كوبا، الكونغو، الكويت، ليبريا، ليسوتو، المغرب، المملكة العربية السعودية، موريتانيا، نيبال، هندوراس، اليمن، اليونان.

٢٤ - ومُثلت فلسطين بصفة مراقب.

٢٥ - بعثت الجهات الحكومية الدولية المشاركة التالية بممثلين: مصرف التنمية لغرب أفريقيا، اتفاقية بازل بشان التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، الاتحاد الأوروبي، منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، مرفق البيئة العالمي، منظمة العمل الدولية، جامعة الدول العربية، منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، البرنامج البيئي التعاوني لجنوب آسيا، اتفاقية روتردام بشأن إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطرة معينة متداولة في التجارة الدولية، اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، برنامج الأمم المتحدة للبيئة (UNEP)، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، مجموعة البنك الدولي، منظمة الصحة العالمية.

٢٦ - بعثت الجهات المشاركة غير الحكومية التالية بممثلين:
Agenda for Environment and Responsible Development, American Chemical Society, American Petroleum Institute, Armenian Women for Health and Healthy Environment, Associação de Proteção ao Meio Ambiente de Cianorte, Association de l'Education Environnementale pour les Futures Générations, Baltic Environmental Forum, Basel Convention Coordinating Centre for the African Region, Basel Convention Coordinating Centre for Asia and the Pacific, Braskem S.A., Brunel University, Centre for International Environmental Law, Centre for Public Health and Environmental Development, Centre of Environmental Solutions, Centre for Community Development, Centre for Environmental Justice, Centre for Occupational and Environmental Health Research, Centro de Análisis y Acción sobre Tóxicos y sus Alternativas, CHAN, Chulabhorn Research Institute, Climate and Environmental Conservation Kenya, CRDF Global, CropLife International, Eco-Accord, Ecological Restorations, EcoLomics International, Environment and Social Development Organization, Eris Kenya, Green Belt Movement, Greenpeace East Asia, Greenpeace International, GroundWork – Friends of the Earth South Africa, Groupe d'Action pour la Promotion de la Flore et la Faune, Health Care Without Harm, ILima Organization, Independent Ecological Expertise, Institute of Developing Economies - JETRO, International Council of Chemical Associations, International Council on Mining and Metals, International POPs Elimination Network, International Society of Doctors for the Environment, International Trade Union Confederation - Africa, Island Sustainability Alliance, Kenya Private Sector Alliance, Kooperations-Stelle Hamburg IFE, Kwale Youth Initiative Group, Mabingwa Players Theatre, National Committee of Responsible Care Indonesia, Nick Edwards Consulting Ltd., PAN-Africa, Pesticide Action Network, Pesticide Action Nexus Association, Probiodiversity Conservationists in Uganda, Research and Education Centre for Development, Safety and Health Technology Centre, Society of Environmental Toxicology and Chemistry, Stiftung Wissenschaft und Politik, Stockholm Environment Institute, Stockholm University, Supreme Board of Drugs and Medical Appliances – Yemen, Sustainlabour, Techo Social, Thanal, The Environment Action Network, Toxic Watch Network, Toxics Link, Toy Industries of Europe, United States Council for International Business, University of Nairobi, University of Pretoria, Women in Europe for a Common Future, Women Environment Self Group, Worksafe, World Federation of Public Health Associations, Yemen Standardization, Metrology and Quality Control Organization.

ثالثاً – تقرير لجنة وثائق التفويض

٢٧ – أفاد الموظف القانوني الأقدم لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأن المكتب قام بفحص وثائق التفويض التي قدمها المشاركون الحكوميون لهذه الدورة وذلك وفقاً للمادة ١١ من النظام الداخلي. وقد سجل ممثلو ١١٧ جهة حكومية مشاركة أسماءهم لحضور الدورة وقاموا بالحضور. وطبقاً للمادة ١٠ من النظام الداخلي قام ممثلو ٨٣ جهة مشاركة من هذه الجهات بتقديم وثائق التفويض الصادرة إما عن رئيس الدولة أو الحكومة أو عن وزير الشئون الخارجية أو، في حالة منظمة تكامل اقتصادي إقليمية، من جانب السلطة المختصة بذلك لدى تلك المنظمة. وقدم ثمانية ممثلين حكوميين وثائق تفويض صادرة عن هيئات غير تلك الجهات المنصوص عليها في المادة ١٠ من النظام الداخلي. ومن ثم اعتبروا مراقبين لأغراض هذه الدورة. ولم يقدم ستة وعشرون ممثلاً أي وثائق تفويض ولذلك اعتبروا أيضاً مراقبين.

٢٨ – اعتمد المؤتمر تقرير لجنة وثائق التفويض.

رابعاً – تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

٢٩ – ولدى تقديم البند ٤ من جدول الأعمال، أشارت الرئيسة إلى أن الفريق العامل المفتوح العضوية قد اجتمع في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١١ للإعداد للدورة الحالية. وقد استعرض الفريق العامل التقدم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي وناقش، في جملة أمور، مقترحات بشأن إضافة مجالَيْن جديديْن من مجالات العمل إلى خطة العمل العالمية، والموارد المالية والتقنية لتنفيذ النهج الاستراتيجي، ومشروع استراتيجية لقطاع الصحة، والتقدم المحرز في القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة التي اعتمدها المؤتمر في دورته الثانية ومقترحين بشأن اعتماد قضيتين جديدتين ناشئتين في مجال السياسة العامة. وقد أعد الفريق العامل مشاريع قرارات بشأن تلك القضايا لكي ينظر فيها المؤتمر في دورته الحالية (SAICM/ICCM.3/INF/2، المرفق الأول).

٣٠ – وأشارت أيضاً إلى أن البند ٤ قسم إلى ستة بنود فرعية (نوقشت في الفروع ألف إلى واو أدناه) بناءً على وظائف المؤتمر المنصوص عليها في الفقرة ٢٤ من استراتيجية السياسة الشاملة.

ألف – تقييم تنفيذ النهج الاستراتيجي واستعراضه واستكماله وتقديم توجيهات في هذا الشأن

١ – إضافة أنشطة إلى خطة العمل العالمية

٣١ – واتفق المؤتمر على أن يتم النظر في إضافة الأنشطة إلى خطة العمل العالمية جنباً إلى جنب قضايا السياسات الشاملة في إطار البند ٤ (هـ) من جدول الأعمال.

٢ – تقييم تنفيذ النهج الاستراتيجي والتقدم الذي تحقق في تنفيذه

(أ) تقارير جهات الاتصال الإقليمية

٣٢ – قالت الرئيسة، لدى تقديمها للقضية، إنه ينبغي تقييم تنفيذ النهج الاستراتيجي في مقابل التقدم الإقليمي المحقق في تنفيذ غاية ٢٠٢٠ لخطة جوهانسبرج للتنفيذ، ودعت المنسقين الإقليميين إلى الإبلاغ عن نتائج الاجتماعات الإقليمية والأنشطة الإقليمية الأخرى خلال فترة ما بين الدورات. وقدم ممثل الأمانة بعد ذلك الوثيقة ذات الصلة (SAICM/ICCM.3/INF/36).

٣٣ - صرح نائب الرئيس لمنطقة آسيا والمحيط الهادئ، نيابة عن جهة الاتصال الإقليمية بأن الإقليم هو أكبر الأقاليم وأكثرها اكتظاظاً بالسكان وإن ٥٠ بالمائة من الناتج المحلي الإجمالي للعالم سيتولد هناك بحلول عام ٢٠٥٠. ولذلك فإنه يعتبر إقليماً هاماً للغاية فيما يتعلق بإدارة إنتاج المواد الكيميائية واستهلاكها. وفضلاً عن ذلك، فإنه يضم عدداً من البلدان الصناعية وبلدان اقتصاداتها في مرحلة انتقال واقتصادات ناشئة ودول جزرية صغيرة نامية. ومن شأن التنوع الإقليمي أن يعمل على جعل وضع خطط أو أنشطة إقليمية تناسب احتياجات جميع البلدان، غير أنه تم تبادل المعلومات عن طريق اجتماعين إقليميّن داخل هذا الإقليم، وتم تطوير موقف إقليمي مشترك بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. ونتيجة لذلك فإن تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية جارٍ في الإقليم بمساعدة من برنامج البداية السريعة.

٣٤ - وقال منسق إقليم وسط وشرق أوروبا إنه بالنظر إلى أن ثمانية بلدان من الإقليم أعضاء في الاتحاد الأوروبي، في حين أن بقية البلدان ليست أعضاء فيه، فإن بلدان الإقليم لها احتياجات غير متماثلة وتواجه تحديات مختلفة. ورغماً عن ذلك، فإن قدرات البلدان على إدارة المواد الكيميائية بسلامة قد ازدادت بشكل له شأنه منذ الدورة الماضية، وإن كان لا يزال هناك الكثير الذي يتعين عمله. إن استعداد البلدان لتنفيذ النظام العالمي الموحد لتصنيف وتوسيم المواد الكيميائية يعتبر إنجازاً كبيراً، إلا أن وضع تشريعات فعالة شاملة لا يزال يمثل تحدياً. بيد أن أهم غاية هي مجانسة القوانين لحماية البيئة وتيسير التجارة الدولية، ولم يكن تحقيق تقدم في هذا الشأن ليتيسر بدون تمويل خارجي، وبخاصة من برنامج البداية السريعة.

٣٥ - أعربت منسقة إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي عن تقديرها للمكتب الإقليمي لمنظمة الصحة العالمية في الأمريكيتين (منظمة الصحة للبلدان الأمريكية) لما قدمه من مساعدة في إبراز القضايا الصحية للإقليم والتحديات المتعلقة بإدارة المواد الكيميائية. وأضافت قائلة إن الإقليم حصل على مساعدة من العديد من أصحاب المصلحة، وإنه يحتاج إلى وضع استراتيجية إضافية لاجتذاب أصحاب المصلحة الآخرين من أجل التنفيذ الفعال للنهج الاستراتيجي. كما تحقق تقدم كبير فيما يتعلق باستثارة الوعي بقضايا النهج الاستراتيجي، وتم تحديد الجهات المانحة المحتملة لتمويل الأنشطة ذات الصلة.

٣٦ - أبلغ منسق الاتصال الإقليمي لأفريقيا عن أنه تم تحقيق تقدم له شأنه في تنفيذ النهج الاستراتيجي منذ الدورة السابقة. فالإقليم منخرط في الوقت الراهن في الجهود الرامية لكفالة الطابع الحميد للمواد الكيميائية في السلع الاستهلاكية وتلك التي تطلق في البيئة. ويهدف الإقليم إلى توليد بيانات عن آثار المواد النانوية على الصحة والبيئة، والتخلص التدريجي من المواد الكيميائية البيروفلورية الطويلة السلسلة، وتقليل تعرض الأطفال للرصاص. كما يريد زيادة النفاذ إلى المعلومات عن المواد الكيميائية من خلال أدوات النفاذ الكيميائية، وسن قوانين عن تقديم البيانات المتعلقة بالصحة والمواد الكيميائية الصناعية، وذلك بهدف تيسير تنظيم المواد الكيميائية التي تخلق تهديداً على صحة البشر أو على البيئة. كما يهدف الإقليم إلى تقليل التجارة الدولية غير المشروعة في المواد الكيميائية وبناء قدرة السلطات الجمركية من خلال شتى البرامج مثل مبادرة الجمارك الخضراء التي طرحها برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

٣٧ - وقال ممثل الاتحاد الأوروبي إن الاتحاد يواصل تنقيح قوانينه بشأن إدارة المواد الكيميائية، بما في ذلك كفالة تنفيذ اتفاقية روتردام بشأن تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية. وأضاف قائلاً أنه في مرحلة تنفيذ تشريعاته، تم تسجيل أكثر

من ٥٠٠٠ مادة، وأن المعلومات عن تلك المواد متاحة للجمهور. ولذلك فإن الاتحاد حقق خطوات لها شأنها في تنفيذ غاية عام ٢٠٢٠ لخطة جوهانسبرغ للتنفيذ.

٣٨ - وأحاط المؤتمر علماً بالمعلومات المقدمة.

(ب) الإبلاغ والمؤشرات

٣٩ - عرض ممثّل الأمانة الوثائق المتصلة بالمسألة، مشيراً إلى أن المؤتمر اعتمد في دورته الثانية طرائق للإبلاغ عن التقدُّم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي. وقد جرى استحداث عشرين مؤشّراً، تعكس المجالات المواضيعية في استراتيجية السياسات الشاملة، التي دُعيت الجهات صاحبة المصلحة إلى إعداد تقارير بشأنها.

٤٠ - وأكّد عدد من الممثّلين في المناقشة التي تلت ذلك على أهمية الإبلاغ للسماح بإجراء التقييم السليم للأعمال المضطلع بها في إطار النهج الاستراتيجي، وقياس التقدُّم المحرز صوب إنجاز أهدافه وبلوغ الغاية لعام ٢٠٢٠ فيما يتعلق بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وسوف يساعد إبلاغ النتائج أيضاً في التخطيط المتسم بالكفاءة للأنشطة المستقبلية.

٤١ - ووصف عدد من الممثلين الأنشطة التي كانت بلدانهم أو منظماتهم تضطلع بها للإبلاغ عن التقدُّم المحرز في تنفيذ النهج الاستراتيجي باستخدام المؤشرات العشرين التي اعتمدها المؤتمر في دورته الثانية. وقال ممثل البرنامج المشتَرَك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية أن المنظمة بصدد إطلاق مجموعة أدوات للمساعدة على اتخاذ القرارات بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وقال إن التركيز ينبغي أن ينصب على تطوير القدرات، والعمل على أرض الواقع، وحثّ الآخرين على الاقتداء بنموذج البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية في تنفيذ إجراءات فعّالة من خلال التعاون بين شتى الشركاء من ذوي الخبرة الفنية المتكاملة.

٤٢ - ورحّب عدة ممثلين بالتقرير الخاص بالتقديرات الأساسية للفترة ٢٠٠٦ - ٢٠٠٨ (أنظر SAICM/ICCM.3/INF/5) وبالتقرير المرحلي لتنفيذ النهج الاستراتيجي في الفترة ٢٠٠٩ -٢٠١٠، (أنظر SAICM/ICCM.3/INF/6) الذي أعدته الأمانة باعتباره مساهمة هامة في تقييم التقدُّم الجاري في تنفيذ النهج الاستراتيجي. وقال أحد الممثلين إن التقرير المرحلي يسمح بتحديد المجالات حيثما لزم إجراء مزيد من التقدُّم، وعلى سبيل المثال، بناء القدرات والتعاون التقني. وأضاف قائلاً إن التقييم والإبلاغ عن التقدُّم المحرز يحتاج لأن يكون من المهام الدائمة، وينبغي بالتالي الاتفاق على ترتيبات من أجل إعداد تقرير مرحلي ثانٍ وإجراء استعراض رسمي للترتيبات في الدورة الرابعة للمؤتمر. وشدّد على أنه ينبغي أن تكون هناك ثلاثة نقاط هامة ماثلة في الأذهان بخصوص إجراء الإبلاغ: فينبغي أن تتسم ترتيبات الإبلاغ بالكفاءة والواقعية، ولا تكون عبئاً ثقيلاً على أصحاب المصلحة؛ وينبغي أن تنسّق الأمانة وتتعاون قدر المستطاع مع الهيئات المعنية بالإبلاغ وجمع البيانات التابعة للصكوك ذات الصلة مثل اتفاقية بازل بشأن التحكّم في نقل النفايات الخطرة والتخلّص منها عبر الحدود، واتفاقية استكهولم بشأن الملوِّثات العضوية الثابتة، واتفاقية روتردام؛ وينبغي أن تسهم عملية الإبلاغ في التقييم الشامل للنهج الاستراتيجي.

٤٣ - وقال أحد الممثلين إنه يمكن مواصلة تطوير أداة الإبلاغ لتسمح بتحديد الثغرات في تنفيذ النهج الاستراتيجي بالإضافة إلى الإبلاغ بشأن الأنشطة التي تكلّلت بالنجاح. وقال ممثل آخر إن وجود خارطة طريق ستكون أداة معاونة لتوجيه التقدُّم صوب تحقيق الغاية لعام ٢٠٢٠. وقال آخر إن آليات الإبلاغ ينبغي أن تتسم بمزيد من المرونة وأن تكون أيسر في تنفيذها، مع مراعاة الأحوال المختلفة للبلدان.

٤٤ - وبشأن فترة الإبلاغ، أيّد أولئك المشاركون المتكلّمون توصية الفريق العامل المفتوح العضوية بأن تتبع عملية جمع البيانات والإبلاغ دورة السنوات الثلاث.

٤٥ - وفيما يتعلّق بالمؤشرات، قال أحد الممثلين إن المؤشرات العشرين المحدّدة بالفعل تُعتَبَر كافية. وقال أحد الممثلين إنه يمكن للأمانة أن تواصل تطوير أداة الإبلاغ بعد الجولة الأولى من الإبلاغ وذلك لتوجيه الجهود حيث تشتد الحاجة إليها. وطلب ممثل آخر زيادة الوضوح بشأن ما إذا كانت المؤشرات نفسها سوف تُستخدَم في جميع مراحل فترة الإبلاغ حتى سنة ٢٠٢٠، مع العلم بأن بعض المؤشرات، مثل تلك المتصلة بأنشطة التمكين، سوف تصبح أقل أهمية بمرور الزمن، في حين قد تصبح مؤشرات جديدة ظاهرة مع تغيُّر الظروف العالمية بشأن المواد الكيميائية. وقال ممثل الأمانة إن النيّة تتجه إلى الاحتفاظ بجميع المؤشرات العشرين طوال الفترة برمتها، ليتسنى إجراء مقارنات بمرور الزمن. وقال إن المؤشرات وُضِعَت لتكون مع ذلك دينامية، وسمحت المنهجية ببعض المرونة في الإبلاغ لدرجة أن بالإمكان استيعاب عناصر جديدة إذا دعت الحاجة إليها. إضافة إلى ذلك، تشجَّع الجهات صاحبة المصلحة على تقديم بيانات إضافية تكميلية، حيثما توافرت، أولاً بأول بحيث تسمح بإدراجها في وثائق المؤتمر.

٤٦ - وأعرب عدد من الممثلين عن شكرهم للأمانة على تنظيمها إحاطة تقنية بشأن تقييم التقدم نحو تحقيق غاية العام ٢٠٢٠، والفرصة التي أتاحتها لتحديد النقاط الرئيسية في هذا الصدد.

٤٧ - وعقب المناقشة، اتفق المؤتمر، على أن تضع الأمانة تقريراً مرحلياً ثانياً للفترة ٢٠١١ - ٢٠١٣ لكي ينظر فيه المؤتمر في دورته الرابعة. وتم الاتفاق أيضاً على أن يُشجع أصحاب المصلحة ممن لم يقدموا معلومات للفترة ٢٠٠٩ - ٢٠١٠ على تقديم بيانات إضافية تتيح إجراء مقارنات أكثر دقة في التقارير القادمة. وشجع المؤتمر على الاستخدام الكامل للنتائج والمعلومات التي تم جمعها باستخدام أداة الإبلاغ.

باء - تنفيذ الصكوك والبرامج الدولية وتحقيق الاتساق فيما بينها

٤٨ - عرضت الرئيسة البند مشددة على أهمية الاتساق بين الصكوك والبرامج الدولية وتنفيذها. وتبعاً لذلك، عرض ممثل الأمانة الوثائق ذات الصلة، واسترعى الانتباه إلى الأموال التي خصصت لعشرة مشاريع داعمة لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف والمتعلقة بالمواد الكيميائية في البلدان الأفريقية وبلدان منطقتي البحر الكاريبي والمحيط الهادئ.

٤٩ - وخلال المناقشة التي أعقبت العرض، أعرب عدد من الممثلين عن استحسانهم للنجاح الذي حققه النهج الاستراتيجي في تنفيذ الأنشطة التمكينية الأولية في جميع المناطق. وقالوا إن قدرته على توفير الدعم لتنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المتعلقة بالمواد الكيميائية من خلال برنامج البداية السريعة ليست إلا تأكيداً لهذا النجاح.

٥٠ - وأعرب عدد من الممثلين عن تأييدهم لمقررات التآزر الصادرة في عام ٢٠١١ والمتعلقة بتعزيز التعاون والتنسيق بين اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم، والتي ستساعد في تحقيق التقدم نحو إنجاز غاية عام ٢٠٢٠. وقالوا إنه ينبغي اعتبار النهج الاستراتيجي بمثابة الإطار الدولي لتنفيذ مقررات التآزر، بيد أن من الضروري إدماجه على نحو أكبر في آليات الإيصال الإقليمية من خلال المراكز الإقليمية لاتفاقيتي بازل واستكهولم التي ينبغي أن تناط بتنفيذ أنشطة النهج الاستراتيجي.

٥١ - وقال بعض الممثلين إن النهج الاستراتيجي يؤدي دوراً هاماً للغاية في إدارة النفايات الكيميائية، واقترحوا أن تعدّ الأمانة تقريراً عن أنشطة النهج الاستراتيجي التي تم تنفيذها والرامية إلى تعزيز التعاون والتنسيق في مجموعة المواد الكيميائية والنفايات، كي ينظر فيه المؤتمر إبان دورته الرابعة.

٥٢ - أبرز الكثير من ممثلي المجتمع المدني أهمية التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين في مجال إدارة المواد الكيميائية. وشددوا على ضرورة وضع الصحة المهنية وسياسات السلامة في قلب سياسات الوقاية. وإن الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف توفر فرصة جيدة لإدارة المواد الكيميائية طوال دورة حياتها، وأن أوجه التآزر توفر سبيلاً فعالاً يقلل إلى أبعد حد من الآثار السلبية للمواد الكيميائية على صحة الإنسان والبيئة. وأضافوا قائلين إن المجتمع المدني يؤدي دوراً حيوياً في الجانب المتعلق بتبادل المعلومات والتوعية لهذه العملية.

٥٣ - وقال أحد الممثلين إن الاتجار الدولي بالمواد الكيميائية والنفايات لا يحظى باهتمام كافٍ، وأن شحّ المعلومات عن هذه المسألة يعيق الجهود المبذولة لضبط العمليات التجارية ولتحقيق غاية عام ٢٠٢٠ بالنتيجة. وقد بينت البحوث أن روابط سلسلة القيمة بين المصنّعين والمستهلكين والعاملين في حقل إدارة النفايات هي روابط هامة للحدّ من التجارة غير المشروعة وتعزيز الإدارة السليمة للنفايات، بما في ذلك التخلص من المواد الخطرة بطريقة سليمة بيئياً.

جيم - تعزيز القدرات الوطنية في مجال إدارة المواد الكيميائية

٥٤ - قال الرئيس عند تقديم الحوار الرفيع المستوى إن هدف الحوار هو توفير منهاجٍ للتفاعل بين جميع أصحاب المصلحة بشأن تعزيز النَهْج الاستراتيجي من أجل تنفيذه بصورة أكثر فعالية بغية تحقيق غاية ٢٠٢٠. وسيتضمن الحوار عروضاً من أعضاء حلقة النقاش التي تمثل مختلف مجموعات أصحاب المصلحة؛ ومناقشة النقاط التي أثارها أعضاء حلقة النقاش؛ ومداخلات أخرى من الحضور بشأن المسائل ذات الصلة. وستكون النتيجة المتوقعة للحوار إعداد قرار يوفر توجيهاً عاماً لأصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي بشأن مجالات التركيز، بما في ذلك بعض العناصر الملموسة، لتؤدي إلى غاية ٢٠٢٠. وسيكون بحث هذا التوجيه ذا طابع تطلعي وبأثر رجعي، واضعاً في الاعتبار الانجازات والدروس المستفادة، وكذلك أهمية البعد الإقليمي، وطبيعة النهج الاستراتيجي لأصحاب المصلحة المتعددين.

٥٥ - وكان أعضاء حلقة النقاش: السيدة ماريا نايرا مديرة الصحة العامة والبيئة، منظمة الصحة العالمية؛ والسيد لازار شيريكا، نائب وزير البيئة في مولدوفا؛ والسيد كالفن دولي، رئيس مجلس الكيمياء الأمريكي والمسؤول التنفيذي (المجلس الدولي للرابطات الكيميائية)؛ والسيد جو دي غانغي، كبير العلماء والمستشار التقني للشبكة الدولية للقضاء على الملوثات العضوية الثابتة؛ والسيد ريمي أللا - كواديو، وزير البيئة والتنمية المستدامة، كوت ديفوار؛ والسيدة صوفيا دانبرغ، مديرة السياسات الدولية، الاستراتيجية البيئية، والمجلس الدولي للأعمال في الولايات المتحدة؛ والسيد تياريت جورج كوونغ، وزيرة البيئة والأراضي والتنمية الزراعية،

كيريباتي؛ والسيد بير ميليكي، المدير الدولي، وزارة البيئة الهولندية، متحدثاً بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء وكرواتيا.

٥٦ - وقالت السيدة نايرا إن تقديرات منظمة الصحة العالمية أظهرت أن أكثر من ٢٥ في المائة من عبء المرض العالمي يرتبط بعوامل المخاطر البيئية التي إذا عولجت ستؤدي إلى خفض كبير في عبء المرض العالمي. فالمشكلة واسعة النطاق، وتتضمن تلوث الهواء في الداخل والخارج، بالإضافة إلى عوامل مخاطر ناشئة عن المواد الكيميائية ومواد أخرى. ولهذا فإن دور القطاع الصحي يعد حاسماً في إدارة المواد الكيميائية، مع وجود دلائل علمية حاسمة كأساس للعمل بغية وضع تدابير وقائية فعالة. وما زال التحدي يتمثل في تحديد أفضل المجالات التي يمكن أن تُستثمر فيها الموارد المحدودة، وتتضمن مجالات المشاركة المحتملة اطلاع الجمهور على المعلومات، وزيادة الوعي، وحشد الإجراءات؛ ومنع حالات الطوارئ الكيميائية وإدارتها؛ ووضع بدائل مأمونة، خاصة للسكان المعرضين، ووضع السياسات والرصد. وتتضمن الأمثلة على المجالات التي يمكن أن يؤدي فيها العمل إلى فوائد جمة إقامة مراكز للسموم، وهي ليست موجودة في البلدان النامية بشكل خاص، وزيادة الوعي بالقضاء على مبيدات الآفات الخطرة، واتخاذ إجراءات بشأنها؛ وتدخلات فعالة بالنسبة للمواد الكيميائية التي تمثل قلقاً بالنسبة للصحة العامة، مثل الرصاص والأسبستوس؛ وتعزيز الترتيبات المحلية لإدارة الصحة العامة، والوقاية، والتأهب، والكشف المبكر، والرد السريع؛ وإدراج قضايا الصحة المتعلقة بالمواد الكيميائية في خطط التنمية الوطنية .وتشكل الاستراتيجية القوية للقطاع الصحي الأساس لجميع هذه الأنشطة والتدخلات.

٥٧ - وقال السيد شيريكا إن بلده يدعم جهود المجتمع الدولي للتقليل إلى أبعد حد من الآثار المعاكسة للمواد الكيميائية على صحة الإنسان والبيئة، ويدعم النهج الاستراتيجي لبلوغ غاية ٢٠٢٠. وقد وضعت مولدوفا برنامجاً وطنياً لإدارة المواد الكيميائية، تستند إليه سياستها الوطنية الخاصة بالمواد الكيميائية، وبرنامجاً حكومياً يهدف إلى الإدارة المستدامة للمواد الكيميائية. وقد اتخذت تدابير للحد من تأثير المواد الكيميائية، مثل استبعاد مبيدات الآفات العتيقة، ومركبات ثنائي الفينيل المتعدد الكلور من التداول. وأضاف أن التمويل المقدم من الجهات المانحة ودعم التكنولوجيا ساعد كثيراً في هذه المساعي. وأن بلده يقوم بوضع إطار مؤسسي وقانوني لدعم التنفيذ التدريجي لنُهج سياسات الاتحاد الأوروبي، بما في ذلك عن طريق إقامة شراكات للمساعدة على اجتذاب الاستثمارات الضرورية. وأنه يجري وضع قواعد ولوائح تغطي إدارة المواد الكيميائية، مثلاً بالنسبة للتوسيم والتغليف الصحيحيْن، ويوجه الاهتمام إلى مبدأ مسؤولية المنتج الممتدة عن المواد الكيميائية طوال دورة حياتها. وقال في ختام كلمته إنه ينبغي تعزيز الآليات الدولية لتمكين البلدان النامية أو البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من تنفيذ أهدافها الإنمائية بطريقة مستدامة، بما في ذلك عن طريق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

٥٨ - وقال السيد دولي إن جميع الشركات الكبرى، والشركات المتعددة الجنسيات، وجهات التصنيع، بما في ذلك قطاع المواد الكيميائية، تلتزم ببلوغ غاية ٢٠٢٠، حيث إنه يفهم أن المواد الكيميائية التي تصنع وتستخدم بطريقة مسؤولة تحقق فوائد جمة للمواطنين في العالم. فقد كانت المواد الكيميائية عنصراً أساسياً في تحسين صحة الإنسان ورفاهيته، والتغذية عن طريق الاستخدام الملائم للمواد المطهرة، والمستحضرات الصيدلانية، والأسمدة، ومبيدات الآفات، والتركيبات الأخرى، كما ساعدت الابتكارات في الصناعة الكيميائية على تحقيق التنمية المستدامة، والكفاءة الإنتاجية، وحسنت ظروف المعيشة والعمل. وسلط الضوء

على مبادرة الرعاية المسؤولة، واستراتيجية المنتج العالمية، باعتبارهما برنامجين للمجلس الدولي للرابطات الكيميائية، تم تصميمهما لدعم مسؤولية المنتج، والصحة والسلامة البيئية في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من أجل اعتماد أفضل الممارسات واستراتيجيات الحد من المخاطر، كما عقد المجلس أكثر من ٥٠ حلقة عمل لبناء القدرات خلال السنوات الثلاث الماضية لدعم هذا البرنامج. وقد وضعت اتفاقات ومذكرات تفاهم مع عدد من الشركاء، بما في ذلك برنامج الأمم المتحدة للبيئة، للمساعدة على الإدارة الملائمة للمواد الكيميائية. وتدرك الصناعة أنه يلزم عمل الكثير، وهي تعمل بصورة وثيقة مع النهج الاستراتيجي على جميع المستويات لتعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

٥٩ - وقال السيد دي غانغي إن النهج الاستراتيجي لا يسير على الطريق الصحيح لتحقيق غاية ٢٠٢٠، وأن إنتاج المواد الكيميائية واستخدامها يتزايد بأسرع من القدرة على إدارتها. واسترعى الاهتمام إلى الوثيقة SAICM/ICCM.3/INF/29، التي اقترحت ثمانية إجراءات في السنوات الثماني حتى عام ٢٠٢٠ وقدمت توجيهاً لمعالجة تحديات إدارة المواد الكيميائية. وسلط الضوء على ثلاثة مجالات تركيز حيث يمكن أن يكون الإجراء في إطار النهج الاستراتيجي فعالاً بشكل خاص في مكافحة الآثار الضارة للمواد الكيميائية: فأولاً، ينبغي تنفيذ حظر على مبيدات الآفات الخطرة بصورة تدريجية، نظراً لاحتمال تعرض الكثير من مجتمعات المزارعين في العالم النامي للتسمم من هذه المواد؛ وثانياً، ينبغي إيلاء مزيد من الاهتمام إلى الصحة والسلامة المهنية، حيث إن كثيراً من العمال، وخاصة النساء الشابات، يتعرضون للأمراض السرطانية والتوكسينات التناسلية في أماكن عملهم، وهم يقومون بتجميع المعدات الكهربائية والإلكترونية؛ ثالثاً، ينبغي أن يخطط النهج الاستراتيجي بصورة أكثر فعالية لمستقبله ضماناً لبلوغ غاية ٢٠٢٠.

٦٠ - وأوضح السيد أللا-كواديو الجهود التي بذلتها حكومته لإدارة المواد الكيميائية بطريقة سليمة، وأشاد ببرنامج البداية السريعة، وبالجهات المانحة لمساعداتها في وضع نظام داعم، وتحديث برنامج بلده الوطني الخاص بالمواد الكيميائية. وأبرز أهمية الإدارة السليمة للمواد الكيميائية بالنسبة للتنمية المستدامة، تمشياً مع الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة التنمية المستدامة .وقال إن كوت ديفوار، مثلها مثل بلدان أفريقية أخرى، معرضة لمخاطر بسبب ضعف إدارة المواد الكيميائية، ولهذا فإن المبادرات التي تقلل من تعرض السكان المعرضين تعد قيّمة بشكل خاص. وفي أعقاب الإغراق غير المشروع وحادث التسرب الكيميائي عام ٢٠٠٦، بُذلت جهود كبيرة لمراقبة حركة النفايات عبر الحدود على المستويات الوطنية والإقليمية والدولية، ويدعم بلده بنشاط كلا من اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية باماكو لحظر استيراد النفايات الخطرة إلى أفريقيا ومراقبة حركتها عبر الحدود، وإدارتها داخل أفريقيا. وبمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، تجري مراجعة عواقب أحداث عام ٢٠٠٦ لتقييم تأثيرها المستمر على صحة الإنسان والبيئة، وضمان اتخاذ التدابير الصحيحة للتأكد من عدم وقوع حادث مماثل مرة أخرى.

٦١ - وركزت السيدة دانبرغ عرضها على عنصر مستخدمي المواد الكيميائية في دورة الحياة. وفي حين أن بعض مستخدمي هذه المواد لديهم معلومات جيدة فإن كثيرين يفتقرون إلى الوعي. كما أن مستوى مشاركاتهم في النهج الاستراتيجي منخفض .وأضافت أن مجتمع مستخدمي المواد الكيميائية كبير ومتنوع ويغطي طائفة واسعة من القطاعات والمشاريع من جميع الأحجام، ونتيجة لذلك فإنه من الصعب للغاية وضع نهج متوائم لإدارة المواد الكيميائية في المجتمع، مع أن بعض الجماعات مثل المجلس الدولي للرابطات

الكيميائية تشارك بقوة في جهود التوعية. وفي صناعتها، تهدف المجموعة البيئية الدولية للفضاء الجوي إلى تعزيز الامتثال بين الأعضاء للقوانين واللوائح من أجل حماية صحة الإنسان والبيئة. ومجمل القول إن المشاركة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية آخذة في التزايد، ولكن لا يزال يلزم عمل الكثير، والمطلوب المزيد من التوعية، خاصة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. ولدعم هذه العملية، تعد مشاركة وتعاون جميع أصحاب المصلحة من الأمور الضرورية.

٦٢ - وسلط السيد كوونغ الضوء على المشاكل التي تواجه كيريباتي بوصفها دولة جزرية صغيرة نامية، والتي تنطوي على تحديات، خاصة في مجال الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وكما هو معروف عن هذه الدول، فإن كيريباتي لا تصنع المواد الكيميائية ولكنها تستوردها، وهو ما يؤدي إلى مشاكل خاصة بالتخلص من هذه المواد في نهاية حياتها. ويشعر بلده بالامتنان لمعالجة القضية من جانب برنامج البداية السريعة في ٢٠٠٩ مما سمح بتقييم البنية الأساسية الوطنية لكيريباتي والخاصة بإدارة المواد الكيميائية وتحديد الأولويات. ونتيجة لذلك فإن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية تُدرج الآن في الخطط والسياسات الإنمائية الوطنية ويجري تعميمها. وهناك وعي أكبر بالقضايا المتعلقة بالمواد الكيميائية، كما تتوافر معلومات كثيرة عن هذه المسألة، وقد تم تعزيز النظم القانونية والمؤسسية. وتحولت التحديات إلى فرص، وأصبح هناك قدر كبير من التعاون فيما بين أصحاب المصلحة. ولا يزال يلزم دعم مالي ومساعدة تقنية، ولهذا فإنه يلزم توسيع الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة إلى أن يتم إيجاد آلية تمويل على المدى الأطول.

٦٣ - وقال السيد نيليكي إن المناقشات الجارية تتيح فرصة هامة لتحديد الإجراءات الرئيسية اللازمة للوصول إلى غاية ٢٠٢٠. وتضطلع المواد الكيميائية بدور هام في حياة الناس اليومية إلاّ أن من الضروري التأكد لدى الاستفادة من منافعها من أن خطوات قد اتخذت لإدارة مخاطرها. ومن الضروري وغاية ٢٠٢٠ نصب أعيننا المحافظة على الدعم والالتزام السياسيين لتحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية على المستوى العالمي، ويمثل النهج الاستراتيجي أداة حيوية وفريدة في الجهود العالمية للتصدي لهذا التحدي، ويعتبر النهج المتعدد القطاعات والمتعدد أصحاب المصلحة عنصراً جوهرياً في التآزر اللازم لتحقيق هذا الهدف. وعلاوة على الإرادة والدعم السياسيين، تمثل المساعدات المالية والتقنية أهمية رئيسية، إلاّ أنه ينبغي تحويلها إلى تسليم واقعي بالأنشطة الداعمة، ويتعين أن يكون محور النهج الاستراتيجي هو توفير هذا الدعم. كما يعتبر إشراك الصناعة بوصفها مصدراً رئيسياً للمعرفة والخبرات والموارد المالية أمراً بالغ الأهمية، وينبغي للصناعة أن تتحمل المزيد من المسؤولية لتوفير السلامة للمنتجات التي تنتجها وإدارة المخاطر طوال دورات حياتها. ومن المؤسف، مثلاً، أن الصناعة ما زالت تنتج الطلاء المحتوي على الرصاص في حين تتوافر البدائل السليمة لذلك. وأخيراً فإن من الضروري مواصلة بناء قاعدة من القرائن المشتركة، وفي هذا الصدد فإن عمل التوقعات العالمية للمواد الكيميائية يستحق التنويه.

٦٤ - وعقب هذه العروض، أجاب أعضاء الفريق عن الاستفسارات التي أثيرت.

٦٥ - ورداً على سؤال عن الترويج لخفض المخاطر، قال السيد ألا-كواديو إن الحادث الذي وقع عام ٢٠٠٦ كان مؤلماً للغاية في كوت ديفوار، وأبرز جوانب القصور في الإدارة وإنفاذ القواعد واللوائح في البلد. ويتعين لتجنب وقوع حوادث مماثلة في المستقبل، إقامة إطار مؤسسي قوي، وضمان أن يكون المسؤولون الموكل إليهم تنفيذها على دراية جيدة وقدرات تتسم بالكفاءة. ويتعين معاقبة الممارسات غير القانونية بشدة سواء على المستوى الوطني أو المستوى الدولي .وفيما يتعلق بالمراجعة المشار إليها آنفاً، فإن النتائج الإيجابية

ستتمثل في ضمان وجود التدابير التحوطية على المستوى الدولي، وأن الإطار المؤسسي الوطني قد تعزز بموظفين مدربين ملتزمين بحماية سكان البلد.

٦٦ - ورداً على سؤال عن التحديات التي تفرضها عملية نقل إنتاج المواد الكيميائية صوب العالم النامي، وما يقترن بذلك من مسؤولية، قال السيد دولي إن الهدف من وجهة نظر الصناعة يتمثل في تيسير تطبيق أفضل الممارسات المحددة في مبادرة الرعاية الرشيدة للتقليل إلى أدنى حد ممكن من الآثار على البيئة والمخاطر على الصحة المهنية. ويعتبر بناء القدرات وتطبيق أفضل الممارسات على مستوى الصناعة، وتمثل البيئة السياسية التي يتسنى في إطارها إقامة الهياكل التنظيمية الداعمة أمراً بالغ الأهمية.

٦٧ - ولدى الرد على سؤال عن الكيفية التي نجحت بها منظمة الصحة العالمية في الوفاء بولايتها في قطاع البيئة بتخصيص قدر صغير نسبياً من ميزانيها لهذا المجال، قالت السيدة نيرا إن معظم جهود منظمة الصحة العالمية تتعلق بالتأثير في القطاع الصحي والقطاعات الأخرى، ومساعدة وتعزيز الإجراءات الشاملة للقطاعات. وفي حالة كوت ديفوار مثلاً، يقع قدر كبير من المسؤولية في التعامل مع المشكلة على عاتق القطاع الصحي، إلاّ أنه لا يمكن أن يحلها هذا القطاع بمفرده. وتمثل دور منظمة الصحة العالمية في توفير القرائن وإسداء المشورة للتشجيع على تعبئة جميع القطاعات لحماية صحة البشر. وتمكنت منظمة الصحة العالمية باستخدامها لقدراتها الأساسية والقرائن العلمية المتوافرة لها وتأثيرها السياسي من بيان المنافع الصحية والمالية لطائفة من التدخلات بما في ذلك الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، ومن ثم استخدام مواردها المالية المحدودة في تعظيم المنافع التي تعود على صحة البشر والبيئة.

٦٨ - ورداً على استفسار بشأن الطابع الملحّ للإجراءات، ومستوى التدابير اللازمة لتحقيق غاية ٢٠٢٠، قال السيد ديجانجي إن الوضع خطير، ووتيرة التحسينات بطيئة. فإن أخطار الرصاص في الطلاء على سبيل المثال كانت معروفة منذ بعض الوقت إلاّ أنه لم ينشأ إلا قدر ضئيل من الإجراءات عن المناقشات التي دارت بشأن الموضوع. ويتعين مواصلة التعاون الدولي بشأن السلامة الكيميائية بعد عام ٢٠٢٠، وللمنظمات غير الحكومية دور رئيسي لها في العمل مع المجتمعات العملية فحسب، بل وفي المشاركة في صنع القرار والتخطيط والتعاون مع الحكومات وغيرها لتحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات.

٦٩ - ورداً على سؤال بشأن إدارة المواد الكيميائية على المستوى الإقليمي، قال السيد شيريكا إن مشكلة تحديد ووضع آليات فعالة لإدارة المواد الكيميائية قد طفت الى السطح في مختلف ردود أعضاء الفريق وقد وجدت مولدوفا منافع كثيرة في التعاون الإقليمي حيث أن مواردها الوطنية الخاصة لم تكن تكفي لمعالجة بعض القضايا مثل التخلص من المبيدات غير المطلوبة وكانت المساعدات المالية والتقنية بالغة الأهمية في هذا المجال.

٧٠ - وقال السيد كونغ وهو يواصل موضوع التعامل مع المواد الكيميائية الزراعية إن كيريباتي بلد صغير ومنخفض وأن السياسة الزراعية كانت تبتعد عن استخدام المبيدات والأسمدة التي كان من الصعب التخلص منها وتمثل خطراً على موارد المياه الجوفية من خلال وجودها في السماد الطبيعي. وقد أثبت نهج متعدد أصحاب المصلحة يجمع بين طائفة من الخبرات فائدته في هذا التحول.

٧١ - وعندما سئل عن الكيفية التي أسهم بها المستخدمون للمواد الكيميائية في تحقيق أهداف النهج الاستراتيجي، قالت السيدة دانينبيرج إن نطاق المجتمع المحلي المتلقي للمنتجات كان شاسعا ومتشابكا، ويمكن اعتبار الكثير من المتعهدين على أنهم مستهلكين ومنتجين في نفس الوقت .ويعتبر الاستخدام الآمن للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها من المسائل وثيقة الصلة بالنهج الاستراتيجي، وإشراك الكثير من صغار المتعهدين ومتوسطي الحجم في تصنيع المكونات التي يستخدمها جهات التجميع الأكثر حجما لتصنيع المنتجات النهائية. وكانت الخدمات الإرشادية ضرورية لإشراك جميع قطاعات مستهلكي المواد في المجتمع المحلي.

٧٢ - وفي الختام، طلب الرئيس، الذي كان يترأس الحوار، تقديم رسالة رئيسية واحدة من كل عضو في الفريق في سياق غاية ٢٠٢٠. فشددت السيدة نيرا على دور الوقاية من الأمراض، مشيرة إلى أن ٩٧ في المائة من مصروفات القطاع الصحي في العالم تذهب إلى رعاية ومعالجة المرضى الذين يعانون بالفعل من العلة. وقال السيد شيريكا إن من الضروري عدم النظر إلى المواد الكيميائية بمعزل عن البيئة التي توجد بها بل النظر إليها في سياق النظم الايكولوجية التي تحتاج إلى إدارة تآزرية في تعاون مع القطاعات الأخرى. وقال السيد دولي إن هناك الكثير الذي يمكن الاعتزاز به فيما يتعلق بالتقدم الذي أحرز حتى الآن، وأن مواصلة النجاح سوف تتوقف على التعاون الذي يستفيد من الخبرات الأساسية لجميع الشركاء. وأشار السيد ديجانجي إلى الحاجة إلى فرض حظر تدريجي على مبيدات الآفات الخطرة التي تشكل المصدر الرئيسي للتعرض للمواد الكيميائية في البلدان النامية. وأبرز السيد أللا-كواديو أهمية التعاون والالتزام وتقاسم المعارف التي تركز على احتياجات البلدان النامية. وقالت السيدة دانينبيرغ إن من الضروري التشجيع على إشراك مجتمعات المناطق عند المصب من جانب جميع أصحاب المصلحة مع الاستمرار في الاعتراف بالأبعاد والاحتياجات الفريدة لمختلف القطاعات. وأعرب السيد كوانغ عن تأييده لفكرة إدراج جميع أصحاب المصلحة لتهيئة إحساس بالملكية في العناية بالبيئة، وشدد على أهمية المساعدات المالية والتقنية. وقال السيد نيليكي إن من المهم الارتكاز على ما تحقق من نجاح وتضييق الثغرات في إدارة المواد الكيميائية، وجني الثمار الدانية وترتيب أولويات الإدماج.

٧٣ - وعقب ذلك لخص الرئيس بإيجاز الموضوعات الرئيسية التي تم استكشافها خلال المناقشات، وشكر أعضاء الفريق على مشاركتهم.

٧٤ - وبعد ذلك فتح الرئيس المجال للتعليقات، وأعرب الكثير من الممثلين في المناقشات التالية عن تأييدهم لجهود النهج الاستراتيجي صوب تحقيق هدف ٢٠٢٠ وتنفيذ مختلف الصكوك الدولية المتعلقة بالمواد الكيميائية بما في ذلك اتفاقيات بازل وروتردام واستكهولم بهدف التقليل إلى أدنى حد ممكن من الآثار الضارة للمواد الكيميائية على صحة البشر والبيئة. وتواصل البلدان تحديث سياساتها الوطنية لتظل مواكبة لتلك الصكوك ووضع الخطط التي تتضمن مبادئ التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة وحماية البيئة. وأسند اهتماماً خاصاً لأهمية التآزر ونهج أصحاب المصلحة المتعددين في معالجة إدارة المواد الكيميائية بالنظر إلى أنها تمثل تحدياً عالمياً لا يمكن معالجته إلاّ من خلال التعاون بين قطاعات متعددة على جميع المستويات. كما أن من المهم بناء القدرات القانونية والمؤسسية والتكنولوجية والاقتصادية على المستوى الوطني لمساعدة البلدان في الوفاء بالتزاماتها بموجب الصكوك الدولية المتعلقة بالمواد الكيميائية. ومن الضروري وضع نهج عالمي متكامل يجمع بين مبادرات البحوث وتقاسم المعلومات واستثارة الوعي وسياسات تحوطية فعالة

وتشريعات للمواد الكيميائية كما هو الحال بالنسبة للمبادرات الإقليمية ودون الإقليمية مثل حلقات العمل التدريبية لمختلف أصحاب المصلحة المعنيين باستيراد وتجارة ورصد المنتجات الكيميائية. ويعد الوصول إلى منبر أصحاب المصلحة المتعددين التابع للنهج الاستراتيجي عاملاً حاسماً.

٧٥ - وأعرب الكثير من الممثلين عن تأييدهم لتوسيع نطاق برنامج البداية السريعة وصندوقها الاستئماني إلى أن يتسنى وضع آلية تمويل طويلة الأجل لمساعدة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال لتحقيق غاية ٢٠٢٠ وجرى تشجيع الجهود الرامية إلى إدراج الأنشطة ذات الصلة بالتكنولوجيا النونية والمواد النونية المصنعة، والمنتجات الكهربائية والإلكترونية والمواد الكيميائية الخطرة في خطة العمل العالمية، وأعرب عن التأييد، ضمن جملة أمور، لمبادرة الجمارك الخضراء، والتخلص من الرصاص في الطلاء، واعتماد قرار بشأن الزئبق.

٧٦ - وحدد بعض الممثلين قضايا قالوا إنها أُغفلت في المناقشات التي أجراها المؤتمر، ومنها التخلص غير المشروع لنفايات ومبيدات الآفات الخطرة وتهريبها، وهي أمور يجب التصدي لها بوضع تدابير وقائية فعالة مكرّسة في الصكوك القانونية الدولية، ومتجذرة في أنشطة بناء القدرات على المستوى الوطني وخاصة في البلدان النامية. وثمة قضية أخرى، وهي القضاء على مبيدات الآفات الشديدة الخطورة التي تستخدم بكميات دائمة الازدياد في مجال الزراعة. وينبغي أن تدرج الأنشطة المتعلقة بذلك في الخطط الوطنية لتنفيذ النهج الاستراتيجي، وأن تُدعم بوضع قائمة عالمية لمبيدات الآفات المذكورة، ووضع استراتيجية للاستعاضة تُشجِع على استخدام البدائل غير الكيميائية، أو مواد كيميائية أقل خطراً. وهناك مسائل أخرى تتطلب مزيداً من الاهتمام، ومنها المواد البلاستيكية، لاسيما القوارير البلاستيكية التي تحتوي على مواد كيميائية مضرة بصحة الإنسان والبيئة، ويصعب التخلص منها على نحو غير مضرّ بالبيئة؛ وتنظيم المواد الكيميائية المستخدمة في أنشطة التعدين في قاع البحار، والتي تلوث المياه والكائنات البحرية، بما في ذلك الأسماك التي يستهلكها الإنسان؛ وتطوير بنية تحتية لجمع النفايات الكهربائية والإلكترونية والتخلص منها على الصعيد الإقليمي، لاسيما في الدول الجزرية الصغيرة النامية؛ والحاجة إلى توسيع نطاق مشاركة الشركات في قيادة الأنشطة، وكفالة اضطلاع الشركات الكيميائية بمسؤولياتها، لا عن حماية البيئة فحسب، بل حماية العاملين في البلدان النامية الذين ينبغي أن ينعموا بنفس معايير الصحة والسلامة المطبقة في البلدان المتقدمة. ولا يزال هناك الكثير من العمل الواجب أداؤه خلال السنوات الثماني المتبقية حتى عام ٢٠٢٠ وبعد ذلك، فلا بد من بذل الجهود لتعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طالما بقيت تلك المواد مستخدمة.

٧٧ - وبعد المناقشة، وفي ختام الحوار الرفيع المستوى، قالت الرئيسة إنها ستعمل مع فريق من أصدقاء الرئيس لإعداد موجز يتضمن خلاصة التبادل الغني للآراء والأفكار الذي تم. وللاستفادة من ذلك الحوار، اتفق المؤتمر على أن يطلب إلى الأمانة أن تعدّ توجيهاً وإرشاداً شاملين، تستندان إلى الآراء التي تم الإعراب عنها، وتتعلق بالأعمال اللازمة لتحقيق غاية عام ٢٠٢٠، التي سوف تناقش أثناء الفترة السابقة على الدورة الرابعة للمؤتمر في المشاورات الإقليمية، وفي الاجتماع القادم للفريق العامل المفتوح العضوية، إذا ما تأكد إنشاؤه.

٧٨ - وفي اليوم الأخير للدورة أوجزت الرئيسة باقتضاب الخطوط الرئيسية التي كانت قد أعدتها مع مجموعة أصدقاء الرئيس(أنظر المرفق الثالث).

دال – الموارد المالية والتقنية اللازمة للتنفيذ

٧٩ – ولدى تقديم البند الفرعي، قالت الرئيسة إنه يشتمل على ثلاث مسائل: برنامج البداية السريعة؛ والموارد المالية والتقنية لتنفيذ النهج الاستراتيجي؛ ونتائج العملية التشاورية بشأن تمويل الخيارات للمواد الكيميائية والنفايات. وقام بعرض تقديمات للعناصر الثلاثة كل من السيد نصر الدين حيدري، الرئيس المشارك للمجلس التنفيذي لبرنامج البداية السريعة؛ والسيد غيرغ فيلك، الرئيس المشارك لفريق الاتصال المعني بالتمويل في الاجتماع الأول للفريق العامل المفتوح العضوية؛ والسيدة كولوديا تنهافي، أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١ – برنامج البداية السريعة

٨٠ – قدم السيد حيدري عرضاً مختصراً للنتائج والتوصيات التي خلص إليها المجلس التنفيذي لبرنامج البداية السريعة فيما يتعلق بتقييم منتصف مدة برنامج البداية السريعة (SAICM/ICCM.3/8). وقال إن الاستنتاجات التي تم التوصل إليها من الاستعراض قامت على أساس عدد من المساهمات المهمة شملت شواهد من ٣٠ مشروعاً مكتملاً. وقد أجري الاستعراض بطريقة تشاركية انخرط فيه ممثلو حكومات ومانحون ومتلقون منظمات مجتمع مدني ودوائر صناعة ووكالات منفذة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بوصفه وصياً على الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة، والأمانة. وفي نيسان/أبريل ٢٠١٢، نجح برنامج البداية السريعة للنهج الاستراتيجي في جذب طلبات أدت إلى الموافقة على ١٤٥ مشروعاً من أكثر من مائة بلد ومنظمة غير حكومية.

٨١ – وفي المناقشة التي تلت ذلك، قال العديد من الممثلين إن برنامج البداية السريعة، شكل، من خلال صندوقه الاستئماني، أداة مفيدة للغاية في دعم الأنشطة التمكينية في المرحلة الأولى من تنفيذ النهج الاستراتيجي، وأعربوا عن تقديرهم للجهود التي بذلتها البلدان المتلقية ومنسقو المشاريع فيما يتعلق بتقاسم المعلومات عن تنفيذ الأنشطة. وهناك اعتراف على نطاق واسع في أوساط أصحاب المصلحة ببرنامج البداية السريعة باعتباره برنامجاً مرناً وعملياً وسهلاً في الوصول إليه. فقد نجح في وضع مبادرات جديدة وأحرز تقدماً كبيراً في أنشطة بناء القدرات وفي تنفيذ النهج الاستراتيجي. وقال بعض الممثلين إن قدرة برنامج البداية السريعة في دعم تنفيذ الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف المعنية بالمواد الكيميائية بفعالية في المناطق المختلفة إنما يمثل دليلاً آخر على إنجازاته.

٨٢ – وساد اتفاق في الآراء بأن الموعد النهائي للإفراج عن أموال مشروع برنامج البداية السريعة، المحدد حالياً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٣، ينبغي تمديده حتى اعتماد جميع المشروعات الموجودة في حافظته، وذلك على نحو ما أوصى به المجلس التنفيذي. وشدد الكثير من الممثلين على ضرورة تعزيز الهياكل والمؤسسات القائمة المسؤولة عن التمويل في إطار البرنامج لضمان استدامة وكفاءة تنفيذ أنشطة النهج الاستراتيجي، إلى أن يتم إنشاء هياكل تمويل طويلة الأجل. بيد أن بعض الممثلين، أشاروا إلى أن برنامج البداية السريعة صُمم خصيصاً لدعم الأنشطة التمكينية قصيرة الأجل، وأضافوا أنه قد يكون من الصعب إعادة تنظيم هياكل حوكمة البرنامج وقدراته التمويلية لتوفير التمويل الطويل الأجل.

٨٣ - وقال أحد الممثلين إن الأنشطة ذات الأولوية التي يتعين الاطلاع بها في إطار برنامج البداية السريعة بعد إعادة هيكلته تشمل تعميم إدارة المواد الكيميائية في البرامج الإنمائية الوطنية والثنائية وإشراك الصناعة في إدارة المواد الكيميائية طوال دورة حياة المنتج ووضع واستخدام أدوات اقتصادية واستيعاب التكاليف من أجل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

٢ - الموارد المالية والتقنية لتنفيذ النهج الاستراتيجي

٨٤ - أفاد السيد فيليك بأن فريق الاتصال المعني بالمساعدة المالية والتقنية في الفريق العامل المفتوح العضوية نظر في موضوعين مترابطين: هما خيارات التمويل الطويل الأجل للأنشطة المتصلة بتنفيذ النهج الاستراتيجي ابتداءً من نهاية برنامج البداية السريعة في عام ٢٠١٣ وحتى عام ٢٠٢٠؛ والصلات الرابطة بالعملية التشاورية بشأن خيارات التمويل من أجل المواد الكيميائية والنفايات وعناصرها. وكان من أهم المسائل التي أثيرت تعميم إدارة المواد الكيميائية في الخطط والسياسات الإنمائية الوطنية؛ ودور الصناعة في المساهمة في التمويل الطويل الأجل للإدارة السليمة للمواد الكيميائية وتنفيذ النهج الاستراتيجي؛ وخيارات التمويل من المصادر الخارجية من قبيل مرفق البيئة العالمية والتبرعات؛ وآلية تمويل مستقر تتولى مهام التمويل خلفاً لبرنامج البداية السريعة بعد عام ٢٠١٣ تكون ذات خصائص مماثلة من حيث الهيكل الإداري ومعايير الأهلية ونطاق العمل، بما في ذلك خطط التنفيذ.

٨٥ - وفي المناقشة التي تلت ذلك، أكد العديد من الممثلين أهمية تعبئة التمويل المستقر والمستدام لتنفيذ النهج الاستراتيجي من أجل تحقيق غاية عام ٢٠٢٠. وقد وجه الانتباه إلى حقيقة أن مصادر التمويل الحالية ثبت أنها غير كافية للتنفيذ الكامل وجرى الإعراب عن التقدير للمساهمة المقدمة من مرفق البيئة العالمية في إطار استراتيجيته الخاصة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية للفترة الخامسة لتجديد الموارد، والذي قدم مبالغ كبيرة من الأموال للمشاريع النموذجية في مجموعة من المجالات مثل النفايات الإلكترونية والكهربية، والرصاص في الطلاء والمواد الكيميائية الداخلة في المنتجات. وقال أحد الممثلين، متكلماً نيابة عن مجموعة من البلدان، إن كل بلد يتحمل مسؤولية تعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، غير أن لكل من هذه البلدان قدرات مختلفة عن الأخرى للاضطلاع بتلك المسؤولية. وبالتالي تعد المساعدة المالية والتقنية ذات أهمية حاسمة وبخاصة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، وينبغي للمؤتمر أن يسعى إلى ضمان تنفيذ العمليات ذات الصلة المنصوص عليها في نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة.

٨٦ - وحث أحد الممثلين، متكلماً نيابة عن مجموعة من البلدان، المؤتمر على اعتماد قرار من شأنه أن يساعد في إنشاء وتشغيل ترتيبات مالية بسرعة وكفاءة. وقدم ورقة غرفة اجتماع تعرض مشروع قرار يدعو إلى، جملة أمور، من بينها تقديم الدعم للأنشطة الرامية إلى تيسير إدماج إدارة المواد الكيميائية في برامج التنمية الوطنية والثنائية؛ وإشراك الصناعة بشكل مجدٍ في إدارة المواد الكيميائية طوال دورات حياتها، وتوسيع نطاق قاعدة التمويل.

٨٧ - وفيما يتعلق بمسألة التعميم، قال العديد من الممثلين إن تعميم إدارة المواد الكيميائية في الخطط والسياسات الإنمائية الوطنية أمر هام لتنفيذ النهج الاستراتيجي، وألمح أحدهم أيضاً إلى ضرورة النظر في أن يشمل تعميم الميزانيات الوطنية وبرنامج التعاون أيضاً. وقال إن هذا يعد تحدياً رئيسياً وأن البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال ستحتاج إلى التوجيه في جهودها نحو تحديد أولوياتها الوطنية. وقال

العديد من الممثلين أيضاً إن مشاركة الصناعة أمر هام في استخدام الموارد الحالية بفعالية وزيادة حجم الموارد المتاحة ليس من حيث التمويل فحسب بل وأيضاً من حيث المعارف والمهارات.

٨٨ - وأكد ممثل، تكلم نيابة عن البرنامج المشترك بين المنظمات المعني بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية، أن الإجراءات الوطنية لتعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات تتطلب التعاون من جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك قطاعات الصحة والعمل والبيئة والزراعة؛ وأنه ينبغي التسليم بالتدخلات المتعددة القطاعات والتعاون في اختيار المشاريع التي ينبغي دعمها؛ وأن الترتيبات المالية للنهج الاستراتيجي ينبغي أن تكفل فرص الوصول بشكل مناسب لجميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة. وعلاوة على ذلك ينبغي أن تعكس أنشطة التنفيذ الأوضاع الوطنية وأن تراعي الهياكل القائمة ويجب أن يكون التمويل مرناً ومستداماً.

٣ - عملية تشاورية بشأن خيارات التمويل للمواد الكيميائية

٨٩ - قدمت السيدة تن هاف بياناً عن العملية التشاورية بشأن خيارات التمويل للمواد الكيميائية، والتي تكللت بمشروع اقتراح تقدم به المدير التنفيذي لبرنامج البيئة بشأن نهج متكامل لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات (SAICM/ICCM.3/12). ويتكون النهج من ثلاثة عناصر متكاملة: إدماج المواد الكيميائية والنفايات في الخطط الإنمائية الوطنية؛ وإشراك القطاع الصناعي؛ والتمويل الخارجي. ويتألف مكون التمويل الخارجي بدوره من عنصرين: اقتراح بإنشاء وحدات وطنية للمواد الكيميائية والنفايات في البلدان المتلقية، واقتراح بإيجاد مجال تركيز متكامل للمواد الكيميائية والنفايات في إطار مرفق البيئة العالمية. وبعد ورود مدخلات من مصادر مختلفة، من بينها الدورة الحالية، سيتم الانتهاء من مشروع الاقتراح وتقديمه إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في دورته السابعة والعشرين عام ٢٠١٣.

٤ - المناقشة

٩٠ - وأثناء المناقشة التي أعقبت ذلك، تم الترحيب بالمقترح المقدم من جانب المدير التنفيذي، وذلك من جانب بعض الممثلين وأعرب بعض الممثلين عن دعمهم للعناصر المقترحة التي وصفوها بأنها توفر نهجاً محتملاً لتحقيق غاية ٢٠٢٠ بالنسبة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية. غير أن عدة ممثلين قالوا إنه يلزم المزيد من التنقيح والتوضيح قبل أن يتسنى تنفيذه. وقال أحد الممثلين إن هناك حاجة للاعتراف بالفوارق بين الاحتياجات والموارد المطلوبة لتنفيذ الالتزامات الملزمة قانوناً والالتزامات غير الملزمة قانوناً. وحث عدد من الأعضاء المؤتمر على تقديم مدخلات قوية وناجزة للعملية وذلك من أجل الانتقال بالاقتراح إلى الأمام وإرسال إشارة قوية إلى مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بأنه يلزم إجراء عاجل لإيجاد آلية تمويل قوية للمواد الكيميائية والنفايات. ورحب أحد الممثلين، وكان يتحدث بالنيابة عن مجموعة بلدان، بالاعتراف الذي لقيه النهج الاستراتيجي في الاقتراح، والذي تتوافق عناصره بصورة كاملة مع بُعد النهج الاستراتيجي لأصحاب المصلحة العديدين.

٩١ - وكان هناك بعض التأييد لمكوني الإدماج وإشراك القطاع الصناعي في الاقتراح كوسيلة لتعبئة الموارد. ومع ذلك، أعرب بعض الممثلين عن معارضتهم لهما. وقال أحد الممثلين بأن الإدماج إذا ما نُفذ بصورة صحيحة، يمكن أن يعزز قدرة البلدان على إدارة المواد الكيميائية والنفايات, ويوفر حوافز للاستثمار، ويشجع على مشاركة طائفة واسعة من أصحاب المصلحة. وقال ممثل آخر، متحدثاً بالنيابة عن مجموعة

بلدان إن حشد البلدان للموارد الداخلية يعد جانباً حاسماً لعملية الإدماج. وسلط عدة ممثلين الضوء على أهمية نهج دورة الحياة إزاء تمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

٩٢ - وقال أحد الممثلين إن الإجراءات المقترح بأن تقوم بها الصناعة، بما في ذلك صناعة المواد الكيميائية، من شأنها أن تساعد على تشجيع مشاركة القطاع الصناعي، بما في ذلك عن طريق المساهمات العينية، وبناء القدرة، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وخضرنة سلسلة الإنتاج، وتقييم مخاطر المواد الكيميائية، وتوفير معلومات لأصحاب المصلحة. ولدى صناعة المواد الكيميائية معرفة واسعة بإدارة المخاطر التي تطورت على مر سنوات كثيرة، ويمكن أن تقدم إسهاماً كبيراً في إدارة المواد الكيميائية والنفايات عن طريق العمليات الموصوفة في مشروع الاقتراح. وقال ممثل آخر إن التأثيرات السلبية للمواد الكيميائية على الصحة والبيئة آخذة في التصاعد كما جاء في التوقعات العالمية للمواد الكيميائية، وأن منتجي المواد الكيميائية لا يتحملون سوى القدر الضئيل من التكاليف. وفي هذا الصدد فإن اقتراح المدير التنفيذي ليس قوياً بما فيه الكفاية فيما يتعلق بضرورة أن تدفع الصناعة نصيبها العادل.

٩٣ - وفيما يتعلق بمكون التمويل الخارجي، فبينما كان هناك اعتراف بأهمية بلوغ غاية ٢٠٢٠ بالنسبة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وكان هناك تأييد عام للمقترحات المقدمة، ظل هناك بعض التباين في الآراء بشأن ما إذا كان الهيكل المقترح، بما في ذلك إنشاء مجالات تركيز متكاملة للمواد الكيميائية والنفايات في إطار مرفق البيئة العالمية، سيؤدي إلى حشد موارد كافية لتحقيق هذا الهدف. وتساءل أحد الممثلين عن جدوى إنشاء مجال تركيز جديد للمواد الكيميائية والنفايات في إطار مرفق البيئة العالمية، نظراً لأنه يوجد لدى هذا المرفق بالفعل مجال تركيز للمواد الكيميائية يتضمن تمويلاً للإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

٩٤ - وقال أحد الممثلين إنه في إطار مكون التمويل الخارجي المقترح، ينبغي تخصيص الأموال بشكل محدد للإجراءات التي تدعم الجهود المبذولة من أجل بلوغ غاية ٢٠٢٠. وأعرب ممثل آخر كان يتحدث بالنيابة عن مجموعة بلدان، عن خيبة أمله لحذف خيار إنشاء صندوق استئماني جديد، على غرار الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال، من مشروع الاقتراح، حيث إن هذا الخيار لقي تأييداً واسعاً أثناء العملية التشاورية. وقال أحد الممثلين إن من المهم إيجاد نظام لتجديد موارد الصندوق وضمان ألا يهدد مثل هذا التجديد للموارد تجديد موارد الصناديق الأخرى القائمة.

٩٥ - وقال بعض الممثلين إن الحكم الوارد في إطار عنصر التمويل الخارجي للاقتراح، وهو إنشاء وحدات وطنية للمواد الكيميائية والنفايات، سيساعد كثيراً على حشد التمويل للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. وقال أحد الممثلين إنه إذا أريد إنشاء مثل هذه الوحدات، ينبغي التزام الحرص لضمان مراعاة الأوضاع الوطنية ومشاركة طائفة واسعة من المؤسسات القطاعية. وقال ممثل آخر إنه بينما ينطوي الاقتراح على جانب غامض، إلا أنه يلزم إجراء المزيد من التحليل لتكاليفه ومنافعه المحتملة.

٩٦ - وكما سبق شرحه في الجزء العاشر من هذا التقرير، بشأن اعتماد تقرير هذه الدورة، ترد البيانات المتعلقة بالمسائل المالية التي تلاها الممثلون الذين تحدثوا نيابة عن الاتحاد الأوروبي ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي من حيث اتصالها بمشروع المقترح المقدم من المدير التنفيذي، ملخصة بصورة منفصلة في الفقرتين التاليتين.

٩٧ - صرح الممثل الذي يتحدث نيابة عن الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء بأن الاتحاد ودوله الأعضاء رحبت على نطاق واسع بمقترح المدير التنفيذي وأنه يعتزم تقديم تعليقات إضافية عليه، مراعياً المناقشات التي جرت أثناء كلٍ من هذه الدورة وآخر اجتماع تم في العملية التشاورية، التي جرت في مكسيكو سيتي يومي ٥ و٦ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢. وأن الاتحاد ودوله الأعضاء يؤيد بقوة إدراج لإدماج الذي طالب به المدير التنفيذي، والذي يتكون جزءٌ حاسم منه من الموارد المحلية التي تعبئها البلدان، وإشراك الصناعة بصفتهما مكونيْن حاسميْن من مكونات تمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات. وقال إن هذه المكونات، جنباً إلى جنب التمويل الخارجي، ينبغي أن يدمجا بصورة متوازية، ومتكاملة، ومتداعمة تبادلياً. ورحب كذلك بفكرة أن يكون النهج الاستراتيجي مستفيداً كاملاً من هذا النهج المتكامل، قائل بأن المكونات الثلاثة لهذا النهج تتصل جميعها بالتمويل الطويل الأجل للنهج الاستراتيجي وتتوافق بطبيعته المتعددة أصحاب المصلحة، وأيّد الاتحاد ودوله الأعضاء كذلك فكرة ضرورة توفير آلية مالية للتمويل الخارجي المخصص في حدود الهياكل الحالية وينبغي أن يستضيفها مرفق البيئة العالمية. ومع ذلك، فإنه من بين ما كشفت عنه المناقشات التي دارت في المكسيك، وجود جوانب معينة من مكون التمويل الخارجي تحتاج إلى توضيح وإلى تطوير. وقال، إن المؤتمر ينبغي أن يقدم مدخلات إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل السماح بالانتهاء من المشروع المقترح واعتماده من جانب مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة أثناء دورته السبعة والعشرين. وينبغي لهذه العملية أن تشمل المصادقة على الإدماج، وإشراك الصناعة والتمويل الخارجي المخصص كمكونات لنهج متكامل وكدعم لإطارٍ تآزري يشمل الاتفاقيات ذات الصلة بالمواد الكيميائية والنهج الاستراتيجي كذلك.

٩٨ - صرح الممثل الذي تحدث نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي بأن مشروع المقترح المقدم من المدير التنفيذي يشتمل على عناصر إيجابية مثل وحدات المواد الكيميائية والنفايات وزيادة إشراك الصناعة كمكون تكميلي للحل الطويل الأجل المتعلق بالتمويل، مضيفاً فيما يتعلق بهذا الحل، أن الصناعة العالمية للمواد الكيميائية يجب أن تلقى تشجيعاً أكبر للاضطلاع بأنشطة في جميع الأقاليم عن طريق الشراكة مع الحكومات والمجتمع المدني. ومع ذلك فإن المقترح لم يعكس جميع خيارات التمويل الطويل الأجل لإدارة المواد الكيميائية والنفايات التي تم الإفصاح عنها حتى الآن. كما أنه لم يُشر بصفة خاصة إلى صندوق مستقل مزود بترتيبات حوكمة شبيهة بترتيبات الصندوق المتعدد الأطراف لتنفيذ بروتوكول مونتريال، التي دافع عنها إقليمُه مراراً وتكراراً. وأنه أهمل البُعْد الإقليمي والدور الرئيسي الذي يمكن أن تضطلع به الشبكات الإقليمية التي أنشئت بموجب اتفاقيتي بازل واستكهولم في تنفيذ أنشطة النهج الاستراتيجي على المستوى دون الإقليمي والإقليمي. وأنه بينما يعتقد الإقليم بأنه ينبغي للنهج الاستراتيجي أن يكون أحد المستفيدين من نهج متكامل للتمويل، فإنه يرى بأن الدورة الحالية ليست هي المنبر المناسب للبت في هذه المسألة. وأن أصحاب المصلحة ينبغي، بدلاً من ذلك، أن يعيدوا النظر في مشروع المقترح، وأن يطرحوا آراءهم، التي يجب أن تُحمل جنباً إلى جنب الأفكار والتوصيات التي تم إبداؤها أثناء هذه الدورة، إلى المدير التنفيذي الذي ينبغي أن يضعها في اعتباره عند وضع اللمسات النهائية على المقترح لعرضه على الدورة السابعة والعشرين لمجلس الإدارة، في شباط/فبراير ٢٠١٣.

٥ – إنشاء فريق اتصال، واعتماد قرار بشأن المسائل المالية

٩٩ – وبعد المناقشة، وافق المؤتمر على إنشاء فريق اتصال تشارك في رئاسته السيدة إلسا ميراندا (إندونيسيا) والسيد دانييل زيغرر (سويسرا) لمواصلة مناقشة مسألة الموارد المالية والتقنية للتنفيذ. وسينظر فريق الاتصال أثناء عمله في الوثائق ذات الصلة، وخاصة الوثائق SAICM/ICCM.3/8 وSAICM/ICCM.3/11 وSAICM/ICCM.3/12، وفي مشروع القرار المقدم من الممثل الذي تحدث نيابة عن مجموعة بلدان، والبيانات التي قدمها المشاركون أثناء مناقشة هذا البند. وتكون ولاية فريق الاتصال: هي مناقشة المستقبل المحتمل لبرنامج البداية السريعة، ودوره في تنفيذ النهج الاستراتيجي؛ وسيناقش الفريق أيضاً مشروع مقترح المدير التنفيذي وعلاقته بالاعتبارات المالية الموضحة في الفقرة ١٩ من الاستراتيجية الجامعة للسياسات للنهج الاستراتيجي، بهدف توفير مدخلات لمواصلة بلورة مشروع المقترح ومداولات مجلس الإدارة حول هذه المسألة.

١٠٠– وكما يرد شرحه في القسم العاشر من هذا التقرير، أن الرئيس المشارك لفريق الاتصال قدم تقريراً بشأن عمل الفريق. فقال إن المسائل التي طُرحت للمناقشة من جانب الفريق يمكن تقسيمها إلى ثلاث فئات: المسائل التي تلقى درجة عالية من تلاقى الآراء التي تم التعبير عنها، والمواقف التي أبداها المشاركون وتلك التي لم تحظ بتوافق الآراء؛ وعناصر مقترح المدير التنفيذي التي قال عنها واحدٌ أو أكثر من المشاركين بأنها تحتاج إلى المزيد من البلورة أو التنقيح. ثم الانتقال عندئذٍ إلى قائمة المسائل لدى كل مجموعة.

١٠١– ففي المجموعة الأولى تحققت درجة عالية من التوافق في الآراء التي تم الإعراب عنها:

(أ) أن هناك حاجة إلى تمويل طويل الأجل للنهج الاستراتيجي يتسم بالاستدامة، والثبات والكفاية واليسر؛

(ب) أنه ينبغي زيادة الموارد الكلية لتنفيذ النهج الاستراتيجي؛

(ج) أن من المهم الاعتراف بالدعوة الواردة في وثيقة ريو +٢٠ المتعلقة بتحقيق غاية إدارة المواد الكيميائية بحلول ٢٠٢٠.

(د) أنه ينبغي للنهج الاستراتيجي أن يُدعم كجزء من نظام متين، ومتماسك، وفعال وكفء للإدارة السليمة للمواد الكيميائية؛

(هـ) أن من الضروري إدراج النهج الاستراتيجي في أي حل لمشكلة التمويل الطويل الأجل لإدارة المواد الكيميائية؛

(و) أن المشروع الحالي لمقترح المدير التنفيذي يحتاج إلى المزيد من الصقل والتنقيح وأن يخضع لمشاورة موسعة وأن يلقى المساهمات من جانب أصحاب المصلحة؛

(ز) أن من الضروري أن يتناول أي نهج متكامل طويل الأجل للتمويل كيفية تخصيص الموارد فيما بين الالتزامات الملزمة قانوناً والالتزامات الطوعية، وذلك لضمان توجيه تمويل كافٍ للأخيرة.

١٠٢– ومن بين المواقف التي أبداها المشاركون والتي لم تحظ باتفاق الآراء حولها ما يلي:

(أ) أن أي نهج متكامل طويل الأجل للتمويل يمثل فرصة لتوسيع قاعدة المانحين؛

(ب) أن التمويل بموجب برنامج البداية السريعة يمكن أن يستخدم لاجتذاب تمويل إضافي؛

(ج) أن أي نهج متكامل كذلك النهج الوارد في مقترح المدير التنفيذي يمكن أن يحتاج إلى جهاز رقابة أو إلى مؤسسة داعمة، وهو الدور الذي يمكن أن يؤديه المؤتمر؛

(د) أن جوانب مقترح المدير التنفيذي يمكن قراءتها على أنها تؤيد المشروطية، وبذلك تربط بين الحصول على التمويل الخارجي وبين الإدماج؛

(هـ) أن مصطلح تمويل خارجي ينبغي أن يفهم على أنه يشير إلى تمويل خارجي مخصص؛

(و) أن التمويل بموجب برنامج البداية السريعة يقدم مزايا تزيد على مجرد التمويل من مرفق البيئة العالمية: فالتمويل من مرفق البيئة العالمية، على خلاف التمويل من برنامج البداية السريعة، يستلزم تمويلاً مشتركاً، ويرتبط بدرجة أكبر بقرارات مجلس مرفق البيئة العالمي، وعلى أولويات الجهات المانحة أكثر من ارتباطه بأولويات المتلقين أو بتوجيهات مؤتمرات الأطراف إلى الاتفاقات التي يُقدم التمويل بموجبها؛

(ز) أن وحدات النهج الاستراتيجي الوطنية تفيد كآليات تنفيذ، وإن كان ينبغي استكمالها بآليات إقليمية.

١٠٣- عناصر مقترح المدير التنفيذي التي حُددت على أنها تحتاج إلى المزيد من الصقل أو التنقيح وكان من بينها:

(أ) الجزء الخاص بالدمج الذي قيل إنه يحتاج إلى المزيد من البلورة بحيث يضم مواصفات أكثر تحديداً للأنشطة التي يستتبعها ذلك، وبحيث تعكس بصورة أفضل الأدوار والمسؤوليات على المستويين الوطني والإقليمي، وفى البلدان المتقدمة مقابل البلدان النامية؛ وتوسيع نطاق عملية الإدماج بحيث تشمل عمليات وضع الميزانيات الوطنية؛

(ب) الجزء الخاص بإشراك الصناعة، التي قال البعض عنها إنها يجب أن تصف زيادة المشاركة بتفصيل أكبر؛

(ج) الجزء المتعلق بهيكل الحوكمة.

١٠٤- اتفق المؤتمر على أن التقرير الشفهي الذي قدمه الرئيس المشارك قد وصف بدقة المناقشات التي دارت داخل فريق الاتصال. ويرد تقرير تحريري عن أعمال فريق الاتصال أعده الرئيسان المشاركان للفريق في المرفق الرابع من هذا التقرير، حيث يُعرض بالصورة التي قدمُه بها الرئيسان المشاركان، بدون تحرير رسمي.

١٠٥- وعقب انتهاء عمل فريق الاتصال اعتمد المؤتمر القرار ١/٣، بشان الموارد المالية والتقنية للتنفيذ (أنظر المرفق الأول).

هاء – قضايا السياسات الناشئة

١ – قضايا السياسات الناشئة التي نُظرت بالتفصيل في الدورة الثانية للمؤتمر

١٠٦- قدم ممثل الأمانة الوثائق المتعلقة بالبند الفرعي، مشيراً إلى أن القضايا الناشئة في مجال السياسات العامة قيد البحث هي: الرصاص في الطلاء؛ والمواد الكيميائية في المنتجات؛ والمواد الخطرة في المنتجات الكهربائية والإلكترونية، والتكنولوجيا النانوية والمواد النانوية المصنعة. وقد قدمت كل منظمة رائدة تقريراً عن

التقدم المحرز بالنسبة لكل قضية إلى الفريق العامل المفتوح العضوية في اجتماعه الأول، والذي أعد مشروع قرار جامع عن القضايا الناشئة في مجال السياسات العامة للنظر فيه وإمكانية اعتماده من جانب المؤتمر في دورته الحالية. وعلاوة على ذلك، ستنظر الدورة الحالية في مسألة إدارة المواد الكيميائية الكاملة الفلورة، والانتقال إلى البدائل الأكثر أماناً.

(أ) الرصاص في الطلاء

١٠٧- فيما يتعلق بالرصاص في الطلاء، شدد عدة ممثلين على الخطر المستمر الذي يشكله بالنسبة لصحة الإنسان والبيئة. وكان هناك تأييد عام لإنشاء تحالف عالمي للقضاء على الرصاص في الطلاء في إطار اليونيب ومنظمة الصحة العالمية، وتعتبر خطة أعماله أداة هامة لمعالجة هذه القضية. واقترح أحد الممثلين أن يقدم التحالف العالمي تقريراً إلى المؤتمر في دورته الرابعة عن التقدم المحرز في تنفيذ خطة الأعمال. وأعرب عدة ممثلين عن دعمهم للاقتراح الخاص بتنظيم يوم عمل دولي للوقاية من التسمم بالرصاص مع تركيز أولي على القضاء على الرصاص في الطلاء كجزء من الجهود المبذولة لزيادة الوعي بالأخطار التي يشكلها الرصاص.

١٠٨- واقترح أحد الممثلين، يمثل أحدهم مجموعة بلدان، إدخال تغييرات على مشروع المقرر الجامع الذي أعده الفريق العامل المفتوح العضوية لجعل النص أكثر شمولاً، وتسهيل استخدام المقرر كأداة للدعوة، وتقديمه إلى صانعي القرار. وتساءل ممثلون آخرون عن الحاجة إلى إعادة فتح باب النقاش حول نص وافق عليه الفريق العامل المفتوح العضوية. وقال أحد الممثلين إنه أثناء اجتماع الفريق العامل المفتوح العضوية لم يكن التحالف العالمي قد عقد اجتماعه الثاني، ولم يكن قد وضع خطة أعماله؛ ولهذا فإن العودة إلى مشروع المقرر من شأنه أن يتيح للمؤتمر إدراج عناصر تعكس هذه الأحداث.

١٠٩- ووافق المؤتمر على إنشاء فريق اتصال برئاسة السيدة شيريل بيللارد (كندا) والسيد ماركوس ريتشاردز (سانت فنسنت وغرينادين)، لمواصلة المناقشة حول هذه المسألة وإعداد مشروع مقرر نهائي استناداً إلى مشروع المقرر الذي قدمه الفريق العامل المفتوح العضوية، والمقترحات الجديدة التي قُدمت في الدورة الحالية.

(ب) المواد الكيميائية في المنتجات

١١٠- أشار الرئيس إلى أن القسم الوارد في مشروع المقرر الجامع الذي أعده الفريق العامل المفتوح العضوية والمتعلق بالمواد الكيميائية في المنتجات لا يزال موضوعاً بين أقواس معقوفة لتشير إلى أن الفريق العامل المفتوح العضوية لم يتوصل إلى توافق في الآراء بشأنه. ولهذا فإن مهمة المؤتمر هي التوصل إلى توافق في الآراء بشأن النص إن أمكن.

١١١- وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، قال أحد الممثلين، متحدثاً بالنيابة عن مجموعة بلدان، إن هناك ثغرات هامة في المعلومات المتعلقة بالمواد الكيميائية طوال دورات حياة المنتجات، وأن مثل هذه المعلومات تعد أساسية لتمكين أصحاب المصلحة من المساهمة في تحقيق أهداف النهج الاستراتيجي. وأعرب عن دعمه لاستمرار مشروع المواد الكيميائية في المنتجات بالصيغة التي أُقترحت في مشروع المقرر، قائلاً إن التقدم في القضية سيكون مفيداً لكل قضية ناشئة أخرى في مجال السياسات العامة، وسيسهم في إنتاج منتجات أكثر أماناً واخضراراً، والقضاء على النفايات. غير أن مشروع المقرر يتطلب بعض التنقيح الذي لم يتح الوقت الكافي لتحقيقه في اجتماع الفريق العامل المفتوح العضوية، ولهذا قدم ورقة غرفة اجتماع تتضمن

صيغة منقحة ومختصرة بدرجة أكبر للنص الوارد في مشروع المقرر الجامع، والذي قال إنه يضع في اعتباره الآراء التي أعرب عنها أكثر من ٨٠ فرداً من أصحاب المصلحة في حلقة عمل دولية عقدت في جنيف في آذار/مارس ٢٠١١.

١١٢- وشدد عدة ممثلين على أهمية مشروع المواد الكيميائية في المنتجات، مشيدين بالنص المنقح في مشروع المقرر، ومرحبين به كأساس لمزيد من النقاش حول هذه المسألة. وقال أحد الممثلين إنه يُحسّن التركيز على النص الأصلي، مضيفا أن المنتجات المعنية ينبغي بحثها على امتداد سلسلة الإمداد، وأنه ينبغي البحث عن أوجه التآزر مع النظام العالمي المنسق لتصيف المواد الكيميائية ووسمها، ضمن أمور أخرى.

١١٣- وقال ممثل لإحدى المنظمات غير الحكومية إن هناك حاجة إلى التعاون بين جميع أصحاب المصلحة لضمان حصول المستهلكين، وخاصة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، على معلومات واضحة وموثوق بها لمساعدتهم في البت في أمان المنتجات المعروضة. ويجب أن يكون صنع قرارهم قائماً على المعرفة بالقضية وليس فقط على أسعار المنتج، وينبغي ألا يُسمح للحكومات والصناعة بحجب المعلومات ذات الصلة بحجة السرية. وثمة قضية أخرى يلزم بحثها وهي الإغراق.

١١٤- واقترح ممثل لمنظمة غير حكومية أخرى إنشاء نظام لتبادل المعلومات تدعمه أطر قانونية دولية ووطنية؛ ووضع كتالوج شامل للمواد الكيميائية في المنتجات، مع جمع منسق للمعلومات وبأسماء موحدة؛ وإدخال مزيد من البرامج القادرة على الحد من المخاطر التي تشكلها المواد الكيميائية في المنتجات.

١١٥- وقرر المؤتمر أن يتناول فريق الاتصال المنشأ لبحث الرصاص في الطلاء أيضاً الصيغة المنقحة لنص مشروع المقرر بشأن المواد الكيميائية في المنتجات.

(ج) المواد الخطرة في المنتجات الكهربائية والإلكترونية

١١٦- فيما يتعلق بالقضية الناشئة الخاصة بالمواد الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية، أعرب عدة ممثلين، من بينهم ممثل تحدث بالنيابة عن مجموعة بلدان، عن دعمهم لنص مشروع المقرر الذي قدمه الفريق العامل المفتوح العضوية. وقالوا إنها قضية خطيرة وذات أهمية حرجة بالنسبة لصحة الإنسان والبيئة. ويعد التركيز على التوصيات الرئيسية والوسيطة والفرعية، الناتجة عن حلقة العمل الدولية المعقودة في عام ٢٠١١ في فيينا تنفيذاً للفقرة ١ من المقرر ٤/٢ دال، تطوراً إيجابياً، وأن التعاون بين أصحاب المصلحة من قبيل الأوساط الصناعية، والحكومات والمجتمع المدني، والمنظمات الحكومية الدولية ذات الصلة، سيكون حاسماً في معالجة القضية وضمان فعالية نهج دورة الحياة. وفضلاً عن هذا، من المهم توجيه اهتمام إلى بناء القدرة على تعزيز الإدارة السليمة للنفايات، ومنع انتقال المنتجات المعنية عبر الحدود من إثارة مشاكل في البلدان النامية. وقال أحد الممثلين إن تركيز الجهود المبذولة لتجنب مثل هذه المشاكل ينبغي أن ينصب على الجهات الصانعة، مقترحا أنه ينبغي إشراكهم في المناقشات بشأن إمكانية اتخاذ ترتيبات مناسبة. وأكد ممثل آخر على أهمية وضع معايير ملائمة.

١١٧- وقال ممثل لإحدى المنظمات غير الحكومية إن توصيات حلقة عمل فيينا ينبغي أن تشكل الأساس لأنشطة بشأن هذه القضية في فترة ما بين الدورات القادمة. ومن الممكن أن تصلح رسائلها الرئيسية كمبادئ توجيهية لهذه الأنشطة، وينبغي إدراجها في مرفق لمشروع القرار، وينبغي دعوة حكومة و/أو وكالة تابعة للأمم المتحدة لبحث القيام بدور الآلية المؤسسية لتنسيق وتسهيل العمل.

١١٨- وقرر المؤتمر أن يتناول فريق الاتصال المعني بالرصاص في الطلاء والمواد الكيمائية في المنتجات مشروع أيضاً نص المقرر بشأن المواد الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإليكترونية، في محاولة للاتفاق على نص نهائي.

١١٩- وفيما يتعلق باقتراح مجموع البلدان الأفريقية إضافة مجال عمل جديد وأنشطة جديدة بشأن المواد الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإليكترونية إلى خطة العمل العالمية (أنظر SAICM/ICCM.3/3)، طلب أحد الممثلين الذي تحدث نيابة عن مجموعة بلدان من المؤتمر الموافقة على الاقتراح. وقال إنها قضية معقدة وشاملة تمثل التآزر فيما بين مختلف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف بشأن النفايات والمواد الكيميائية دون ازدواج الأنشطة في إطار ولاية كل منها. وعلاوة على ذلك، كان هناك تأييد لاقتراح أُعرب عنه في جميع التعليقات التي تلقتها الأمانة باستثناء تعليقين، عملاً بتوصية الفريق العامل المفتوح العضوية في مقرره ١/١.

١٢٠- وقال أحد الممثلين إنه كان هناك في الواقع مجال لإضافة القضية كمجال عمل جديد إلى خطة العمل العالمية. وأضاف أن العمل في إطار النهج الاستراتيجي يلزم تنسيقه مع الشركاء ذوي الصلة، ويمكن أن تكون مثل هذه الخطوة بمثابة استكمال لإجراءات منظمات حكومية دولية ذات صلة مثل اتفاقية بازل. وقال ممثل آخر تحدث بالنيابة عن مجموعة بلدان إنه كانت هناك علاقة حرجة بين القضية والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات، مقترحاً أن إضافتها إلى خطة العمل العالمية يمكن أن يؤدي إلى فرص متزايدة في مجال إعادة التدوير. ومن المهم في الوقت نفسه وضع عملية أخرى في الاعتبار مثل تلك العمليات في إطار اتفاقيتي بازل واستكهولم، وذلك لتفادي أي ازدواج محتمل. وقال إن لدى وفده بعض المقترحات حول كيفية تبسيط بعض الأنشطة، وإنه سيكون مستعداً لمناقشتها في فريق الاتصال.

١٢١- وذكر أحد الممثلين أن بعض الأنشطة المقترحة تزدوج مع العمل الذي تم في المنتديات الأخرى. وأعرب ممثل آخر عن قلقه من أن تؤدي إضافة مجالات عمل جديدة إلى خطة العمل العالمية قد تؤثر في فعالية الأنشطة في المجالات الحالية في المستقبل مثل توفير الدعم للبلدان النامية من خلال بناء القدرات وتقاسم بيانات المخاطر. ويفضل وفد بلاده التركيز على سبل تحسين خطة العمل قبل السعي إلى توسيع نطاقها.

١٢٢- وقال أحد الممثلين أن الجدول الوارد في المرفق الثالث من الوثيقة SAICM/ICCM.3/3 بشأن مجالات العمل التي تعالج خفض المخاطر لا تجسد الاقتراح المقدم من بلده لإدراج الأنشطة التي تهدف إلى توفير التجانس بين السياسات والتوصيات لمراقبة التجارة بالمنتجات الإلكترونية، وطلب معلومات من شركات إعادة التدوير بشأن الكيفية التي تتعامل بها مع النفايات الإلكترونية.

١٢٣- وقرر المؤتمر إحالة المقترح للمناقشة في فريق الاتصال المنشأ أعلاه للنظر في قضايا السياسات الناشئة الأخرى.

(د) التكنولوجيا النانوية والمواد النانوية المصنعة

١٢٤- افتتح الرئيس المناقشات لتقديم المداخلات بشأن التكنولوجيا النانوية والمواد النانوية المصنعة، واقتراح إضافتها في خطة العمل العالمية.

١٢٥- وخلال المناقشات اللاحقة، أسترعى العديد من الممثلين الاهتمام إلى نقص المعلومات المتاحة عن منافع ومخاطر المواد النانوية المصنعة، والقضايا الأخلاقية والاجتماعية التي تثيرها. ولذا فقد أبدوا تقاسم المعلومات التقنية والمؤسسية والقانونية ونقل التكنولوجيا وأنشطة بناء القدرات وخاصة فيما يتعلق بحماية الصحة والبيئة حتى يمكن وضع قواعد فعالة تحوطية وطنية ودولية لاستخدام هذه المنتجات والتخلص منها. وقال أحد الممثلين إن التكنولوجيا النانوية تعتبر عنصراً هاماً للتنمية المستدامة والقدرات التنافسية الاقتصادية بالنظر إلى أنها تستخدم في الصناعات مثل صناعات النسيج والبلاستيك والطلاء.

١٢٦- وأعرب عدد قليل من الممثلين عن الشكر لحكومة سويسرا، ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحوث لبدء ثلاثة مشروعات تجريبية بشأن السلامة النانوية في أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، وأكدوا الدور الهام الذي يضطلع به النهج الاستراتيجي في البحوث ونشر المعلومات عن المواد النانوية وقال إنهم يعتبرونه المنتدى الرئيسي للمداولات بشأن التوصيات السياساتية الفعالة.

١٢٧- وأبرز العديد من الممثلين أهمية التعاون العالمي في مجالات السلامة النانوية، وإدارة المخاطر والتوعية العامة، بما في ذلك حلقات العمل بشأن السلامة النانوية وإدارة المخاطر والتوحيد القياسي للمواد النانوية ونُظمه، والمبادئ التوجيهية للسلامة النانوية فيما يتعلق بعمال المصانع، والعاملين في المختبرات والمستهلكين تمشياً مع أفضل الممارسات الدولية.

١٢٨- وأيد عدد قليل من الممثلين وضع سجل لتجميع البيانات عن تصنيع واستيراد المواد النانوية، يمكن إتاحته للجمهور. وأضافوا أن المواد النانوية ينبغي أن يشملها النظام المنسق عالمياً لتصنيف وتوسيم المواد الكيميائية.

١٢٩- وأعرب العديد من الممثلين عن تأييدهم لإدراج مجال عمل جديد وأنشطة عن التكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة في خطة العمل العالمية، إلاّ أنهم أشاروا إلى أن الأنشطة المقترحة البالغة ٢٣ نشاطاً في حاجة إلى تبسيط وتوضيح.

١٣٠- وعقب المناقشات، قرر المؤتمر أن يعمل فريق الاتصال المعني بقضايا السياسات الناشئة للانتهاء من وضع نص مشروع قرار بشأن هذا الموضوع (المقرر الفريق العامل المفتوح العضوية -٣/١ دال) ومناقشة مسألة إضافة أنشطة ذات صلة إلى خطة العمل العالمية.

(هـ) إدارة المواد الكيميائية البيروفلورية

١٣١- لدى تقديم هذا البند، قال الرئيس إن هناك مسألتين قيد النظر: مشروع قرار بشأن إدارة المواد الكيميائية البيروفلورية، والتحول إلى البدائل الأكثر أماناً التي أعدها الفريق العامل المفتوح العضوية (المقرر الفريق العامل المفتوح العضوية -٣/١ هاء)، والتقرير المرحلي عن إدارة المواد الكيميائية البيروفلورية والتحول إلى البدائل الأكثر أماناً (SAICM/ICCM.3/18) بالإضافة إلى مشروع برنامج العمل للفترة ٢٠١٢ - ٢٠١٥ للفريق العالمي للمواد الكيميائية البيروفلورية المحددة في المرفق الأول بالتقرير المرحلي.

١٣٢- وخلال المناقشة التي تلت ذلك، ساد تأييد واسع لإدراج المواد الكيميائية البيروفلورية كقضية ناشئة بموجب النهج الاستراتيجي، وإنشاء الفريق العالمي المعني بالمواد الكيميائية البيروفلورية. وأعرب عدد من الممثلين عن تأييدهم لمشروع برنامج عمل الفريق، وللتقرير المرحلي عن إدارة المواد الكيميائية البيروفلورية،

والانتقال إلى البدائل الأكثر أماناً للفترة ٢٠٠٩-٢٠١٢ المقدم من منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى الفريق العامل المفتوح العضوية.

١٣٣- وأبدى عدد من الممثلين شواغل إزاء تعرض البلدان النامية لنقص الإدارة السليمة للمواد الكيميائية البيروفلورية، وسوء حالة البحوث، وعدم كفاية المعارف بشأن تأثيرات هذه المواد على البيئة، ونقص الموارد المالية والتقنية. واقترح أحد الممثلين أن يركز الفريق العالمي للمواد الكيميائية البيروفلورية على التوعية وبناء القدرات في عمله في المستقبل وخاصة بالنسبة للبلدان النامية التي يعاني الكثير منها من نقص القدرة على إجراء عمليات الرصد البيئي.

١٣٤- وقال أحد الممثلين إن بلده، مثل الكثير من البلدان الأفريقية لم ينتج أو يصنع المواد الكيميائية البيروفلورية إلاّ أنها تستورد منتجات تحتويها. ونظراً لعدم تقدير ما تحتويه تلك المنتجات، فإنها تعامل في كثير من الأحيان مثل أي منتجات أخرى. ولذا فإن من الضروري توفير المزيد من المعلومات عن المواد الكيميائية البيروفلورية. وأعرب عن تقديره لمشروع القرار وللعمل الذي أنجز حتى الآن إلاّ أنه قال إن الأنشطة التي اقترحها الفريق العالمي غير كافية، واقترح إضافة حلقتي عمل إقليميتين لأفريقيا وما لا يقل عن مشروعين تجريبيين لأفريقيا بشأن دورة حياة المنتجات التي تحتوي على المواد الكيميائية البيروفلورية إلى برنامج العمل عن النشاط ٥ بشأن المعلومات عن استخدامات هذه المواد.

١٣٥- وأشار أحد الممثلين إلى أن من الضروري ترتيب أولويات بعض الأنشطة المقترحة بموجب برنامج عمل الفريق، وتحديد النشاط الأكثر أهمية مثل النشاط ٤ وتحسين المعلومات بشأن استخدامات المواد الكيميائية البيروفلورية، والنشاط ٢، إعداد أوراق تجميعية. وقال عدد من الممثلين إنهم يؤيدون إدراج البلدان غير الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في أنشطة الفريق العالمي، ومسح المواد الكيميائية البيروفلورية لتيسير المشاركة الواسعة من جانب البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول.

١٣٦- وقال ممثل آخر إن نطاق مركبات المواد الكيميائية البيروفلورية التي تجري معالجتها بموجب برنامج العمل المقترح للفريق العالمي مقيد دون مبرر، وإن هناك الكثير من المواد الأخرى التي تفرض مخاطر على الصحة والبيئة. وينبغي أن يوسع الفريق العالمي من ولايته ولا يقتصر تركيزه على المواد التي تعهدت الصناعة بالفعل بالتخلص منها. كما اقترح أن تحدد الشركات التي تدرج في المسح الخاص بالمواد الكيميائية البيروفلورية لزيادة الثقة في الفريق.

١٣٧- واقترح عدد من الممثلين رفع المرفق الوارد في مشروع القرار والذي يبين اختصاصات الفريق العالمي للمواد الكيميائية البيروفلورية بالنظر إلى أن الفريق ليس هيئة فرعية للمؤتمر، وأن مسؤولية وضع الاختصاصات تقع على عاتق الفريق ذاته. وقال آخرون أن الأمر يقتضي إجراء بعض التعديلات على صياغة القرار ليجسد العلاقة القانونية بعد المؤتمر والفريق العالمي، ولتوضيح أن الفريق ليس هيئة فرعية للمؤتمر.

١٣٨- وعقب مناقشاته، وافق المؤتمر على حذف الاختصاصات من مشروع القرار الذي أعده فريق العمل المفتوح العضوية، وطُلِب من الأمانة إجراء التنقيحات اللازمة. وعقب مناقشة مشروع القرار المنقح فيما يتعلق بالمشاركة في الفريق العالمي المعني بالمواد الكيميائية البيروفلورية من جانب ممثلين غير أعضاء في

منظمة التنمية والتعاون في الميدان الاقتصادي، قدم أحد الممثلين نسخة لمشروع القرار منقحة بدرجة أكبر لتناول هذه القضية.

١٣٩- وعقب النظر في مشروع القرار بصورته التي تم تنقيحها كذلك، اعتمد المؤتمر القرار ٣/٣، بشأن إدارة المواد الكيميائية البيروفلورية والانتقال إلى بدائل أكثر أماناً (أنظر المرفق الأول).

٢ - الترشيحات الجديدة لقضايا السياسات الناشئة

١٤٠- قدمت ممثلة الأمانة الوثائق ذات الصلة بما في ذلك موجز لترشيحين لقضايا السياسات الناشئة عن المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء، وعن الملوثات الصيدلانية الثابتة بيئياً. وقالت إن الفريق العامل المفتوح العضوية قرر في دورته الأولى أن الملوثات الصيدلانية الثابتة بيئياً لا تستوفي المعايير لاعتبارها قضية سياسات ناشئة إلاّ أنها تستحق النظر من جانب المؤتمر، وطلب من مقدمي الترشيح مواصلة تطوير المقترح عقب دورته الثالثة. وقدم الفريق العامل مشروع قرار بشأن المواد الكيميائية التي تحدث اختلالات في الغدة الدرقية بما في ذلك نص بين أقواس معقوفة لبيان عدم التوصل إلى توافق من الآراء، لينظر فيه المؤتمر ويتخذ قراراً بشأنه.

(أ) المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء

١٤١- طُلب إلى المؤتمر أن يقيّم ما إذا كانت قضية المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء تستوفي معايير الأهلية كقضية ناشئة في مجال السياسة العامة، وأن يتخذ قراراً، في حال الإيجاب، بشأن الإجراءات التعاونية المقترحة. وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، رحب معظم الممثلين الذين تكلموا بمقترح إدراج المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء كقضية ناشئة في مجال السياسة العامة. واسترعى العديد من الممثلين الاهتمام إلى الأضرار المحتملة والمعروفة على صحة البشر والبيئة من جراء التعرض للمواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء. وأشار أحد الممثلين إلى كمون الآثار الناجمة عن هذه المواد الكيميائية باعتباره يشكل تحدياً خطيراً. وشدد الكثير من الممثلين على الحاجة إلى حماية أكثر الفئات تعرضاً في المجتمع بما في ذلك النساء والأطفال وقال أحد الممثلين إنه قد أشير إلى حماية هذه الفئات بصورة متكررة في النصوص الأساسية للنهج الاستراتيجي بما في ذلك استراتيجية للسياسات الجامعة. واسترعى عدد من الممثلين الاهتمام إلى الآثار الضارة لهذه المواد الكيميائية على الأجنة والأطفال حديثي الولادة والأطفال مما يشكل، كما قال أحدهم، أضراراً يمكن تلافيها لواحد من الموارد البشرية الغالية. واسترعى ممثلون آخرون الاهتمام إلى الضعف الشديد للعمال أمام هذا التعرض.

١٤٢- واسترعى عدد من الممثلين الاهتمام إلى الزيادة السريعة في إنتاج وتصدير المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء. وشدد العديد منهم على أهمية الأنشطة على هذه المواد الكيميائية بالنسبة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول. واسترعى أحدهم الاهتمام إلى تعرض الدول النامية الجزرية الصغيرة الشديد لهذه المواد.

١٤٣- وقال العديد من الممثلين إن من الضروري تطبيق نهج أو أكثر من النهج الوقائية والمبدأ التحوطي، ومبدأ الحق في المعرفة، ومبدأ عدم الأضرار لدى معالجة المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء. وقال أحد الممثلين إن من الضروري أن يتمثل العنصر الأساسي في العمل العالمي في مسؤولية المنتجين، ومبدأ البدائل لضمان الاستعاضة بالتدريج عن المواد الكيميائية ببدائل أكثر أماناً. وأبرز الممثلون أهمية عدد

من الأنشطة بما في ذلك بناء القدرات والتوعية وتبادل المعلومات، وإقامة الشبكات ورأب الثغرات في المعارف فيما بين أصحاب المصلحة، ونشر المعارف المتوافرة وتوسيع نطاق هذه المعارف، وبلورة قائمة دينامية للمواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء التي يتعين اتخاذ إجراءات ذات أولوية بشأنها استناداً إلى القوائم الرسمية المتوافرة، وإدخال متطلبات التوسيم وزيادة الإرادة السياسية لمعالجة هذه القضية. وأكد عدد من الممثلين الحاجة إلى توفير مؤشرات لقياس الآثار وتحديد نطاق اختلالات الغدة الدرقية. وشدد العديد من الممثلين على أهمية خفض التعرض للمواد الكيميائية المعروف بإحداثها اضطرابات الغدد الصماء. ودعا أحد الممثلين إلى إجراء دراسات حالة عن استخدام المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء بما في ذلك مبيدات الآفات مع توجيه اهتمام خاص إلى الرحم. وطلب ممثل آخر أن يدرج في الإجراءات التعاونية المقترحة الواردة في وثيقة الترشيحات للمواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء (SAICM/ICCM.3/INF/23) إعداد تقرير عن المواد الكيميائية الموجهة نحو العمال في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة تحول ودعا ممثل إلى نهج من شقين مع تحسين عمليات تقييم المواد الكيميائية الجديدة والمعروفة بدرجة اقل المسببة لاضطرابات الغدد الصماء الدرقية والحماية منها بواسطة تدابير وقائية والبدائل.

١٤٤- وقال أحد الممثلين إن العمل في تحديد الآثار المحتملة على البيئة وصحة البشر للمواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء متواصلة في المنتديات الأخرى بما في ذلك منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والاتحاد الأوروبي وجمعية السمية والبيئة والمواد الكيميائية. وقد أصدرت منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي أكثر من ٢٠ وثيقة توجيهية بشأن هذه القضية. وبعد أن شدد هذا الممثل على أهمية النهج الاستراتيجي باعتباره منتدياً لتبادل المعلومات، حذر من ازدواجية الجهود والإخفاق في إضافة قيمة إلى العمل الجاري. وفي ضوء العمل المستمر والموارد المحدودة للنهج الاستراتيجي، لم يؤيد مثلاً إنشاء شبكة دولية للعلماء ومديري المخاطر وغيرهم من المعنيين بقضايا المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء.

١٤٥- وقال ممثل آخر إن من المهم معالجة المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء، إلاّ أنه اقترح أن تتولى منظمة الصحة العالمية وضع الصيغة النهائية لعملها المستمر بشأن هذه القضية قبل أن يقرر المؤتمر أنشطة إضافية. غير أن عدداً من الممثلين قال إن المسألة تحتاج إلى نهج عالمي للتعامل مع هذه المواد الكيميائية، وأن النهج الاستراتيجي، بحكم طبيعته الشاملة والتشاركية، يمثل أنسب منتدى لوضع هذا النهج. وقال مُمثِل إن النهج الاستراتيجي يمثل إطاراً عالمياً للتعامل مع المواد الكيميائية ولديه القدرة على تقييم هذه المواد في مختلف القطاعات ومعالجة المشكلات الصحية والبيئية بطريقة متكاملة. ومن الأهمية البالغة استخدام قدرة النهج الاستراتيجي بصورة كاملة في هذا المجال. وقال ممثل آخر أن عمل النهج الاستراتيجي يتكامل مع العمل بشأن المواد الكيميائية الذي يضطلع به في المنتديات الأخرى.

١٤٦- واعترض ممثلان على إدراج المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء باعتبارها قضية سياسية ناشئة. وقال ممثل إن المعارف بشأن قياس اضطرابات الغدد الصماء ليست متطورة بالقدر الكافي وينبغي أن يركز العمل في المدى القصير على آليات اختلال الغدة الدرقية وكيفية اختبار الآثار المحتملة. والجهود التي تبذل في سياق النهج الاستراتيجي لتجسيد نتائج الأنشطة الجارية وتبادل الخبرات مع الآليات التنظيمية بشأن المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء، سابقة لأوانها واسترعى الاهتمام إلى

التحديات العلمية والتقنية أمام اختبار وفرز هذه المواد الكيميائية ووضع قواعد خاصة بها والتي يتعين في ضوئها أن يتركز العمل على نشر المعلومات والتوعية على المستويات المحلية والعالمية.

١٤٧- وقال ممثل إن الإشارة إلى نقص القرائن العلمية على الآثار الضارة للمواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء مضللة. إذ تتوافر قرائن وافرة على الحاجة إلى إجراء عاجل بشأن هذه المواد الكيميائية بما في ذلك تكاليف الرعاية الصحية ومعالجة الأمراض التي تتسبب فيها.

١٤٨- وقدم ممثل، كان يتحدث نيابة عن مجموعة من البلدان، ورقة غرفة اجتماع تُبرز مشروع قرار بشأن اعتماد المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء كقضية سياسات ناشئة للنهج الاستراتيجي، وتحدد وسائل معالجتها.

١٤٩- ورداً على إشارة عدد من الممثلين إلى التقرير الذي أعدته مؤخراً منظمة الصحة العالمية عن المواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء، ودعوتهم إلى سرعة إصداره، قال ممثل منظمة الصحة العالمية، وهو يرحب بمواصلة التعاون الدولي في المواد الكيميائية، إن التقرير الذي أعدته منظمة الصحة العالمية وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة عن حالة العلم بشأن المواد التي تحدث اختلالات للغدة الدرقية، يجتاز عملية الموافقة المعتادة على النشر في منظمة الصحة العالمية وأنه نظراً لأهمية التقرير وطابعه واسع النطاق سوف يستغرق بعض الوقت.

١٥٠- وعقب تلك المناقشات، قرر المؤتمر أن يواصل فريق الاتصال المعني بقضايا السياسات الناشئة نظر المسألة بما في ذلك مشروع القرار المشار إليه أعلاه واحتمال إضافة الأنشطة ذات الصلة إلى خطة العمل العالمية.

(ب) الملوثات الصيدلانية الثابتة بيئياً

١٥١- قال أحد الممثلين إن مقترح إدراج الملوثات الصيدلانية الثابتة بيئياً كقضية سياسات ناشئة يحتاج إلى مزيد من التطوير وخاصة فيما يتعلق بفعالية وتوافر القرائن العلمية وتباين توافر البيانات السليمة على المستوى الوطني. ويتعين توفير الموارد، وجمع البيانات لضمان التقييم الموثوق به للمسألة وخاصة في البلدان النامية.

١٥٢- وقال أحد مقدمي المقترح إن عملاً كبيراً قد أنجز بشأن هذه المسألة عقب الدورة الأولى للفريق العامل المفتوح العضوية، وسوف يتواصل تطويره لتقديمه إلى الفريق العامل في دورته الثانية.

٣- نتائج أعمال فريق الاتصال بشأن قضايا السياسات الناشئة

١٥٣- وفي أعقاب انتهاء فريق أعمال الاتصال المعني بقضايا السياسات الناشئة أفاد الرئيس المشارك للفريق بأنه اتفق بشأن نص مشروع قرار يتعلق بقضايا السياسات الناشئة. وبالإضافة إلى ذلك، كان الفريق قد وافق على المصادقة على إضافة أنشطة جديدة لبرنامج العمل العالمي تتعلق بالتكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة والمواد الخطرة أثناء دورات حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية.

١٥٤- وبناءً على اتفاق فريق الاتصال بشأن أنشطة جديدة، صادق المؤتمر على أن يضيف لخطة العمل العالمية، في تذيلين جديدين للجدول باء من الخطة، أحد جداول الأنشطة المتعلقة بالتكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة، وجدول أنشطة تتعلق بالمواد الخطرة أثناء دورات حياة المنتجات الكهربائية

والإلكترونية (أنظر المرفق الثاني). واتفق المؤتمر كذلك على أن يسبق وضع الجداول الجديدة للأنشطة في التذييل مقدمة تتألف من الصياغة التي سبقت الموافقة عليها في الفقرة ٣ من الموجز التنفيذي لخطة العمل العالمية، بعد إدخال تعديلات طفيفة عليها حسبما يلزم. ويكون نص هذه المقدمة على غرار ما يلي:

''تضم جداول الأنشطة الواردة في التذييلات أدناه مجالات العمل، جنباً إلى جنب مع الأنشطة المحتملة المرتبطة بها والجهات الفاعلة المقترحة، والأهداف والأُطر الزمنية، ومؤشرات التقدم وجوانب التنفيذ، في خمسة أجزاء منفصلة تُناظر الفئات الخمس للأهداف الواردة في الفقرة ٢ من الموجز التنفيذي لبرنامج العمل العالمي. وعلى الرغم من أن كل مجال من مجالات العمل قد أُدرج تحت فئة رئيسية واحدة في الجدول الموجز ألف التابع لبرنامج العمل العالمي، فإنه قد يظهر تحت العديد من الأهداف في الجداول التفصيلية الواردة أدناه. أما الخانات المتعلقة بالأطراف الفاعلة المقترحة، والأهداف والأطر الزمنية، ومؤشرات التقدم وجوانب التنفيذ، فلم تتم مناقشتها مناقشة تامة ولم يتوافر الوقت الكافي لتحقيق اتفاق بشأنها أثناء الدورة الثالثة للمؤتمر. ومع ذلك، قد يجدها أصحاب المصلحة مفيدة أثناء تنفيذ أنشطتها ذات الصلة. وقد أُلحِقَ جدول يحوي الحروف الأولية للكلمات والاختصارات المستخدمة في الجداول.''

١٥٥- اتفق المؤتمر أيضاً على أن تكون جداول الأنشطة في حاشية، وتتكون أيضاً من النص الذي وُفق عليه في السابق والمأخوذ من الفقرة ٢ من الموجز التنفيذي لجدول الأعمال العالمي، والذي تم تعديله تعديلاً طفيفاً حسبما يلزم. ويكون نص الحاشية على غرار ما يلي:

''أن الخانات الموجودة في الجدول أعلاه المتعلقة بالجهات الفاعلة المقترحة، والأهداف والأطر الزمنية، ومؤشرات التقدم وجوانب التنفيذ لم تنل حظها الكامل من المناقشة ولم يُتح لها الوقت الكافي لتحقيق اتفاق بشأنها أثناء الدورة الثالثة للمؤتمر.''

٤ - قرار جامع

١٥٦- وفي أعقاب المناقشات التي تمت في الجلسة العامة والأعمال التي قام بها فريق الاتصال بشأن قضايا السياسات الناشئة، اتفق المؤتمر على تناول قضايا الرصاص في الطلاء، والمواد الكيميائية الداخلة في المنتجات، والمواد الخطرة أثناء دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية، والتكنولوجيا النانوية والمواد النانوية المصنعة، والقضية التي عُينت حديثاً والمتعلقة بالمواد الكيميائية المسببة لاضطرابات الغدد الصماء وذلك في قرار جامع واحد. وبناءً عليه، إعتمد المؤتمر القرار ٢/٣، بشأن قضايا السياسات الناشئة على النحو الذي عُدل به شفهياً (أنظر المرفق الأول).

واو - تبادل المعلومات والتعاون العلمي والتقني

١٥٧- واسترعى ممثل الأمانة الانتباه إلى الوثيقة ذات الصلة بالبند، وقدم إطلالة عن وظيفة غرفة تبادل المعلومات عن النهج الاستراتيجي.

١٥٨- وقال جميع الممثلين الذين طلبوا الكلمة إن تبادل المعلومات والتعاون العلمي والتقني أمور هامة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وأشار الكثيرون إلى قيمة وظيفة غرفة تبادل المعلومات بشأن النهج الاستراتيجي. واسترعى عدد من الممثلين، من بينهم ممثلو مراكز إقليمية، الانتباه إلى الأنشطة المستمرة المتصلة بتبادل المعلومات والتعاون العلمي والتقني.

١٥٩- وأعرب أحد الممثلين عن تقديره للأمانة لما تبذله من جهود للنهوض بتبادل المعلومات وأفضل الممارسات من خلال وظيفة غرفة تبادل المعلومات عن النهج الاستراتيجي. وحث أصحاب المصلحة على الاستفادة الكاملة من هذه الوظيفة، وتعزيز القدرات على الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وقال ممثل آخر إنه ينبغي الاستفادة من وظيفة غرفة تبادل المعلومات في جمع المعلومات من المؤسسات العاملة في مجال إدارة المواد الكيميائية وبحوثها وتوليد المعلومات عنها، ومساعدة البلدان، وبخاصة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، في استخدام تلك المعلومات والتصرف بشأنها لتقليل التعرض البشري للمواد الكيميائية والتلوث البيئي.

١٦٠- وقالت إحدى الممثلات، مشيرة إلى أن النفاذ إلى المعلومات أمرٌ أساسي للمحافظة على صحة البشر وعلى البيئة، إنه ينبغي أن تكون المعلومات مما يسهل النفاذ إليه، ومتاحة من نطاق عريض من أصحاب المصلحة، بما في ذلك الحكومات والصناعة والمنظمات غير الحكومية والسكان المعرضون، وأن تتضمن بيانات سهلة الاستخدام عن التركيب الكيميائي للمنتجات. وقالت إن ثمة احتياج إلى درجة أكبر من الشفافية لكفالة أن تكون البيانات متاحة بسهولة. وشددت على أهمية وجود مؤشرات ملموسة بدرجة أكبر لتوضيح مخاطر المواد الكيميائية التي يتعرض لها الناس. وينبغي لتبادل المعلومات الوافية بين الصناعات ومؤسسات البحوث أن يدعم التنمية الاقتصادية.

١٦١- وأكد أحد الممثلين على الحاجة إلى إتاحة المعلومات الدقيقة في الوقت المناسب للمجتمعات بلغاتها المحلية. وحث الحكومات على التواصل مع مواطنيها، ولا سيما الجماعات المعرضة مثل النساء والأطفال والشعوب الأصلية، وذلك وفقاً للمبدأ ١٠ من إعلان ريو عن البيئة والتنمية. وأبرز أهمية بناء القدرات والدعم التقني والمعلومات الدقيقة الواضحة بشأن الأنشطة المحلية المتصلة بالمعاهدة والتقدم المحقق من أجل إزالة الآثار الكيميائية على صحة البشر وعلى البيئة.

١٦٢- وأبرز أحد الممثلين، في معرض إعرابه عن التقدير لوظيفة غرفة تبادل المعلومات عن النهج الاستراتيجي، أهمية استكشاف أوجه التضافر مع آليات مماثلة تابعة للكيانات الأخرى، بما في ذلك الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، ولاسيما شبكة القضاء على الملوثات العضوية الثابتة. وقال ممثل آخر إنه ينبغي الإقرار بقيمة المنظمات غير الحكومية بوصفها مصادر هامة للمعلومات.

١٦٣- وكان من بين القضايا الأخرى التي أثارها فرادى الممثلين، الحاجة إلى تجنب ازدواجية الجهود في توفير المعلومات؛ والافتقار إلى المعلومات عن المنهجيات والتحليلات ومراقبة الجودة للمنتجات المنتهية الصلاحية؛ والتحدي الحرج الذي يخلقه للبلدان النامية الاتجار غير القانوني في المواد الكيميائية وافتقادها إلى القدرة التحليلية لرصد المواد الكيميائية في البيئة؛ والحاجة إلى بناء القدرات على تبسيط الإجراءات التنظيمية؛ والحاجة إلى الدعم التقني والمالي لتنفيذ تدابير الرقابة، بما في ذلك النظام العالمي الموحد لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها.

١٦٤- واسترعى ممثل اليونيب الانتباه إلى ما يقوم به اليونيب من عمل لتقدير مخاطر عدد من الفلزات الثقيلة، ولا سيما الرصاص والكادميوم، بما في ذلك ما يجري في سياق شراكات مثل شراكة الوقود النظيف والمركبات، والتحالف العالمي للقضاء على الرصاص في مواد الطلاء، والشراكة العالمية لإدارة النفايات. وأشار بالذكر إلى أن مجلس الإدارة دعا في دورته السادسة والعشرين المؤتمر إلى أن يأخذ في اعتباره أثناء دورته الثالثة بالمعلومات الواردة في استعراضاته العلمية عن الرصاص والكادميوم، وأن ينظر في الكيفية التي يمكن بها تقليل

المخاطر الناجمة عن الرصاص والكاديوم على الصعد المحلية والإقليمية والدولية. وقال إنه كان من المأمول أن يُعقد اجتماع آخر للفريق العامل المعني بالرصاص والكادميوم قبل الدورة الثالثة ولكن اليونيب لم يستطع عقد هذا الاجتماع بسبب نقص الموارد. وقال إن اليونيب سيواصل التماس التمويل للنهوض بتبادل المعلومات وبالأنشطة بالتعاون مع الآليات القائمة.

١٦٥- وأحاط المؤتمر علماً بالمعلومات المقدمة.

خامساً – استراتيجية القطاع الصحي

١٦٦- وبصدد تقديمه لهذا البند من جدول الأعمال، استذكر ممثل الأمانة أن الاستراتيجية المقترحة لتدعيم إشراك القطاع الصحي في تنفيذ النهج الاستراتيجي قد طورتها الأمانة لأجل بحثها من جانب المؤتمر أثناء هذه الدورة، وذلك بالتشاور مع منظمة الصحة العالمية، بناء على دعوة المؤتمر في قراره ٨/٢. وقد عُدل مشروع الاستراتيجية (SAICM/ICCM.3/20) لمراعاة عدد من التوضيحات الطفيفة التي تلقاها الفريق العامل المفتوح العضوية. ويأخذ المشروع المعدل في اعتباره، ضمن جملة أمور أخرى، نتائج المشاورات التي عُقدت في لوبليانا في شباط/فبراير ٢٠١٠، والعرائض الواردة من خلال موقع النهج الاستراتيجي على شبكة الويب، ونتائج الاجتماعات الإقليمية التي جرت منذ الدورة الثانية للمؤتمر.

١٦٧- وفي المناقشات التي تلت ذلك أعرب الذين طلبوا الكلمة عن تأييد إجماعي للاستراتيجية ولانخراط القطاع الصحي في النهج الاستراتيجي بدرجة أكبر. وقد تم الترحيب بشكل واسع بالاستراتيجية باعتبارها مكوناً أساسياً في إنجاز غاية ٢٠٢٠ وأعرب الكثيرون عن التأييد لغايات الاستراتيجية الست المحددة ولأولويات عملها. إن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية هامة لحماية صحة البشر، وأن للقطاع الصحي دور حيوي يقوم به في تنفيذ النهج الاستراتيجي. وقال أحد الممثلين، متكلماً بالنيابة عن إقليم وسط وشرق أوروبا، إن مشاركة القطاع الصحي حاسمة في تقليل استخدام المواد الكيميائية، وإنه يتعين تدعيم قدرات القطاع على تناول إدارة المواد الكيميائية. وحذر ممثل آخر من أن تنفيذ الاستراتيجية يحتاج إلى التزام أقوى من جانب الحكومات واقترح أن يتم صياغة القرار بحيث يشمل دعوة منظمة الصحة العالمية إلى تدعيم التعاون مع النهج الاستراتيجي. وأكد آخرون على أهمية انخراط القطاع الخاص في تنفيذ الاستراتيجية كآلية للتعاون مع المنظمات الأخرى. وقال أحد الممثلين إن التحدي يتمثل في معالجة القضية على مستويات متعددة، من صناع السياسات في الحكومات إلى الأطباء ومزاولي المهن الطبية في المدن والقرى. كما تمت المطالبة بإقامة علاقات متبادلة قوية بين الوكالات البيئية والصحية بدلاً من إقامة هياكل منفصلة. وألمح أحد الممثلين إلى أن القضايا الصحية مُلِحة بأكثر من قضايا إدارة المواد الكيميائية ومن ثم يمكن أن تقوم بدور هام في استثارة الوعي وتغيير السلوك.

١٦٨- وقال الكثير من الممثلين إن انخراط منظمة الصحة العالمية حيوي لتنفيذ استراتيجية القطاع الصحي، وطالبوا بدور معزز للمنظمة، وأعرب الكثيرون عن القلق لأن مساهمة موظفي منظمة الصحة العالمية في الأمانة تبدو معرضة للخطر. وأن المنظمة في وضع يسمح لها بتحفيز وتوجيه استراتيجية قطاع الصحة، وحث العديد من الممثلين على البحث عن موارد كافية لكفالة انخراطها ودعمها الكامل. وطالب أحد الممثلين بأن يكون لمنسقي النهج الاستراتيجي وجود في المكاتب الإقليمية لمنظمة الصحة العالمية، وأن يكونوا مزودين بموارد تقنية ومالية وافية، بالنظر إلى أن المنظمة تعمل عن كثب مع وزارات الصحة الوطنية.

وأيد عدد من الممثلين الاقتراح الذي يفيد بأن تطالب الأمانة في مشروع الاستراتيجية بأن تقدم تقارير، بالتعاون مع منظمة الصحة العالمية، عن تنفيذ الاستراتيجية إلى دورات المؤتمر المقبلة بدءا من الدورة الرابعة.

١٦٩- واسترعى العديد من الممثلين الانتباه إلى قضية التمويل. وأشار أحد الممثلين بالذكر إلى أن الفريق العامل المفتوح العضوية أكد على الحاجة إلى دعم مالي قوي واستحث على تقديم حل طويل الأجل لاستراتيجية قطاع الصحة؛ كما كانت هناك مطالبات بتقديم المزيد من الدعم إلى منظمة الصحة العالمية. وأشار أحد الممثلين إلى أن بلده وضعت خطط عمل وطنية ولكنها لم تستطع تمويلها بسبب القيود الموازنية. وأعرب ممثل آخر عن الانشغال بشأن نقص المخصصات الموازنية للبرامج في الأقاليم.

١٧٠- واقترح ممثل تايلند ثلاثة تدابير محددة لتقوية انخراط القطاع الصحي في النهج الاستراتيجي: أولاً، ترشيح منسقين وطنيين للنهج الاستراتيجي من أجل القطاع الصحي بالتشاور مع منظمة الصحة العالمية للقيام بتنسيق أنشطة النهج الاستراتيجي المتصلة بالصحة على الصعيد الوطني بهدف إنجاز مستوى أعلى، وأكثر اتساقاً من انخراط القطاع الصحي في عملية النهج الاستراتيجي، بما في ذلك ما يتم من خلال وضع خطط العمل والأنشطة المتصلة بقضايا السياسات الناشئة، وإنشاء شراكة فعالة من أجل إنجاز غايات عام ٢٠٢٠؛ وثانياً، إيجاد نهج عملي ذي توجه نشاطي من أجل الإبلاغ عن الأنشطة وتنسيقها وتنظيمها فيما بين القطاعات الصحية والبيئية والقطاعات الأخرى ذات الصلة من أجل إنجاز تنفيذ النهج الاستراتيجي على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية، وبخاصة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، وعلى سبيل المثال من خلال التكامل الأفضل للبحوث في الأوجه الصحية والبيئية للمواد الكيميائية والتعرض لها وذلك لتيسير صناعة القرارات الرسمية؛ وثالثاً، تشجيع منظمة الصحة العالمية على إقامة شبكة من منسقي النهج الاستراتيجي من أجل القطاع الصحي لتيسير التواصل والتنسيق فيما بينهم للوصول إلى جماهير أعرض؛ وينبغي لمنظمة الصحة العالمية في هذا السياق أن تقوم بدور استشاري أيضاً لمساعدة الوكالات المتصلة بالصحة في البلدان النامية على طلب المساعدة التقنية والمالية من برنامج البداية السريعة وغيره من المصادر المتاحة. وقد حظيت تلك الاقتراحات بتأييد واسع من آخرين.

١٧١- وأعرب أحد الممثلين عن تأييده لاستراتيجية قطاع الصحة، قائلاً إنه بالنظر إلى وجود اختلافات في تكوين نظم الصحة في مختلف البلدان، فإنه ينبغي للاستراتيجية ألا تكون فرضية جداً بشأن المسؤوليات بموجب الاستراتيجية. فينبغي أن يتم تنظيم العمل بشأن تنفيذ الاستراتيجية بواسطة السلطات الوثيقة الصلة على الصعيد الوطني، وهو ما ينبغي أن ينعكس في المبادئ التوجيهية وفى نص الاستراتيجية. وأشار ممثلون آخرون إلى أن الأمر نفسه ينطبق على مؤشرات التقدم المحقق. وطالب أحد الممثلين بالوضوح فيما يتعلق بالاستراتيجية الجامعة للسياسات وكفالة أن توفر استراتيجية الصحة الدعم للتنفيذ. وطالب بأن تعكس صياغة الاستراتيجية ذلك الوضع بوضوح.

١٧٢- وطالب أحد الممثلين بإدراج السلامة الكيميائية في المناهج الدراسية في مدارس الطب وفي البنية التحتية للمستشفيات. وحث كذلك على أن تكون جميع المستوطنات البشرية خالية، بقدر الإمكان، من المواد الكيميائية السامة، وضرورة اعتبار المواد الكيميائية قضايا ناشئة في جميع المداولات المتعلقة بالصحة العامة.

١٧٣- وعقب مُناقشاته طلب المؤتمر إلى الأمانة إعداد مشروع قرار حول هذه المسألة يعكس الآراء التي أعرب عنها المشاركون. وبعد ذلك اعتمد المؤتمر القرار ٤/٣، بشأن استراتيجية لتعزيز إشراك القطاع الصحي

في تنفيذ النهج الاستراتيجي على النحو الذي عُدل به شفهياً. (أنظر المرفق الأول). كما ترد استراتيجية القطاع الصحي على النحو الذي اعتُمدت به في المرفق الخامس لهذا التقرير.

سادساً – التعاون مع المنظمات الحكومية الدولية

١٧٤- عرض ممثل الأمانة الوثائق ذات الصلة وقدم لمحة عامة عن الولايات المتعلقة بالتعاون بين النهج الاستراتيجي والمنظمات الحكومية الدولية، لاسيما القرار ١/١ الصادر عن المؤتمر والمتعلق بترتيبات التنفيذ، وإعلان دبي لعام ٢٠٠٦ المتعلق بالإدارة الدولية للمواد الكيميائية. ثم قدم ممثلون عن منظمات حكومية دولية عروضاً لأنشطة منظماتهم المتعلقة بالنهج الاستراتيجي.

١٧٥- وقال ممثل البرنامج المشتَرك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية أن البرنامج يضم تسع منظمات مشاركة، وأيّد جميع مجالس إداراتها النهج الاستراتيجي وأعلنت التزاماً بدعم تنفيذه بشكل فعّال. وقال إن البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية عضو بلجنة التنفيذ بالصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة، وهو يدعم تنفيذ كثير من مشاريع البداية السريعة. وكما ورد بإيجاز في الوثيقة SAICM/ICCM.3/INF/9، يتباين نطاق المساهمات المقدّمة من المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية لتنفيذ النهج الاستراتيجي تبايناً يماثل المنظمات نفسها، وقد نفّذ البرنامج المشتَرك عملية مسح تبيِّن كيف ساهمت هذه المنظمات في التنفيذ، بما في ذلك تطوير القدرات الإدارية في مجال المواد الكيميائية. ويستند تنفيذ خطة العمل العالمية وبرنامج البداية السريعة في النهج الاستراتيجي إلى أساس الأنشطة التي تدعمها بالفعل المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية. ويسلِّم البرنامج المشترك بأن هناك شعوراً بالاستعجال فيما يتعلق بتلبية غايات عام ٢٠٢٠، وشدّد على أن ينصب التركيز على تطوير القدرات والإجراءات على أرض الواقع بين تلك الجهات المتأثرة مباشرة بالتعرّض للمواد الكيميائية. وأخيراً، وجّه الاهتمام إلى إجراء البرنامج المشترك المتمثل في إطلاق مجموعة أدوات للمساعدة من أجل اتخاذ القرارات في إدارة المواد الكيميائية.

١٧٦- وأوضح ممثل الحوار بشأن المواد الكيميائية التابع للجنة التجارة والصناعة في رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ أن رابطة التعاون هذه هي منتدى يعزّز التعاون الإقليمي بين اقتصادات أعضائه الواحد والعشرين. وعلى النحو المبيّن في الوثيقة SAICM/ICCM.3/INF/32، كان للإطار الاستراتيجي للحوار بشأن المواد الكيميائية ثلاثة أهداف أساسية: توسيع ودعم التعاون والاعتراف المتبادل بين الجهات التنظيمية للمواد الكيميائية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ؛ ولتعزيز تفهّم دور الصناعة الكيميائية بمثابة صناعة حلول ابتكارية؛ ولتشجيع الإشراف على المنتجات الكيميائية، والاستخدام الآمن والاستدامة. وقد نُظّمت اللقاءات الأساسية الثلاثة خلال عام ٢٠١٢ لتعزيز أنشطة الحوار بشأن المواد الكيميائية. وقدَّمت أعمال الحوار بشأن المواد الكيميائية إسهاماً إقليمياً هاماً لتنفيذ النهج الاستراتيجي، وكانت المشاريع والمبادرات في إطار خطة عمله متسقة اتساقاً وثيقاً مع الأهداف الأساسية الخمسة للنهج الاستراتيجي. وفي ختام كلمته، قال إن الحوار بشأن المواد الكيميائية سوف يستمر لوضع مبادرات جديدة للتصدي للتحديات الحالية والناشئة التي تواجهها اقتصادات رابطة التعاون الاقتصادي لآسيا والمحيط الهادئ.

١٧٧- وحثّ ممثل شبكة العمل المتعلق بمبيدات الآفات النهج الاستراتيجي على إيلاء اهتمام أكبر للزراعة في أنشطته. وتشير تقديرات خاصة بالمواد الكيميائية في الزراعة إلى أن لها آثار صحية ضارة بالنسبة إلى ٤١ مليون شخص سنوياً، وعلى الأخص بين الفئات المستضعفة من السكان، بما في ذلك الفلاحون

والنساء والأطفال في المناطق الريفية. ولدى تلك الفئات سُبل محدودة للوصول إلى الرعاية الصحية، وفي كثير من الأحيان فشل الممارسون الصحيون في إدراك مظاهر التسمُّم الكيميائي. إضافة إلى ذلك، مضى الزمن على كثير من صحائف الوقائع الرسمية بشأن آثار المواد الكيميائية الزراعية. ولا يمكن تحقيق إمكانات النهج الاستراتيجي دون مزيد من التركيز على الزراعة وينبغي وضع برنامج تشارك فيه عدة جهات من أصحاب المصلحة وذلك لمعالجة مسألة مبيدات الآفات والعمل على إيجاد بدائل، يوجد بشأنها قدر كبير من المعرفة.

١٧٨- وقدّم ممثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة تقريراً عن مساهمة المركز الدولي للتكنولوجيا البيئية التابع لبرنامج البيئة لتنفيذ النهج الاستراتيجي، على النحو المبيَّن في الوثيقة SAICM/ICCM.3/INF/34. وكانت المواد الضارة والنفايات الخطرة واحداً من المجالات المواضيعية الستة ذات الأولوية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة، وقد عمل البرنامج من خلال الجهات المانحة، والتحالفات الاستراتيجية، وشراكات الجهات العديدة من أصحاب المصلحة وغيرها من الكيانات التابعة للأمم المتحدة لمعالجة المسألة. وشمل العمل جميع أهداف السياسات الواردة في استراتيجية السياسات الشاملة في إطار النهج الاستراتيجي.

١٧٩- وعقب الإدلاء بالبيانات، شجّع أحد الممثلين جميع المنظمات ذات الصلة على تقديم تقارير إلى المؤتمر عن أعمالها ذات الصلة بالمواد الكيميائية. إضافة إلى ذلك، قد يعن للمؤتمر، في ضوء الإمكانات المتعلقة بالفرص التعليمية التي أبرزها تقرير منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة بشأن السنة الدولية للكيمياء في ٢٠١١، أن ينظر في تخصيص يوم أثناء دورته الرابعة لتبادل معلومات عن التكنولوجيا، ربما عقد مائدة مستديرة لأصحاب المصلحة.

١٨٠- وأحاط المؤتمر علماً بالمعلومات المعروضة.

سابعاً – أنشطة الأمانة واعتماد الميزانية

١٨١- قال ممثل الأمانة، وهو يعرض هذا البند، أن الميزانية الإرشادية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ (SAICM/ICCM.3/21/Rev.1، المرفق) أتاحت نسبة زيادة قدرها ٤ في المائة لتغطية التضخّم، بينما ستكون الزيادة الفعلية أكبر للوفاء بتكاليف الاجتماعات والحاجة إلى تعيين موظف برتبة ف-٤ عقب القرار الذي اتخذته منظمة الصحة العالمية بسحب مساهمتها في تدبير الموظفين. وقد يلزم إجراء مراجعة أخرى إذا ما قرر المؤتمر تأكيد إنشاء فريق عامل مفتوح العضوية ويطلب إلى الأمانة أن تدعو إلى عقد اجتماع ثانٍ. وأشارت الأمانة أيضاً إلى أن جدول المساهمات الوارد في الوثيقة SAICM/ICCM.3/21/Rev.1 لم تعكس التعهُّدات البالغة بمبلغ ١,٥ مليون كرونة سويدية من السويد أو ١٣ ٠٠٠ دولار من سويسرا أو تلقّي ٦٨ ٠٠٠ دولار من النرويج أو التعهُّد بمبلغ ٣٣ ٦٤٧ دولاراً من الدانمرك. وقد انخفض إجمالي التبرّعات للفترة ٢٠١٠-٢٠١٢ بنسب تتراوح بين ٢٩ و٤٦ في المائة عن مبالغ التبرعات المعلن عنها، وإزاء ذلك، قد يودّ المؤتمر أن ينظر فيما إذا كان سيراجِع الأنشطة المقترحة من الأمانة للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥، ويتعيَّن أن يؤخَذ في الحسبان مرتب موظف من الفئة ف-٣ إذا ما تقرر تمديد برنامج البداية السريعة.

١٨٢- وفي المناقشة التي تلت ذلك، تكلَّم أحد الممثلين بالنيابة عن مجموعة من البلدان، فأعرب عن قلقه من أن الميزانية الإرشادية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ تستلزم زيادة بنسبة ٣٦ في المائة في التبرعات، قائلاً إن هذا عزيز المنال. ونظراً لأن الأمانة قد تسلّمت ٥٠ في المائة فحسب من إجمالي التبرعات المعلنة للميزانية الحالية، فينبغي أن تستند الميزانية الإرشادية إلى سيناريو النمو الصفري. كما ينبغي مناقشة الخيارات على خلفية

إجراء تخفيضات في الميزانية داخل فريق صغير. وقال ممثل آخر إنه لا ينبغي أن تؤثر أي تخفيضات على الأعمال التحضيرية لعقد اجتماع ثانٍ للفريق العامل المفتوح العضوية، إذا ما قرّر المؤتمر التأكيد على إنشائه؛ وقد يكون هناك في الوقت نفسه مجال للتحسين، ولا ينبغي الحكم على فائدة الفريق العامل على أساس الاجتماع الأول فحسب.

١٨٣- وطلب عدد من الممثلين مزيداً من المعلومات التفصيلية بشأن إنفاق الأموال التي توافرت خلال السنتين الماضيتين لمعرفة كيف عدَّلت الأمانة أولوياتها بالاتساق مع الدخل الذي انخفض أكثر مما كان متوقّعاً. واقترح أحد الممثلين أن الأمر قد يكون أكثر واقعية إزاء ضخامة النقص، في استكشاف فرص أخرى لجمع أموال وطرق لتوسيع نطاق قاعدة الجهات المانحة. ورداً على ذلك، قال ممثل الأمانة إن المؤتمر سوف تقدَّم له قائمة تحتوي على تفاصيل النفقات خلال السنوات الثلاث الماضية. وفي الوقت نفسه، من الأهمية ملاحظة القدر الكبير من الأعمال التي اضطلعت بها الأمانة للوفاء بولايتها الأساسية في إطار استراتيجية السياسات الشاملة والولايات الإضافية التي منحها المؤتمر في دورات سابقة، على النحو المبين في الفرع الثالث من الوثيقة SAICM/ICCM.3/21/Rev.1.

١٨٤- وقال أحد الممثلين، متكلماً بالنيابة عن مجموعة من البلدان وأيّده ممثل آخر، أنه ينبغي أن ترفق الأمانة بقرار الميزانية جدولاً يبيِّن كل إسهام تقدّم به أي بلد استناداً إلى جدول استشاري للأنصبة المقررة، بدلاً من التعهُّدات المعلَنة، نظراً لأن هذا سوف يسمح للوفود بأن تبيِّن لوزراء المالية لديها أنه يجري تقاسم الأعباء. ومع ذلك قالت ممثلة أخرى أن بلدها لا يحبّذ هذا الخيار.

١٨٥- وقال عدة ممثلين، من بينهم ممثل تكلَّم بالنيابة عن مجموعة من البلدان، أن هؤلاء مشغلون بنقص موظفي الأمانة، مع ضرورة شغل خمس وظائف من بين ثمان وظائف إرشادية في الميزانية الحالية. ولوحِظ أن الأمانة كانت بصدد تعيين موظف مسؤول عن برنامج البداية السريعة، وقد أسندت واجباته حتى الآن إلى خبراء استشاريين. وقد يؤثر استخدام الخبراء الاستشاريين على نوعية الأعمال المضطلع بها بسبب الافتقار إلى الاستمرارية، ونظراً لأن المؤتمر يناقِش حالياً ما إذا كان سيمدِّد نطاق البرنامج، من الأهمية معرفة تواجد الموظفين لضمان تنفيذه. زيادة على ذلك، شُرِع في إجراء التعيين لتدبير موظفي آلية مركز تبادل المعلومات بيد أن العقد بشأن هذا العرض لمدة سنة واحدة. ونظراً لأن هذه الآلية هي جزء أساسي من هيكل النهج الاستراتيجي، ينبغي شغل المنصب المعني على أساس طويل الأجل. ولوحِظ أيضاً أن المؤتمر يدرس، ضمن أشياء أخرى التقدم المحرز في أربع مسائل ناشئة وإضافة قضية جديدة وإضافة أنشطة جديدة إلى خطة العمل العالمية، بيد أنها لا تتضمن إشارة واضحة عن كيف سيتم توفير تدابير التوظيف الوافية لدعم تلك المبادرات.

١٨٦- وأعرب كثير من الممثلين عن بالغ قلقهم إزاء المقرر الذي اتخذته منظمة الصحة العالمية بوقف مساهمتها في ملاك الموظفين بالأمانة بسبب المعوّقات المالية. وقد أدّت المنظمة دوراً هاماً في إنشاء الأمانة وأداء أعمالها وفي إعداد استراتيجية القطاع الصحي والمضي بها قُدماً. وقال أحد الممثلين أن المقرر يتعارض مع روح مقرر مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لتعزيز النهج الاستراتيجي. ولاحظ ممثل إحدى المنظمات غير الحكومية أن الأمر متروك لبرنامج الأمم المتحدة وحده في تنظيم التحالفات وتوجيه الجهود بشأن مسائل مثل القضاء على استخدام الرصاص في الطلاء ومكافحة التسمُّم بالرصاص، وهي مسألة صحية عامة في مجال منظمة الصحة العالمية. وقال أحد الممثلين أن الخبرة الفنية لمنظمة الصحة العالمية في

تجميع ونشر المعلومات بشأن التعرُّض للمواد الكيميائية كسبب يساهم في الأمراض غير السارية يعتبر شيئاً حيوياً للأنشطة الرامية لتعزيز الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وطلب توضيحاً بشأن ما إذا كانت منظمة الصحة العالمية قد انسحبت بشكل دائم أو بشكل مؤقت.

١٨٧- واقتَرَح أحد الممثلين، متكلّماً بالنيابة عن مجموعة من البلدان، أن يُطلب إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة معالجة المسألة مع المديرة العامة لمنظمة الصحة العالمية. وإذا أخفق في إقناعها بالرجوع عن هذا المقرر، يجب على الأمانة أن تحذف مقترحها لمحاولة استبدال موظف الفئة ف-٤ بدلاً من الموظف المعار من منظمة الصحة العالمية، لكي يموَّل من خلال التبرعات النقدية، وينبغي إسناد العمل بشأن استراتيجية القطاع الصحي للموظفين الموجودين. وقال ممثل آخر أنه يجب على المؤتمر أن يطلب إلى منظمة الصحة العالمية إعادة النظر في موقفها. ودعا ممثل آخر متكلماً بالنيابة عن مجموعة من البلدان، الأطراف المؤثرة ذات الصلة إلى المعاونة على تعبئة تبرعات لتشجيع منظمة الصحة العالمية على البقاء في النهج الاستراتيجي. وقال ممثل آخر متكلماً باسم مجموعة من البلدان، أن المجموعة أعدّ ورقة اجتماع بشأن المسألة.

١٨٨- وأكّدت ممثلة منظمة الصحة العالمية أن منظمتها لم تعد، بسبب معوّقات مالية، في وضع يسمح لها بتوفير موظف من أجل أمانة يديرها برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وأكّدت للمؤتمر مع ذلك أن منظمة الصحة العالمية ليست منسحبة من النهج الاستراتيجي، وأنها سوف تواصل تيسير تنفيذه من خلال القطاع الصحي، بما في ذلك مكاتبها الإقليمية والقطرية، وأنها تتطلّع إلى تنفيذ استراتيجية القطاع الصحي، إذا ما اعتُمِدت.

١٨٩- واتفق المؤتمر على إنشاء فريق صغير، يشارك في رئاسته السيد جوزيف بايز (بلجيكا) والسيدة جيليان غوتري (جامايكا)، لمناقشة الميزانية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ ومسألة ما إذا كان هناك تأكيد من عدمه على إنشاء الفريق العامل المفتوح العضوية. وسوف يناقِش الفريق أيضاً مقرّر منظمة الصحة العالمية بسحب تبرعها الخاص بالتوظيف، بما في ذلك ورقة الاجتماع بشأن ذلك الموضوع.

١٩٠- وبعد انتهاء عمل الفريق المصغر اعتمد المؤتمر قرار ٥/٣، بشأن الميزانية الإشارية وجدول الميلاك للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥(أنظر المرفق الأول).

ثامناً - مكان وموعد انعقاد الدورة الرابعة للمؤتمر

١٩١- أشارت ممثلة الأمانة، لدى تقديمها للوثائق ذات الصلة، إلى أن الفقرة ٢٦ من الاستراتيجية الجامعة للسياسات نصت علي أن تُعقد الدورة الرابعة للمؤتمر في ٢٠١٥ ما لم يقرر المؤتمر غير ذلك. وأشارت كذلك إلى أن الاستراتيجية الجامعة للسياسات والقرار ١/١ للمؤتمر دعا إلى عقد دورات المؤتمر، حيثما يتناسب، بصورة تعاقبية مع اجتماعات الأجهزة الرئاسية للمنظمات الحكومية الدولية المختصة وذلك لزيادة عناصر التآزر والفعالية التكاليفية ولتشجيع الطبيعة المتعددة القطاعات للنهج الاستراتيجي.

١٩٢- صرح أحد الممثلين بأن المؤتمر لم يبحث حتى الآن أو يحدد عملية أو معايير لتزويد صناعة القرارات لديه بالمعلومات بشأن مكان وموعد دورات المؤتمر. واقترح أنه ينبغي على المؤتمر من الآن فصاعداً أن يعهد إلى المكتب بمثل هذه المقررات وأن على أعضاء المكتب أن يجاهدوا لإبلاغ أقاليمهم بالمعلومات. واقترح كذلك أنه لمصلحة الشفافية والكفاءة ينبغي للأمانة أن تجمع جميع عروض استضافة دورات المؤتمر وأن ينظر

المكتب في أربعة معايير عريضة عند البت بشأن الأماكن والتواريخ هي: أوسع مشاركة ممكنة لأصحاب المصلحة من جميع القطاعات المختصة و، بقدر الإمكان، القدرة على إدراج مواعيد دورات المؤتمر بصورة تعاقبية للاجتماعات الأخرى ذات الصلة؛ وتوفير الدعم للأمانة في التحضير لدورات المؤتمر وتسييرها؛ والتكاليف (التي ينبغي أن تكون معقولة، عند استخدام معدل صرف عملات مناسب وألا تتجاوز التكاليف في الحالات المثلى تكاليف الاجتماعات التي سبقتها أو تتجاوز رقماً مستهدفاً حقيقياً لتعبئة الموارد) ومدى استعداد البلدان التي تعرض استضافة الدورات للمشاركة في دفع هذه المصروفات؛ ووجود مرافق مناسبة لديها لعقد المؤتمرات وبيئة آمنة ومأمونة.

١٩٣- واتفق المؤتمر، على أن يقوم المكتب، بالتشاور مع الأمانة، بالبت نيابة عن المؤتمر في موعد ومكان الدورة الرابعة، مع مراعاة المعايير التي أوجزها الممثل في الفقرة السابقة.

تاسعاً – مسائل أخرى

ألف – مبيدات الآفات شديدة الخطورة

١٩٤- قدم أحد الممثلين ورقة غرفة اجتماع يرد فيها مشروع قرار يدعوا إلى اتخاذ تدابير أوسع نطاقاً بشأن المبيدات شديدة الخطورة، بما في ذلك زيادة المشاركة من جانب هيئات الأمم المتحدة مثل برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، ومنظمة الصحة العالمية.

١٩٥- ساد اتفاق عام في المناقشة التي تلت ذلك على أن هذه القضية ذات أهمية، نظراً للتهديد الشديد الذي تمثله المبيدات شديدة الخطورة على البيئة وعلى صحة الحيوانات البرية، والحيوانات الداجنة وعلى بنى البشر. وأعرب كثير من الممثلين عن تأييدهم لاعتماد مشروع القرار. غير أن العديد من الممثلين من بينهم ممثل يتحدث نيابة عن مجموعة من البلدان، صرح بأنهم يحتاجون إلى الوقت لدراسة القضية ودراسة مشروع المقرر. واقترح العديد من المجموعة الثانية أن يجرى العمل بشأن هذه القضية على سبيل التحضير للدورة الرابعة للمؤتمر. وقال العديد من الممثلين أنه ينبغي إبراز أهمية هذه القضية في هذا التقرير، واقترح أحد الممثلين أنه ينبغي على المكتب أن يبحث كيفية القيام بالعمل فيما بين الدورات بشأن هذه المسألة. وصرح ممثل منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة بأن منظمته تعمل على نطاق واسع بشأن المبيدات الشديدة الخطورة وأنها سوف تتناولها في التنقيح القادم لمدونة السلوك الدولية بشأن توزيع مبيدات الآفات واستعمالها. وصرح أيضاً بأن المنظمة على استعداد، شريطة توافر التمويل، لمساعدة البلدان في جهودها لتقليل المخاطر والأخطار التي تنشأ عن المواد، وناشد البلدات المانحة تيسير الاضطلاع بمثل هذه الجهود وحث جميع البلدان على عدم الانتظار حتى يحل موعد الدورة الرابعة للمؤتمر لكى تتخذ إجراءً.

باء – انتخاب أعضاء المجلس التنفيذي لبرنامج البداية السريعة

١٩٦- طبقاً للقرار ٤/١ الصادر عن المؤتمر، يتألف المجلس التنفيذي لبرنامج البداية السريعة من ممثلي جهتين حكوميتين مشاركتين من كل مجموعة إقليمية من المجموعات الإقليمية للأمم المتحدة. وبعد تسمية جهات الاتصال الإقليمية لتلك المجموعات، قام المؤتمر باختيار الممثلين التالية أسماؤهم للجهات الحكومية المشاركة وذلك للعمل في المجلس التنفيذي:

أفريقيا

السيد كوامي جورجيز كواديو (كوت ديفوار)

السيد عادل شافعي عثمان (مصر)

آسيا والمحيط الهادئ

السيد جين يي (الصين)

السيد راسيو ريدهو سانى (إندونيسيا)

وسط وشرق أوروبا

السيدة ليندیتا تافج (ألبانيا)

السيدة تاتيانا توجوى (جمهورية مولدوفا)

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

السيد ليونيل ميخائيل (أنتغوا وبربودا)

السيد فرانسيسكو إسبينوزا (شيلي)

أوروبا الغربية ودول أخرى

السيد غوردو جاين (ألمانيا)

السيدة أنا كورادو (الولايات المتحدة الأمريكية)

جيم – تعيين حلقات الاتصال الإقليمية

١٩٧- أُبلغ المؤتمر بأن المجموعات الإقليمية قد عينت مسؤولي الاتصال الإقليميين الجدد التالية أسماؤهم الذين سوف يبدأون مهام مناصبهم عند اختتام الدورة الحالية:

أفريقيا

السيد جاميدو كاتيما (جمهورية تنزانيا المتحدة)

آسيا والمحيط الهادئ

السيد لؤي ساديو المختار (العراق)

وسط وشرق أوروبا

السيدة فالنتينا مارت (الصرب)

أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي

السيدة فيلما موراليس كويلاما (بيرو)

أوروبا الغربية ودول أخرى

السيدة إليزابث ويليامز (المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية)

عاشراً – اعتماد التقرير

١٩٨- اعتمد المؤتمر هذا التقرير على أساس مشروع التقرير الوارد في الوثيقتين SAICM/ICCM.3/L.1 وAdd.1، على النحو الذي عُدل به وكما يرد بيانه في الفقرات التالية.

١٩٩- وأثناء مناقشة التقرير ظهر عدم اتفاق كبير يتعلق بدقة الفقرات ٦٠-٦٣ في الوثيقة SAICM/ICCM.3/L.1، والذي ظهر في الجزء الخاص بالموارد المالية والتقنية للتنفيذ ووصف المناقشة بين المشاركين حول موضوع مشروع مقترح المدير التنفيذي بشأن نهجاً متكامل للتمويل والإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات (SAICM/ICCM.3/12). وصرح العديد من الممثلين، من بينهم ممثل كان يتحدث نيابة عن مجموعة من البلدان بأن هذه الفقرات دقيقة. في حين قال العديد من الممثلين الآخرين، من بينهم ممثل كان يتحدث نيابة عن مجموعة من البلدان بأن هذه الفقرات غير متوازنة وبالغت في تصوير مدى الدعم الذي أعرب عنه الممثلون تجاه مقترح المدير التنفيذي.

٢٠٠- ولحسم هذا الخلاف قرر المؤتمر ما يلي:

(أ) أن يتم تنقيح الفقرتين ٦٠ و٦١ من الوثيقة SAICM/ICCM.3/L.1، في التقرير النهائي للدورة بحيث يصبح نصهما على نحو ما يظهر في الفقرتين ٩٠ و٩١ من هذا التقرير؛

(ب) أن يقوم الرئيس المشارك لفريق الاتصال المعني بالمسائل المالية بأن يُفيد بصورة شفهية بشأن المناقشات التي جرت داخل فريق الاتصال وأن يُلخص تقريره في الجزء الرابع /دال من التقرير النهائي للدورة؛

(ج) أن يتم إعداد التقرير التحريري لأعمال فريق الاتصال المعني بالمسائل المالية بواسطة الرؤساء المشاركين لذلك الفريق وأن يُلحق بالتقرير النهائي للدورة؛

(د) أن يتم بالإضافة إلى التغيرات التي ستدخل على الفقرتين ٦٠ و٦١ في الوثيقة SAICM/ICCM.3/L.1 المشار إليها عاليه، أن تُعكس البيانات التي قرأها الممثلون الذين يحدثون نيابة عن مجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي والاتحاد الأوروبي ''انعكاساً دقيقاً'' وذلك في التقرير النهائي للدورة، في الجزء الخاص بالموارد المالية والتقنية للتنفيذ.

٢٠١- ويقضى مقرر المؤتمر بما يلي:

(أ) نُقحت الفقرتان ٦٠ و٦١ من الوثيقة SAICM/ICCM.3/L.1 بحيث يصبح نصهما على غرار ما يظهر في الفقرتين ٩٠ و٩١ من هذا التقرير؛

(ب) أن يرد موجز للتقرير الشفهي المقدم من الرئيس المشارك لفريق الاتصال المعنى بالمسائل المالية في الفقرات ١٠٠-١٠٥ من هذا التقرير؛

(ج) يرد التقرير التحريري الذي أعده الرؤساء المشاركون لفريق الاتصال المعني بالمسائل المالية في المرفق الرابع لهذا التقرير؛

(د) يتم إيراد مواجيز البيانات التي تلاها ممثلو الاتحاد الأوروبي ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي حول موضوع مقترح المدير التنفيذي، بنفس التسلسل التي أُلقيت بها، وذلك في الفقرتين ٩٧ و٩٨ من هذا التقرير.

حادي عشر – اختتام الدورة

٢٠٢- ألقى السيد كاستن نائب المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة أثناء اختتام الدورة، الذي قدم الشكر للمشاركين لما قدموه من عمل شاق وهنأهم على اختتام الدورة بنجاح. وبعد ذلك، وغيره من كلمات لتبادل عبارات المجاملة المعتادة، أعلن الرئيس اختتام الدورة في تمام الساعة ١٠/٠٥ بعد ظهر الجمعة، ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

المرفق الأول

القرارات

القرار ٣/١: الموارد المالية والتقنية اللازمة لتنفيذ النهج الاستراتيجي

إن المؤتمر،

إذْ يعيد التأكيد على هدف النهج الاستراتيجي المتعلق بالإدارة الدولية السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها بحلول عام ٢٠٢٠ من الآثار البالغة الضرر لصحة البشر والبيئة، على النحو المبين في خطة جوهانسبرغ للتنفيذ، وأعيد تأكيده في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة،

وإذْ يذكّر بأن وثيقة النتائج الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة *''المستقبل الذي نصبو إليه''* [(١)] تدعو إلى تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية على نحو فعال وتعزيزه في إطار نظام قوي فعال ومتسق يتسم بالكفاءة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها بما يشمل التصدي للتحديات الناشئة،

وإذْ يشير إلى الفقرة ٥ من قراره ٣/٢ الذي أقر فيه بالحاجة إلى التمويل المستدام والمنتظم والكافي والممكن الحصول عليه للأنشطة التي تدعم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية وتحقيق الأهداف الواردة في النهج الاستراتيجي مع مراعاة الأولويات التي تحددها البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال،

وإذْ يشير أيضاً إلى قراره ٤/١ الذي أنشأ برنامج البداية السريعة، وإلى قراره ٣/٢ الذي وضع فيه الحدود الزمنية للمساهمات في الصندوق الاستئماني المحدد له نهاية الدورة الثالثة،

وإذْ يقر بالنجاحات التي حققها برنامج البداية السريعة حتى الآن في تقديم الدعم للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من أجل تيسير تحقيق غاية مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة بحلول عام ٢٠٢٠،

وإذْ يأخذ في الاعتبار أن الطلب على التمويل من الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة لا يزال مرتفعاً، وأن بعض أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي يطلبون الدعم للمرة الأولى، وأن بعض المشاريع المعتمدة لم تتلق تمويلاً من الصندوق الاستئماني حتى الآن،

وإذْ يضع في اعتباره استعراض منتصف المدة لبرنامج البداية السريعة والاستنتاجات والتوصيات التي توصل إليها المجلس التنفيذي لبرنامج البداية السريعة،

وإذْ يرحب بكون المقترح بشأن نهج متكامل لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات الذي يجرى وضعه حالياً بواسطة المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة يغطي النهج الاستراتيجي.

(١) قرار الجمعية العامة ٢٨٨/٦٦، المرفق.

وإذ يعرب عن تقديره لجميع المانحين والمنفذين وغيرهم من الشركاء الذين ساهموا في إنجاح برنامج البداية السريعة وصندوقه الاستئماني،

١ - *يقرر* أن يمدد الفترة الزمنية للمساهمات في الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة حتى موعد انعقاد دورته الرابعة؛

٢ - *يقرر أيضاً* جواز صرف الأموال التي تم الالتزام بها للمشاريع قبل قفل الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة إلى حين استكمال جميع المشاريع الموجودة في حافظة البرنامج؛

٣ - *يقرر كذلك* أن برنامج البداية السريعة سوف يواصل دعمه للأنشطة، وذلك لأجل تيسير بناء القدرات الأولية والتنفيذ بما يتوافق مع أهدافه الواردة في الفرع رابعاً من الاستراتيجية الجامعة للسياسات وأولوياته الاستراتيجية، وذلك ما لم يتقدم المجلس التنفيذي بتوجيهات تشغيلية إضافية بشأن الأولويات الاستراتيجية للبرنامج.

٤ - *يقر* بأنه ينبغي لتمويل النهج الاستراتيجي أن يقوم على مفهوم النهج المتكامل وفقاً لما ورد في وثيقة النتائج للعملية التشاركية بشأن خيارات تمويل المواد الكيميائية والنفايات، بما في ذلك الإدراج، واشراك الصناعة والتمويل الخارجي التي تحتاج جميعها إلى المزيد من التوضيح قبل أن تصبح قابلة للتطبيق؛

٥ - *يطالب* بأن يكون النهج الاستراتيجي جزءاً من أي نهج متكامل للتمويل الطويل الأجل لمجموعة المواد الكيميائية والنفايات؛

٦ - *يدعو* المدير التنفيذي، عند وضع الصيغة النهائية للاقتراح، ومجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، عند إجراء مداولاته حول الاقتراح، إلى مراعاة الحاجة لتعزيز تنفيذ الجانب المالي المنصوص عليه في الفقرة ١٩ من الاستراتيجية الجامعة للسياسات في إطار مجموعة المواد الكيميائية والنفايات القائمة، آخذاً في الاعتبار الحوار الثري الذي دار خلال الدورة الثالثة للمؤتمر على النحو الوارد في تقرير تلك الدورة؛

٧ - *يهيب* بجميع أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي أن يوافوا المدير التنفيذي بآرائهم بشأن الاقتراح الذي قدمه وذلك في موعد أقصاه ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٢؛

٨ - *يدعو* مرفق البيئة العالمية إلى أن ينظر، خلال التجديد السادس للموارد، في الأولويات والأنشطة التي حددها النهج الاستراتيجي لدعم تنفيذ أنشطته، دون المساس بالعملية الجارية المتعلقة بمشروع الاقتراح المقدم من المدير التنفيذي بشأن نهج متكامل للإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات.

القرار ٣/٢: القضايا الناشئة في مجال السياسة العامة

ألف

مقدمة

إن المؤتمر،

إذ يسلم بالحاجة إلى الأخذ في الاعتبار الاحتياجات الاجتماعية الحالية والدائمة التغير المتعلقة بتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، وأهمية وجود إجراءات تتيح إيلاء الاهتمام الواجب للقضايا التي لم تكن موضع إدراك عام أو لم تعالج على نحو كاف،

وإذْ يلتزم بتنفيذ الإجراءات المفتوحة، والشفافة للتعامل مع قضايا السياسات العامة، التي تشمل حواراً فعالاً مع جميع أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي،

وإذْ يعرب عن تقديره للإجراءات التعاونية التي اضطلعت بها المنظمات المعنية بالمشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، والمتعلقة بقضايا السياسات العام الخاصة بالرصاص في الطلاء، والمواد الكيميائية في المنتجات، والمواد الخطرة في دورة حياة المواد الكهربائية والإلكترونية والتكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة،

وإذْ يشير إلى طلبه بأن تقدم الأمانة تقريراً عن التقدم المحرز في الأعمال المتعلقة بالقضايا الناشئة في مجال السياسات العامة أثناء دورته الثالثة،

١- *يحيط علماً مع التقدير* بالتقارير عن التقدم المحرز في الأعمال المتعلقة بقضايا السياسات العامة والخاصة بالرصاص في الطلاء، والمواد الكيميائية في المنتجات، والمواد الخطرة في دورة حياة المواد الكهربائية والإلكترونية والتكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة؛[٢]

٢- *يطلب* إلى الأمانة أن تقدم تقريراً إلى المؤتمر في دورته الرابعة عما أُحرز من تقدم إضافي في الأعمال المتعلقة بالقضايا الناشئة في مجال السياسات العامة؛

باء

الرصاص في الطلاء

إذْ يشير إلى أن الرصاص معدن سُمي أحدث استخدامه بصورة واسعة تلوُّثاً بيئياً ومشاكل واسعة النطاق في مجال الصحة العامة في كثير من أنحاء العالم، ويمكن أن تكون له آثار صحية عميقة ودائمة على الأطفال؛ وأنه بينما تلحق أشد تأثيراته خطورة بالأطفال، فإنه يسبب أيضاً الضرر لليافعين، بما في ذلك العمال، وليس هناك مستوى معروفاً للتعرُّض للرصاص يمكن اعتباره آمناً. وأن الطلاءات المحتوية على الرصاص قد تم تحديدها كمصدر مهم لتعرُّض الأطفال للرصاص،

وإذْ يشير أيضاً إلى التوافر على نطاق واسع وطوال عقود لبدائل جيّدة وسهلة المنال للصبغات المحتوية على الرصاص وغيرها من المركَّبات التي تُستخدَم في الطلاءات الزخرفية،

وإذْ يشير أيضاً إلى أن الطلاءات المحتوية على الرصاص، بما في ذلك الطلاءات الزخرفية المستعمَلة في المنازل والمدارس، تتوافر على نطاق واسع للبيع وللاستخدام في الكثير من البلدان، وخصوصاً في كثير من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتُها بمرحلة انتقال،

وإذْ يستذكر القرار الذي اتُّخذ في مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة لحماية صحة الأطفال من التعرّض للرصاص على النحو المبيَّن في الفقرة ٥٧ من خطة التنفيذ لمؤتمر القمة،[٣]

---

(٢) SAICM/ICCM.3/13، وSAICM/ICCM.3/14، وSAICM/ICCM.3/15، وSAICM/ICCM.3/16؛وSAICM/ICCM.3/17.

(٣) *تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢* (مطبوع الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

وقد استعرض تنفيذ قراره ٤/٢ باء، وتأييده في ذلك القرار لإقامة شراكة عالمية تهدف إلى تشجيع التخلص التدريجي من استعمال الرصاص في الطلاء،

وإذ يشير إلى إنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية للتحالف العالمي للقضاء على الطلاء المحتوي على الرصاص باعتباره الشراكة العالمية المشار إليها في القرار ٤/٢ باء،

وإذ يرحّب بالجزء الأول من المقرّر ٣/٢٦، بشأن الرصاص والكادميوم، الذي اتخذه مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والذي طلب مجلس الإدارة فيه إلى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، إلى جانب أمور أخرى، مواصلة تشجيع وتيسير العمل فيما يتعلّق بالتحالف العالمي للقضاء على طلاء الرصاص،

١ - *يرحّب* بإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية للتحالف العالمي للقضاء على الطلاء المحتوي على الرصاص، وبالتقرير عما أحرزه من تقدم حتى الآن؛[٤]

٢ - *يرحّب أيضاً* باستكمال خطة العمل للتحالف العالمي، التي تتضمن أهدافاً محدّدة، ومراحل أداء واضحة ومؤشرات للتقدُّم في سبيل تحقيق التخلص التدريجي من الرصاص في الطلاء؛

٣ - *يسلِّم* بأن المبادرات الوطنية الرامية للقضاء على طلاء الرصاص تصلح أيضاً كأمثلة لبيان عملي تمكيني على تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛

٤ - *يرحّب* بالدعم المقدم للتحالف العالمي الذي أعرب عنه المشاركون في الاجتماعات الإقليمية للنهج الاستراتيجي في أفريقيا، وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وآسيا والمحيط الهادئ؛

٥ - *يرحّب أيضاً* بالدعم المقدَّم إلى التحالف العالمي من مرفق البيئة العالمي كجزء من استراتيجيته بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية؛

٦ - *يشجّع* جميع الحكومات، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص على الإسهام في أعمال التحالف العالمي وعلى تقديم المساعدة التقنية والمالية حيثما كان ذلك ممكناً، بما في ذلك في المجالات التالية:

(أ) تعميق الوعي بالسمّية التي تلحق بصحة الإنسان والبيئة، والبدائل، بما في ذلك سدّ ثغرات المعلومات بشأن وجود أو عدم وجود طلاء محتوي على الرصاص في أسواق المستهلكين لدى تلك البلدان، حيث لا يتوافر إلا النزر اليسير من البيانات، أو لا يوجد أي منها، واتساع نطاق المعلومات بشأن مسارات التعرُّض للرصاص بالنسبة لفئات السكان المعرضين (على سبيل المثال، الأطفال دون سنّ السادسة من العمر، ومستعملو الطلاءات والعمال في مرافق إنتاج الطلاء) المرتبطة فئات الطلاء المتنوعة؛

(ب) تقديم التوجيهات والمساعدة لتحديد التعرُّض المحتَمَل للرصاص، بما في ذلك بناء القدرات لتنفيذ برامج لإجراء اختبارات ومراقبة الرصاص في الدم، ولتقييم المخاطر السكنية والمهنية، ولتنفيذ التثقيف العام والتثقيف المهني بشأن تخفيف آثار التسمّم بالرصاص؛

(٤) أنظر SAICM/ICCM.3/14.

(ج) تشجيع اعتماد أطراف أخرى دولية لمنتجات الطلاء الجديدة بما يساعد المستهلكين على التعرف على الطلاء وطبقات الطلاء بدون استخدام رصاص إضافي، وفقاً للالتزامات الدولية؛

(د) برامج الوقاية للحدّ من التعرُّض، وخصوصاً في داخل وفي محيط المنازل، ومرافق رعاية الطفولة، والمدارس والمباني الأخرى حيث كان يستخدم طلاء الرصاص في الماضي، وفي المرافق الصناعية التي تُنتِج أو تستعمل الطلاء الذي يحتوي على مركّبات مضافة من الرصاص؛

(هـ) تعزيز الأُطر الرقابية الوطنية، حسبما يتناسب، لوقف تصنيع، واستيراد، وتصدير وبيع واستعمال طلاءات الرصاص والمنتجات المغلَّفة بطلاءات الرصاص؛

(و) تشجيع الشركات على الاستعاضة عن مركّبات الرصاص المضافة إلى الطلاء ببدائل أكثر أماناً؛

٧ - *يُعرِب* عن تأييده لمقتَرَح التحالف العالمي القاضي بتحديد يوم عمل دولي للوقاية من التسمُّم بالرصاص، مع التركيز أولاً على القضاء على الرصاص في الطلاء، وتشجِّيع جميع الحكومات وقطاع الصناعة ومنظمات المجتمع المدني في جميع الأقاليم على تنظيم أنشطة ذات صلة بالتعاون مع التحالف العالمي؛

٨ - *يدعو* برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية، اللذين يضطلعان بوظائف أمانة التحالف العالمي، إلى تقديم تقرير عن التقدُّم المحرز في تنفيذ خطة عمل التحالف العالمي إلى المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الرابعة؛

جيم

المواد الكيميائية في المنتجات

إذْ يستذكر قراره ٤/٢ جيم، والذي تقرر بموجبه تنفيذ مشروع هدفه العام تعزيز تنفيذ الفقرة ١٥ (ب) من الاستراتيجية الجامعة للسياسات التابعة للنهج الاستراتيجي التي تهدف، من جملة أمور، إلى وضع توصيات محددة للقيام بالمزيد من الإجراءات التعاونية الدولية، لكي ينظر فيها المؤتمر في دورته الثالثة،

وإذْ يقرّ مع التقدير بما أحرز من تقدم في تنفيذ المهام المحددة المنصوص عليها في القرار ٤/٢ جيم، بما في ذلك الدراسة الاستقصائية لقطاعات المنتجات ذات الأولوية وأنواع المعلومات المطلوبة، ودراسة عن نظم المعلومات الحالية وحاجات أصحاب المصلحة، ودراسات الحالة القطاعية، والتقرير التجميعي ونتائج واستنتاجات الاجتماعات التي عقدت منذ الدورة الثانية للمؤتمر،

وإذْ يقرّ بمبادرات ومعايير نظم المعلومات الحالية والرامية إلى التعلم منها وتقاسم أفضل الممارسات؛

وقد نظر في نتائج أنشطة المشاريع، وبخاصة العناصر المقترحة من أجل القيام بالمزيد من الإجراءات التعاونية الدولية على النحو الذي حددته حلقة العمل الدولية بشأن مشروع المواد الكيميائية في المنتجات التي عُقدت في آذار/مارس ٢٠١١،

١ - *يوافق* على مواصلة مشروع أصحاب المصلحة المتعددين بموجب القرار ٤/٢ جيم (الذي يشار إليه فيما بعد ''المواد الكيميائية في المنتجات'') للاضطلاع بأنشطة تعاونية تلبي الحاجة إلى تحسين توافر المعلومات ذات الصلة بالمواد الكيميائية في المنتجات الموجودة في سلسلة الإمدادات طوال دورات حياتها، لتيسير جهود جميع أصحاب المصلحة في الهدف الشامل للهدف الاستراتيجي المتمثل في أن تُستخدم المواد الكيميائية وتُنتج بحلول عام ٢٠٢٠ بطرق تخفض إلى أدنى حد ما لها من آثار سلبية على صحة البشر وعلى البيئة؛ مع الأخذ في الاعتبار على وجه الخصوص بالفقرات ١٥ (أ) - (ج) من الاستراتيجية الجامعة للسياسات التابعة للنهج الاستراتيجي؛

٢ - *يقرر* أن يضع المشروع المذكور مُقترحاً لبرنامج دولي طوعي للمعلومات عن المواد الكيميائية في المنتجات طوال سلسلة الإمداد وخلال دورات حياتها (الذي يشار إليه فيما بعد بـ''المواد الكيميائية في المنتجات'') بهدف تيسير وتوجيه تقديم المعلومات ذات الصلة بالمواد الكيميائية في المنتجات وإتاحتها وتوفيرها لجميع مجموعات أصحاب المصلحة، بالاستناد إلى أنشطة برنامج المواد الكيميائية في المنتجات، ونتائجه وتوصياته حتى الآن، مع الأخذ في الاعتبار العناصر التي حددت أثناء حلقة العمل بشأن برنامج المواد الكيميائية في المنتجات المعقودة في آذار/مارس ٢٠١١؛

٣ - *يوافق على* القيام بالمهام التالية أثناء تطوير مقترح لبرنامج دولي معني بالمشروع المتعدد أصحاب المصلحة:

(أ) تحديد أدوار مجموعات أصحاب المصلحة الرئيسيين ووضع اقتراحات بشأن مسؤولياتهم وتوفير نُهج مرنة ومتباينة لتلبية حاجات فرادى القطاعات وفرادى مجموعات أصحاب المصلحة طوال دورات حياة المنتجات، مع إيلاء اهتمام خاص لاحتياجات السكان المعرضين، والبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال؛

(ب) وضع توجيه بشأن ماهية المعلومات التي يمكن نقلها وكيفية الحصول على المعلومات وتبادلها من أجل تلبية احتياجات مجموعات أصحاب المصلحة المتعددة طوال دورات حياة المنتجات؛ والنظر في أفضل الممارسات والتجارب الناجحة مع الأخذ في الاعتبار الفقرة ١٥ (ج) من الاستراتيجية الجامعة للسياسات التابعة للنهج الاستراتيجي؛

(ج) تنفيذ مشروعات تجريبية لتبيان قابلية تطبيق التوجيهات الموضوعة بموجب برنامج المعلومات عن المواد الكيميائية في المنتجات المقترح في قطاع أو أكثر من القطاعات ذات الأولوية،[٥] رهناً بمشاركة أصحاب المصلحة وتوافر الموارد؛

(د) تنفيذ أنشطة تهدف إلى تعميق وعي المستهلكين واكتساب تأييد أوسع من دوائر الأعمال والصناعة وأصحاب المصلحة الآخرين؛

٤ - *يقر* بأهمية إشراك خبراء إدارة المواد الكيميائية من قطاعات متعددة، بما في ذلك القطاعات ذات الصلة بالمراحل المتعددة من دورات حياة المنتجات، عند وضع برنامج المعلومات عن المواد الكيميائية في المنتجات، *ويوصي* على وجه الخصوص بضم ممثلين خبراء في إدارة المواد الكيميائية

(٥) مواد البناء، الالكترونيات، المنسوجات واللعب.

من الجهات المصنعة للمنتجات النهائية وقطاع النفايات إلى الفريق التوجيهي الراهن الذي أُنشئ بموجب القرار ٤/٢ جيم؛

٥ - *يطالب* بضرورة أن يأخذ برنامج المعلومات عن المواد الكيميائية في المنتجات في اعتباره النظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها وتجنب ازدواجية الجهود مع هذا النظام؛

٦ - *يدعو* برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى إعداد الوثائق ذات الصلة لتيسير عقد حلقة عمل متعددة أصحاب المصلحة للنظر في نتائج الفقرة ٣؛

٧ - *يشجع* القطاع الخاص، والحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، والمنظمات غير الحكومية على المشاركة الفعالة في وضع الاقتراح المتعلق ببرنامج المعلومات عن المواد الكيميائية في المنتجات، بما في ذلك المشاريع الإيضاحية التجريبية ذات الصلة، *ويحث* جميع أصحاب المصلحة على توفير الموارد البشرية والمالية والعينية الوافية على أساس طوعي؛

٨ - *يدعو* برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن يواصل قيادة برنامج المواد الكيميائية في المنتجات بطريقة مفتوحة وشفافة وشاملة، وأن يقدم مُقترحاً لبرنامج دولي طوعي للمعلومات عن المواد الكيميائية في المنتجات إلى المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية لبحثه إبان دورته الرابعة؛

دال

المواد الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية

إذْ يشير إلى قراره ٤/٢ دال بشأن المواد الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية،

وإذْ يقر بأن المواد الكيميائية الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية، ما لم تتم إدارتها بطريقة احترازية ومأمونة وسليمة بيئياً، يمكن أن تشكل مخاطر على صحة العمال والمجتمعات المحلية وعلى البيئة التي يتم فيها تصنيع هذه المنتجات وإعادة تدويرها والتخلص منها،

وإذْ يقر أيضاً بأن الإجراءات الرامية إلى التصدي للمخاطر التي تشكلها هذه المواد الكيميائية يمكن أن تُتخذ في مراحل مختلفة خلال دورة حياة تلك المواد، سواء في بدايتها أو وسطها أو نهايتها،

وإذْ يقر كذلك بالعمل الذي أُضطلع به في الاجتماعات الإقليمية التي عُقدت تحت رعاية النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية من عام ٢٠٠٩ حتى عام ٢٠١١،

وإذْ يقر بالدور التآزري الذي تؤديه اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة واتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود عند التصدي للمواد الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية،

وإذْ يقر أيضاً بالجهود التي تبذلها الصناعة وأصحاب المصلحة الآخرون في التصدي للمواد الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية،

وإذْ يلاحظ مع التقدير الإنجاز الناجح لحلقة العمل الدولية المعنية بالمواد الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية التي عُقدت في فيينا، خلال الفترة من ٢٩ إلى ٣١ آذار/مارس ٢٠١١، بناءً على الاقتراح الوارد في القرار ٤/٢ دال،

١ - *يشجع* جميع أصحاب المصلحة على أن ينظروا، لدى البت في الإجراءات الإضافية التي يتعين اتخاذها بصدد المواد الكيميائية، فيما صاغه المشاركون في حلقة العمل السالفة الذكر من توصيات ورسائل رئيسية بشأن المواد الكيميائية الخطرة في دورة حياة المنتجات الكهربائية والإلكترونية؛

٢ - *يدعو* البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، واتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة، والمنظمة العالمية للجمارك، والحكومات، وقطاع الصحة، والصناعة، والمجتمع المدني، وأصحاب المصلحة الآخرين، إلى النظر في اتخاذ مزيد من الإجراءات وقيادة الأنشطة ذات الصلة؛

٣ - *يقرر* أن يواصل العمل على تحديد وتجميع وإنشاء مجموعة دولية من الموارد المتعلقة بأفضل الممارسات في موضوعات هذا المجال، بالاستفادة من المبادرات والفرص القائمة للتعاون في إطار النهج الاستراتيجي ومع المحافل الدولية الأخرى، التي قد تشمل جملة أمور منها ما يلي:

(أ) الأدوات التي تؤدي إلى إحراز تقدم في استحداث تصميمات تُقلل من استخدام المواد الكيميائية الخطرة في إنتاج المنتجات الكهربائية والإلكترونية أو تقضي على هذا الاستخدام؛

(ب) المعايير والممارسات المطبقة في مجال الأعمال لتتبع المواد الكيميائية الخطرة وكشف وجودها في مراحل تصنيع المنتجات الكهربائية والإلكترونية، واستخدامها، ونهاية دورة حياتها؛

(ج) الأدوات والمعلومات عن البدائل المحتملة الأكثر أماناً للمواد الكيميائية التي تسبب القلق في استخدامات المنتجات الكهربائية والإلكترونية؛[٦]

(د) استراتيجيات الشراء الأخضر لدوائر الأعمال والحكومات؛

(هـ) سياسات المسؤولية الممتدة للمنتجين لدى دوائر الأعمال والحكومات؛

(و) الاستراتيجيات والإجراءات المؤقتة في التصميمات والتصنيع التي ينبغي تنفيذها إلى أن يصبح القضاء على الاستخدام ممكناً أو إلى حين توافر بدائل أكثر أماناً؛

٤ - *يدعو* المنظمات المشاركة والجهات الأخرى من أصحاب المصلحة إلى تقديم تقرير مرحلي عن التقدم المحرز إلى المؤتمر في دورته الرابعة؛

٥ - *يدعو* الجهات المانحة، بما فيها الحكومات ومنظمات القطاعين العام والخاص، إلى توفير موارد مالية وعينية، حسبما يتناسب، للاضطلاع بمزيد من العمل في هذا المجال؛

---

(٦) تنص الفقرة ١٤ (د ١) من الاستراتيجية الشاملة للسياسات ما يلي: ''تشمل مجموعات المواد الكيميائية التي يمكن ترتيب أولوياتها لإجراء تقييم ودراسات ذات صلة ما يلي: المواد الثابتة، والمواد التي تتراكم أحيائياً والسمية (PBTs)، والمواد عالية الثبات وعالية التراكم الأحيائي، والكيماويات المسرطنة أو المطفرات أو ذات التأثير السيئ على أشياء من بينها الجهاز التناسلي، والغدد الدرقية، وجهاز المناعة والجهاز العصبي، الملوثات العضوية الثابتة (POPs) والزئبق والمواد الكيميائية الأخرى التي يثور القلق بشأنها عالمياً؛ والمواد الكيميائية التي تُنتج أو تُستخدم بأحجام كبيرة؛ وتلك المعرضة للاستخدامات الانتشارية الواسعة، والمواد الكيميائية المثيرة للقلق على المستوى الوطني.

هاء

التكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة

إدراكاً منه للهدف الشامل المبين في الفقرة ٢٣ من خطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة المتمثل في ضمان أن تُنتج المواد الكيميائية وتستخدم بطرق تقلل إلى أدنى حد من الآثار الضارة الخطيرة على البيئة وصحة الإنسان بحلول عام ٢٠٢٠،[٧]

وإذْ يشير إلى بيان داكار بشأن المواد النانوية المصنعة الذي اعتمده المنتدى الحكومي الدولي المعني بالسلامة الكيميائية في دورته السادسة،

وإذْ يشير أيضاً إلى قراره ٤/٢ هاء بشأن التكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة،

وإذْ يضع في اعتباره الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال،

وإذْ يضع في اعتباره أيضاً القرارات المتعلقة بالتكنولوجيات النانوية التي اتخذتها مجموعة البلدان الأفريقية ومجموعة بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في اجتماعاتهما الإقليمية المعقودة خلال الفترة ٢٠٠٩-٢٠١١،

وإذْ يضع في حسبانه العمل المتواصل المضطلع به في إطار البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، ومن جانب المنظمات المشاركة فيه والمنظمة الدولية للتوحيد القياسي، بما يشمله ذلك من دروس مستفادة من الآليات الفعالة لتبادل المعلومات،

وإذْ يرحب بالتقرير المتعلق بالتكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة الذي أعدته أمانة النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية من أجل الفريق المفتوح العضوية في اجتماعه الأول والمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية في دورته الثالثة، ولاسيما استنتاجاته التي توصي باتخاذ مزيد من الإجراءات في إطار النهج الاستراتيجي،[٨]

وإذْ يشجع أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي على النظر في الحاجة إلى التصدي إلى الإدارة السليمة بيئيا للمواد النانوية المصنعة في الصكوك الدولية ذات الصلة، مع مراعاة الحاجة إلى تحسين التنسيق والتعاون في فئة المواد الكيميائية والنفايات،

١ - *يؤكد* أن النهج الاستراتيجي يوفر إطاراً مناسباً لتناول التكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة؛

٢ - *يشجع* جميع أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي على تيسير تبادل المعلومات المتعلقة بالتكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة من أجل تحسين الشفافية العالمية والسماح بتحسين

(٧) مواد البناء، والإلكترونيات، والمنسوجات واللعب. *تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢* (مطبوع الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

(٨) SAICM/OEWG.1/12.

عمليات اتخاذ القرار، مع ملاحظة أن أمثلة هذه المعلومات قد تشمل تقييمات المخاطر، وتدابير للحد من المخاطر، ومعلومات عن البيئة والصحة وبحوث السلامة؛

٣ - *يوصي* بوضع توجيهات تقنية وتنظيمية دولية وإعداد مواد تدريبية من أجل الإدارة السليمة للمواد النانوية المصنعة؛

٤ - *يطلب* إلى جميع أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي مواصلة دعم الحوار العام بشأن جميع جوانب التكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة، بما في ذلك منافع ومخاطر المواد النانوية المصنعة طوال دورات حياتها؛

٥ - *يدعو* المنظمات الدولية ذات الصلة، بما في ذلك المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومعهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، إلى مواصلة دعم الجهود الرامية إلى تيسير تبادل المعلومات عن بناء القدرات، ووضع التوجيهات وإعداد المواد التدريبية، ودعم الحوار العام بشأن التكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة؛

٦ - *يهيب* بالأعضاء في دوائر الصناعة أن يواصلوا ويعززوا دورها التوجيهي ومسؤولياتها بوصفها مصنِّعة وموردة للتكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة، وأن تشارك في إذكاء الوعي وتبادل المعلومات والأنشطة التدريبية والحوار العام والبحوث المتعلقة بالمخاطر وأن تدعم هذه الأعمال؛

٧ - *يدعو* لجان الخبراء التابعة للأمم المتحدة المعنية بنقل البضائع الخطرة، وبالنظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها، إلى ملاحظة التقدم المحرز في العمل العلمي الدولي، وإلى استعراض إمكانية تطبيق معايير النظام المنسق عالمياً على المواد النانوية المصنعة، وإلى إعداد خطة عمل لتطويع تلك المعايير عند الضرورة؛

٨ - *يدعو* جميع أصحاب المصلحة، ولاسيما مصنعو وموردو التكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة وتوليد معلومات عن المواد النانوية المصنعة لتيسير مناولتها واستخدامها بطريقة مأمونة طوال دورات حياتها، وإتاحة هذه المعلومات؛

٩ - *يوصي* بأن بإقامة المزيد من المشاريع التجريبية على المستوى الوطني لتعزيز قدرات أصحاب المصلحة على الإدارة السليمة للتكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة؛

١٠ - *يوصي أيضاً* بأن تشمل الأنشطة المنفذة خلال الفترات الفاصلة بين الدورات المذكورة في الفقرات السابقة المتصلة بالمواد النانوية المصنعة، ما كان مناسباً، دراسة لدورات حياتها الكاملة وللتعرض المهني؛

١١ - *يدعو* الأمانة إلى أن تقدم تقريراً مرحلياً إلى المؤتمر في دورته الرابعة، بشأن تنفيذ هذا القرار؛

واو

المواد الكيميائية المسببة لاختلال الغدد الصماء

إدراكاً منه للهدف الشامل لخطة تنفيذ مؤتمر القمة العالمية للتنمية المستدامة الوارد في الفقرة ٢٣ المتمثل في ضمان أن تُنتج المواد الكيميائية وتستخدم بطرق تقلل إلى أدنى حد من الآثار الضارة الخطيرة على البيئة وصحة الإنسان بحلول عام ٢٠٢٠،[٩]

وإدراكاً منه أيضاً للطابع غير الملزم والطوعي والقائم على تعدد أصحاب المصلحة للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، الذي يرمى إلى تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورات حياتها،

وإذْ يقر بالآثار الضارة المحتملة للمواد الكيميائية المسببة لاختلال الغدد الصماء على صحة الإنسان والبيئة،

وإذْ يدرك كذلك الحاجة إلى حماية الإنسان والنظم الإيكولوجية والأجزاء المكونة لتلك النظم التي تُعَدُ ضعيفة بوجه خاص حسبما ورد، ضمن جملة أمور، في الفقرة ١٤ (ب) من الاستراتيجية الجامعة للسياسات الخاصة بالنهج الاستراتيجي،

وإذْ يأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات الخاصة للبلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال،

وإذ يقر بالجهود المستمرة لأصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي، بما في ذلك الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، والمجتمع المدني، والأوساط العلمية، والمنظمات غير الحكومية ذات المصلحة العامة، ونقابات العمال، وقطاع الصحة،

١ - *يوافق* على أن التعاون الدولي لبناء الوعي والفهم وتعزيز الإجراءات بشأن المواد الكيميائية المسببة لاختلال الغدد الصماء، يعد قضية ناشئة في مجال السياسة العامة؛

٢ - *يرى* أن نشر المعلومات وزيادة الوعي بالمواد الكيميائية المسببة لاختلال الغدد الصماء وثيقة الصلة بشكل خاص، وأن تحسين توافر المعلومات عن هذه المواد والاطلاع عليها يمثل أولوية؛

٣ - *يقر* بثغرات المعرفة الحالية عن التعرض للمواد الكيميائية المسببة لاختلال الغدد الصماء وآثارها؛

٤ - *يقر أيضاً* بالصعوبات الحالية التي تواجه بعض البلدان عند تعبئة الموارد المطلوبة للتعامل مع المواد الكيميائية المسببة لاختلال الغدد الصماء باعتبارها قضية ناشئة في مجال السياسة العامة؛

٥ - *يقرر* تنفيذ إجراءات تعاونية بشأن المواد الكيميائية المسببة لاختلال الغدد الصماء بهدف عام وهو زيادة الوعي والفهم بين مقرري السياسات وأصحاب المصلحة الآخرين؛

---

(٩) *تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا، ٢٦ آب/أغسطس - ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٢* (مطبوع الأمم المتحدة، رقم المبيع E.03.II.A.1 والتصويبات)، الفصل الأول، القرار ٢، المرفق.

٦ - *يدعو* المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، كل في نطاق ولايتها، وكجزء من برنامج عملها، إلى قيادة وتسهيل الإجراءات التعاونية بشأن المواد الكيميائية المسببة لاختلال الغدد الصماء بطريقة مفتوحة، وشفافة، وشاملة عن طريق الاعتماد على الأنشطة القائمة لجميع المشاركين في النهج الاستراتيجي، والتي ستؤدي إلى:

(أ) توفير معلومات مستكملة ومشورة قائمة على الخبرة العلمية لأصحاب المصلحة ذوي الصلة من أجل تحديد تدابير محتملة يمكن أن تسهم في تخفيض حالات التعرض للمواد الكيميائية المسببة لاختلال الغدد الصماء أو لآثارها، خاصة بين السكان المعرضين، أو تقديم توصية بشأنها عن طريق جملة أمور من بينها تحديثات ناجزة لتقرير عام ٢٠١٢ بشأن حالة العلوم المتعلقة بالمواد الكيميائية المسببة لاختلال الغدد الصماء، الذي شارك في نشره برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ومنظمة الصحة العالمية، مع توجيه اهتمام خاص إلى احتياجات البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال؛

(ب) زيادة الوعي وتسهيل تبادل المعلومات القائمة على العلم عن المواد الكيميائية المسببة لاختلال الغدد الصماء، ونشرها وربطها شبكياً عن طريق جملة أمور من بينها أنشطة على جميع المستويات، واستخدام غرفة تبادل المعلومات الخاصة بالنهج الاستراتيجي؛

(ج) تقديم الدعم الدولي للأنشطة التي تهدف إلى بناء قدرات البلدان، وخاصة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال، لتوليد المعلومات، وتقييم القضايا المتعلقة بالمواد الكيميائية المسببة لاختلال الغدد الصماء من أجل تقييم دعم السياسات، بما في ذلك تحديد أولويات الإجراءات الخاصة بالحد من المخاطر؛

(د) تسهيل الدعم المتبادل في مجال البحوث، واجراء دراسات حالة، وتقديم المشور بشأن ترجمة نتائج البحوث إلى إجراءات رقابية؛

٧ - *يدعو أيضاً* المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية باعتماد خطة عمل للإجراءات التعاونية بشأن المواد الكيميائية المسببة لاختلال الغدد الصماء وذلك بالتشاور مع مشاركين من مكتب المؤتمر، ولإعداد ونشر خطة بشأن الموقع الشبكي لغرفة تبادل المعلومات الخاصة بالنهج الاستراتيجي؛

٨ - *يطلب* من جميع المهتمين من أصحاب المصلحة والمنظمات تقديم الدعم بما في ذلك الخبرة الفنية والموارد المالية والعينية، على أساس طوعي، للإجراءات التعاونية، بما في ذلك عن طريق المشاركة في إعداد وإتاحة المعلومات والتوجيهات ذات الصلة؛

٩ - *يدعو* المنظمات المشاركة في البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية إلى تقديم تقرير عن الإجراءات التعاونية بشأن المواد الكيميائية المسببة لاختلال الغدد الصماء وانجازاتها وتوصيات من أجل مواصلة اتخاذ إجراءات تعاونية محتملة كي ينظر فيها المؤتمر في دورته الرابعة.

٣/٣: إدارة المواد الكيميائية البيرفلورية والانتقال إلى بدائل أكثر أماناً

إن المؤتمر،

إذ يشير إلى قراره ٢/٥ بشأن إدارة المواد الكيميائية البيرفلورية والانتقال إلى بدائل أكثر أماناً،

١ - *يرحب* بالجهود المبذولة لجمع وتبادل المعلومات بشأن المواد الكيميائية البيرفلورية دعماً لتنفيذ القرار ٢/٥ والانتقال إلى بدائل أكثر أماناً؛

٢ - *إذ يشير إلى* أنه لا تزال هناك حاجة كبيرة للاضطلاع بعمل إضافي لدعم تنفيذ القرار ٢/٥؛

٣ - *وإذ يأخذ علماً* بإنشاء الفريق العالمي المعني بالمواد الكيميائية البيرفلورية بواسطة منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

٤ - *يدعو* الفريق العالمي المعني بالمواد الكيميائية البيرفلورية لتوسيع نطاق المشاركة في هذا العمل بشأن المواد الكيميائية البيرفلورية متجاوزاً بذلك البلدان الأعضاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي بوصفه آلية مهمة لتحقيق مزيد من التقدم في هذا المجال وإعداد تقرير مرحلي يقدم إلى المؤتمر أثناء دورته الرابعة؛

٥ - *يدعو أيضاً* الفريق العالمي المعني بالمواد الكيميائية البيرفلورية إلى أن يتعاون بشكل وثيق مع أمانة اتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بشأن الأنشطة ذات الصلة بالمواد الكيميائية البيرفلورية.

٤/٣: استراتيجية لتعزيز مشاركة القطاع الصحي في تنفيذ النهج الاستراتيجي

إن المؤتمر،

إذ يضع في اعتباره أهمية القطاع الصحي ودوره ومسؤولياته في المساعدة على تحقيق الإدارة السليمة للمواد الكيميائية،

وإذ يشير إلى القرار ٨/٢، الذي دعا فيه أمانة النهج الاستراتيجي إلى وضع استراتيجية لتعزيز مشاركة القطاع الصحي في تنفيذ النهج الاستراتيجي، بالتشاور مع منظمة الصحة العالمية،

وإذ يقر بالدعم الواسع النطاق الذي تقدمه الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية وغير الحكومية لتنفيذ الاستراتيجية الصحية،

وإذ يقر أيضاً بالطبيعة المتنوعة للقطاع الصحي في مختلف البلدان، وبأن هناك عدداً من الوزارات الحكومية والمنظمات ذات الصلة بالصحة التي تضطلع بالمسؤوليات عن قضايا الصحة على الصعيد الوطني، وبالدور الرئيسي لمنظمة الصحة العالمية في هذا المجال،

١ - *يوافق* على اعتماد الاستراتيجية الرامية إلى تعزيز مشاركة القطاع الصحي في تنفيذ النهج الاستراتيجي الواردة في المرفق الخامس لتقرير دورته الثالثة؛[١٠]

٢ - *يطلب* إلى منظمة الصحة العالمية إعداد تقرير بالتعاون مع الأمانة بشأن تنفيذ الاستراتيجية أثناء الدورات التي يعقدها المؤتمر، ابتداءً من الدورة الرابعة.

٥/٣: الميزانية الإرشادية وجدول المِلاك للفترة ٢٠١٣ - ٢٠١٥

إن المؤتمر،

إذْ يضع في اعتباره الدعوة التي وجهت أثناء مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لتعزيز النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛

وإذْ يستذكر أن التمويل المقدم إلى أمانة النهج الاستراتيجي إنما يقدم على أساس طوعي،

وإذْ يشير مع القلق إلى أنه يوجد حالياً نقص في الموارد الواردة لعمل الأمانة مقارنة بالدخل الذي كان متوقعاً في الميزانية الإشارية ٢٠١٠-٢٠١٢، وأن هناك الآن عدداً محدوداً من المساهمين هم الذين قدموا الدعم إلى الأمانة،

وإذْ يستذكر قراره ١/١ ومقرر الدورة الاستثنائية ١/٩ المؤرخ ٩ شباط/فبراير ٢٠٠٦ الذي صدر عن مجلس إدارة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والذي يُسند إلى برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية دورينْ رائديْن في الأمانة في مجال خبرة كلٍ منهما،

١ - *إذْ يضع في اعتباره مع التقدير* العمل الذي قامت به الأمانة منذ اعتماد النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية؛

٢ - *يعتمد* هيكل المِلاك والميزانية الإشارية للأمانة عن الفترة ٢٠١٣-٢٠١٥ الواردة في الجدولين ١و ٢ لهذا القرار؛

٣ - *يرحب* بالمساهمة التي قدّمها برنامج الأمم المتحدة للبيئة ومنظمة الصحة العالمية حيث قاما، تباعاً، بتزويد الأمانة بوظائف برتبة ف-٥ وف-٤؛

٤ - *يوجه* انتباه جميع الحكومات إلى الاحتياجات المالية للأمانة والذي يظهر في الميزانية الإشارية ويدعو المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة لإتاحة المعلومات بشأن هذه الاحتياجات إلى لجنة الممثلين الدائمين لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛

٥ - *ويحث* في هذا السياق، جميع الحكومات التي في موقف يمكنها من المساهمة أن تفعل ذلك؛

٦ - *يرحب* بالمساهمة المالية من جانب المجلس الدولي لرابطات المواد الكيميائية في ٢٠١١ إلى الميزانية الإشارية للأمانة ويشجع جميع أصحاب المصلحة والمنظمات غير الحكومات أن تنظر في تقديم مثل هذه المساهمات في المستقبل؛

(١٠) SAICM/ICCM.3/24، المرفق الخامس.

٧ - *يشير مع القلق* إلى سحب منظمة الصحة العالمية دعمها نظراً لما تمر به من ضوائق مالية، ويناشد هذه المنظمة مواصلة دعمها لعمل الأمانة داخل مجالات خبرتها عن طريق إعادة تخصيص موظف للأمانة في أسرع وقت ممكن؛

٨ - *يدعو* منسق أمانة النهج الاستراتيجي والأمين التنفيذي المشترك لاتفاقية بازل بشأن نقل المواد الخطرة والتخلص منها عبر الحدود، واتفاقية روتردام بشأن تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات معينة خطرة متداولة في التجارة الدولية، واتفاقية استكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة لأحل زيادة عناصر التآزر في تنفيذ غرف تبادل المعلومات لدى كل منها؛

٩ - *يؤكد* إنشاء الفريق العامل المفتوح العضوية بموجب القرار ٦/٢، للتحضير للدورة الرابعة للمؤتمر في ٢٠١٥ ويطلب إلى الأمانة أن تنظم الاجتماع الثاني للفريق العامل المفتوح العضوية في ٢٠١٤، مراعية الحاجة إلى الإبقاء على فترة انعقاد الاجتماع أكثر فترة ممكنة؛

١٠ - *يطلب* إلى الأمانة أن تعدّ ميزانية للفترة ٢٠١٦-٢٠١٨ لكي يبحثها المؤتمر في دورتها الرابعة.

الجدول ١

جدول المِلاك الإرشادي وتكلفة المرتبات المعيارية لجينيف ٢٠١٣-٢٠١٥

(بدولارات الولايات المتحدة)

	المستوى والفئة الوظيفية	٢٠١٣ - ٢٠١٥
ألف -	الفئة الفنية	
	ف-٥	١
	ف-٤ (سبق تقديمها من جانب منظمة الصحة العالمية)	١
	ف-٤	١
	ف-٣	٢
	ف-٢	١
	المجموع الفرعي	٧
باء -	فئة الخدمة العامة	١
	المجموع (الف + باء)	**٨**

	تكاليف الموظفين الموحدة (منقحة) (لكل وظيفة)[أ]	**٢٠١٣**	**٢٠١٤**	**٢٠١٥**
ألف -	الفئة الفنية			
	ف-٥	٢٨٨٠٠٠	٢٩٩ ٧٢٨	٣١١ ٧١٧
	ف-٤	٢٤٢ ٢٠٠	٢٥١ ٨٨٨	٢٦١ ٩٦٤
	ف-٣	٢٠٢ ٠٠٠	٢١٠ ٠٨٠	٢١٨ ٤٨٣
	ف-٢	١٥٨ ٦٠٠	١٦٤ ٩٤٤	١٧١ ٥٤٢
باء -	فئة الخدمة العامة			
	خ ع — ٤	١٣٩ ٤٠٠	١٤٤ ٩٧٦	١٥٠ ٧٧٥

(أ) تكاليف المرتبات الموحدة للأمم المتحدة لجينيف (٢٠١٣)

الجدول ٢

الميزانية الإرشادية لأمانة النهج الاستراتيجي للفترة ٢٠١٣-٢٠١٥

(بدولارات الولايات المتحدة)

		ة	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	المجموع
١٠		عنصر موظفي المشروع				
١١٠٠						
	١١٠١	موظف برنامج أقدم، منسق النهج الاستراتيجي، ف-٥أ*	صفر	صفر	صفر	صفر
	١١٠٢	موظف برنامج ف - ٤ (كانت قد قدمت من منظمة الصحة العالمية)	صفر	صفر	صفر	صفر
	١١٠٣	موظف برنامج ف - ٤	٢٤٢ ٢٠٠	٢٥١ ٨٨٨	٢٦١ ٩٦٤	٧٥٦ ٠٥٢
	١١٠٤	موظف برنامج ف - ٣	صفر	صفر	صفر	صفر
	١١٠٥	موظف برنامج معاون ف - ٢	١٥٨ ٦٠٠	١٦٤ ٩٤٤	١٧١ ٥٤٢	٤٩٥ ٠٨٦
	١١٠٦	موظف برنامج ف - ٣ الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة	٢٠٢ ٠٠٠	٢١٠ ٠٨٠	٢١٨ ٤٨٣	٦٣٠ ٥٦٣
	١١٠٧	موظف برنامج معاون ف-٢ الصندوق الاستئماني لبرنامج البداية السريعة	١٥٨ ٦٠٠	١٦٤ ٩٤٤	١٧١ ٥٤٢	٤٩٥ ٠٨٦
	١١٩٩	**المجموع الفرعي**	٧٦١ ٤٠٠	٧٩١ ٨٥٦	٨٢٣ ٥٣١	٢ ٣٧٦ ٧٨٧
١٢٠٠		استشاريون				
	١٢٠١	استشاريون للنهج الاستراتيجي	١٦٥ ٠٠٠	١٦٥ ٠٠٠	١٦٥ ٠٠٠	٤٩٥ ٠٠٠
	١٢٩٩	**المجموع الفرعي**	١٦٥ ٠٠٠	١٦٥ ٠٠٠	١٦٥ ٠٠٠	٤٩٥ ٠٠٠
١٣٠٠		**الدعم الإداري**				
	١٣٠١	سكرتيرة (النهج الاستراتيجي) خ-ع ٤/٥	١٣٩ ٤٠٠	١٤٤ ٩٧٦	١٥٠ ٧٧٥	٤٣٥ ١٥١
	١٣٠٣	خدمات المؤتمرات (الاجتماع الثاني للفريق العامل المفتوح العضوية)	صفر	٤٠٠ ٠٠٠	صفر	٤٠٠ ٠٠٠
	١٣٠٤	خدمات المؤتمرات (الدورة الرابعة للمؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية)	صفر	صفر	٦٠٠ ٠٠٠	٦٠٠ ٠٠٠
	١٣٢٠	ساعات العمل الإضافية/المساعدة المؤقتة	صفر	صفر	١٢ ٠٠٠	١٢ ٠٠٠
	١٣٩٩	**المجموع**	١٣٩ ٤٠٠	٥٤٤ ٩٧٦	٧٦٢ ٧٧٥	١ ٤٤٧ ١٥١

		ة	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	المجموع
١٦٠٠	**السفر في مهام رسمية**					
١٦٠١		سفر الموظفين في مهام رسمية	٦٠ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠	١٨٠ ٠٠٠
١٦٩٩		**المجموع**	٦٠ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠	٦٠ ٠٠٠	١٨٠ ٠٠٠
١٩٩٩	**مجموع العناصر**		١ ١٢٥ ٨٠٠	١ ٥٦١ ٨٣٢	١ ٨١١ ٣٠٦	٤ ٤٩٨ ٩٣٨
٢٠	**عنصر العقود من الباطن**					
٢١٠٠	**عقود من الباطن خطابات الموافقة الصادرة للوكالات المتعاونة**					
٢١٠١		استضافة الدورة الرابعة للمؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية	صفر	صفر	صفر	صفر
٢١٩٩		**المجموع الفرعي**	صفر	صفر	صفر	صفر
٢٢٠٠	**عقود من الباطن (خطابات موافقة صادرة للمنظمات الداعمة)**			صفر	صفر	صفر
٢٢٠١		استضافة اجتماعات إقليمية	صفر	صفر	صفر	صفر
٢٢٩٩		**المجموع الفرعي**	صفر	صفر	صفر	صفر
٢٩٩٩	**مجموع العناصر**		صفر	صفر	صفر	صفر
٣٠	**عنصر التدريب**					
٣١٠٠	**اجتماعات/مؤتمرات**					
٣١٠١		سفر المشارك في المجلس التنفيذي لبرنامج البداية السريعة	٢٥ ٠٠٠	٢٥ ٨٧٥	٢٦ ٧٨٠	٧٧ ٦٥٥
٣١٠٢		سفر المشارك في اجتماعات إقليمية	١٧٤ ٠٠٠	١٨٢ ٧٠٠	صفر	٣٥٦ ٧٠٠
٣١٠٣		سفر المشارك في الاجتماع الثاني للفريق العامل المفتوح العضوية	صفر	٢٨٠ ٠٠٠	صفر	٢٨٠ ٠٠٠
٣١٠٤		سفر المشارك في اجتماعات المكتب	٢٥ ٠٠٠	٢٥ ٨٧٥	٢٦ ٧٨٠	٧٧ ٦٥٥
٣١٠٥		سفر المشارك في الدورة الرابعة للمؤتمر الدولي لإدارة المواد الكيميائية	صفر	صفر	٨٠٠ ٠٠٠	٨٠٠ ٠٠٠
٣٣٩٩		**المجموع الفرعي**	٢٢٤ ٠٠٠	٥١٤ ٤٥٠	٨٥٣ ٥٦٠	١ ٥٩٢ ٠١٠
٣٩٩٩	**مجموع العناصر**		٢٢٤ ٠٠٠	٥١٤ ٤٥٠	٨٥٣ ٥٦٠	١ ٥٩٢ ٠١٠
٤٠	**عنصر المعدات والمقار**					
٤١٠٠	**معدات مهتلكة (بنود تقل تكلفتها عن ١٥٠٠ دولار)**					
٤١٠١		إمدادات مكتبية	صفر	١ ٢٠٠	١ ٢٠٠	٢ ٤٠٠

		ة		٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	المجموع
٤١٠٢	برمجيات حاسوبية			صفر	٢ ٠٠٠	٢ ٠٠٠	٤ ٠٠٠
	٤١٩٩	**المجموع الفرعي**		صفر	٣ ٢٠٠	٣ ٢٠٠	٦ ٤٠٠
٤٢٠٠	**معدات غير مهتلكة (انظر البنود المدرجة في ورقة عمل الميزانية)**						
٤٢٠١	أجهزة حاسوبية			صفر	٤ ٠٠٠	٤ ٠٠٠	٨ ٠٠٠
	٤٢٩٩	**المجموع الفرعي**		صفر	٤ ٠٠٠	٤ ٠٠٠	٨ ٠٠٠
٤٣٠٠	**إيجار (المقر)**						
٤٣٠١	إيجار المكاتب والمقار			صفر	١٦ ٣٧٧	١٦ ٨٦٨	٣٣ ٢٤٥
	٤٣٩٩	**المجموع الفرعي**		صفر	١٦ ٣٧٧	١٦ ٨٦٨	٣٣ ٢٤٥
٤٩٩٩	**مجموع العناصر**			صفر	٢٣ ٥٧٧	٢٤ ٠٦٨	٤٧ ٦٤٥
٥٠	**عنصر التكاليف المتنوعة**						
٥٢٠٠	تكاليف إعداد التقارير						
٥٢٠١	تكاليف الطباعة والترجمة			٧ ٠٠٠	٧ ٢٤٥	٧ ٥٠٠	٢١ ٧٤٥
٥٢٠٢	نشر نصوص النهج الاستراتيجي			٢٠ ٠٠٠	صفر	صفر	٢٠ ٠٠٠
	٥٢٩٩	**المجموع الفرعي**		٢٧ ٠٠٠	٧ ٢٤٥	٧ ٥٠٠	٤١ ٧٤٥
٥٣٠٠	**مصروفات نثرية**						
٥٣٠١	اتصالات (التلكس، الهاتف، الفاكس والانترنت)			صفر	٢٥ ٧٥٠	٢٦ ٥٢٣	٥٢ ٢٧٣
٥٣٩٩	**٥٣٩٩**	**المجموع الفرعي**		صفر	٢٥ ٧٥٠	٢٦ ٥٢٣	٥٢ ٢٧٣
٥٥٠٠	التقييم						
٥٥٠١	استشاري تقييم			صفر	صفر	١٥ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠
	٥٤٩٩	**المجموع الفرعي**		صفر	صفر	١٥ ٠٠٠	١٥ ٠٠٠
٥٩٩٩	**مجموع العناصر**			٢٧ ٠٠٠	٣٢ ٩٩٥	٤٩ ٠٢٣	١٠٩ ٠١٨

ة	٢٠١٣	٢٠١٤	٢٠١٥	المجموع
تكاليف المشروع المباشرة	**١ ٣٧٦ ٨٠٠**	**٢ ١٣٢ ٨٥٤**	**٢ ٧٣٧ ٩٥٧**	**٦ ٢٤٧ ٦١١**
تكاليف دعم البرنامج (١٣%)	١٧٨ ٩٨٤	٢٧٧ ٢٧١	٣٥٥ ٩٣٤	٨١٢ ١٨٩
٩٩ المجموع الكلي	**١ ٥٥٥ ٧٨٤**	**٢ ٤١٠ ١٢٥**	**٣ ٠٩٣ ٨٩١**	**٧ ٠٥٩ ٨٠٠**

(أ) وظيفة منسق النهج الاستراتيجي لإدارة المواد الكيميائية ف-٥ وتمول عن طريق صندوق البيئة لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

المرفق الثاني

إدراج أنشطة جديدة تتعلق بالإدارة السليمة بيئياً للتكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة والمواد الخطرة داخل دورة حياة المنتجات الكهربية والإلكترونية في خطة العمل العالمية للنهج الاستراتيجي

وجرياً على الإجراء المتفق عليه[أ] لإضافة أنشطة جديدة لخطة العمل العالمية للنهج الاستراتيجي يتم إدراج الأنشطة التالية ذات الصلة بالإدارة السليمة بيئياً للتكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة والمواد الخطرة داخل دورة حياة المنتجات الكهربية والإلكترونية في خطة العمل العالمية.

ويبين التذييل ١ الوارد أدناه موجزاً لمجالات العمل والأنشطة الجديدة ذات الصلة بالإدارة السليمة بيئياً للتكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة. ويقدم التذييل ٢ أدناه موجزاً بمجالات العمل والأنشطة الجديدة ذات الصلة بالمواد الخطرة داخل دورة حياة المنتجات الكهربية والإلكترونية. وسوف يُدرج التذييلان بصفتهما التذييل ١ والتذييل ٢ في الجدول باء من خطة العمل العالمية.

أما الجداول الموجودة في التذييلين ١ و٢ فتدرج مجالات العمل جنباً إلى جنب مع الأنشطة المحتملة، ومؤشرات التقدم وجوانب التنفيذ، في أجزاء منفصلة مناظرة لفئات الأهداف النظيرة ذات الصلة المدرجة في الفقرة ٢ من الموجز التنفيذي لبرنامج العمل العالمي. وعلى الرغم من أن كل مجال عمل يتم إدراجه تحت فئة رئيسية وحيدة في الجدول الموجز ألف لبرنامج العمل العالمي، فإنه قد يظهر تحت العديد من الأهداف في الجداول التفصيلية التي ترد أدناه. فالخانات التي تُعنى بالجهات الفاعلة المقترحة، وبالغايات وبالأطر الزمنية وبمؤشرات التقدم وجوانب التنفيذ لم تحظ بمناقشة كاملة ولم يُتح لها الوقت الكافي لتحقيق اتفاق بشأنها أثناء الدورة الثالثة للمؤتمر. غير أن أصحاب المصلحة قد يجدوا هذه العناصر مجدية في تنفيذ الأنشطة ذات الصلة. ويرد جدول بالأحرف الأولية للأسماء والمختصرات المستخدمة في الجداول في التذييل ٣ أدناه.

(أ) SAICM/ICCM.2/15، المرفق الثاني.

التذييل ١

التذييل ١ للجدول باء لأنشطة العمل في خطة العمل العالمية ذات الصلة بالتكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة[أ]

مجالات العمل التي تتناول تخفيض المخاطر (الهدف ١)

مجالات العمل	الأنشطة	الأطراف الفاعلة	الغايات/الأطر الزمنية	مؤشرات التقدم	جوانب التنفيذ
التكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة	١- تسهم في تطوير وتشجيع واعتماد مبادئ توجيهية تقنية معترف بها دولياً ومعايير منسقة تتعلق بالمواد النانوية المصنعة	الحكومات الوطنية، المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية، دوائر الصناعة، المنظمات غير الحكومية، البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، المنظمة الدولية للتوحيد القياسي	٢٠١٢ - ٢٠١٧	وضع مبادىء توجيهية ومعايير معترف بها دولياً تعميق الوعي واستخدام هذه المبادئ التوجيهية والمعايير	
	٢- تطوير نُهج لحماية العمال والجمهور والبيئة من الخطر المحتمل ذي الصلة بالمواد النانوية المصنعة.	الحكومات الوطنية، المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية، دوائر الصناعة، المنظمات غير الحكومية، ومنظمات العمال.	٢٠١٢ - ٢٠١٨	تطوير سياسات وقوانين وأطر تنظيمية ذات صلة. تطوير أفضل ممارسات العمل.	
	٣- زيادة الإشراك النشط للقطاع الصحي من أجل زيادة فهم التأثيرات الصحية المهنية في الأجلين القصير والطويل الناجمة عن المواد النانوية المصنعة.	البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد	٢٠١٢ - ٢٠٢٠	مشروع منظمة الصحة العالمية/منظمة العمل الدولية	الرصد الأحيائي والرقابة الصحية

(أ) إن الخانات الواردة في الجدول أعلاه والخاصة بالأطراف الفاعلة المقترحة، والغايات والأطر الزمنية، ومؤشرات التقدم وجوانب التنفيذ لم تأخذ حظها الكامل من المناقشة ولم تحظى بالمناقشة الكاملة ولم يتح لها الوقت الكافي لتحقيق الاتفاق بشأنها أثناء الدورة الثالثة للمؤتمر.

مجالات العمل التي تتناول تخفيض المخاطر (الهدف ١)					
مجالات العمل	**الأنشطة**	**الأطراف الفاعلة**	**الغايات/الأطر الزمنية**	**مؤشرات التقدم**	**جوانب التنفيذ**
		الكيميائية (منظمة الصحة العالمية، منظمة العمل الدولية، منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي)، الحكومات الوطنية، دوائر الصناعة، المنظمات غير الحكومية وأصحاب المصلحة المعنيون الآخرون.		لتحديد ومعالجة ومتابعة الأمراض التي من المحتمل أن يسببها التعرض المهني للمواد النانوية المصنعة. عدد الأمراض ذات الصلة بالعمل	على العمال التعاون بين القطاع الصحي وبين السلطات والصناعة المعنية بحماية العمال تنفيذ التدخلات الوقائية عند الضرورة

مجالات العمل التي تتناول المعارف والمعلومات (الهدف ٢)					
مجالات العمل	**الأنشطة**	**الأطراف الفاعلة**	**الغايات/الأطر الزمنية**	**مؤشرات التقدم**	**جوانب التنفيذ**
التكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة	٤- زيادة فهم التداعيات البيئية والعامة والصحة المهنية والأمان، بما في ذلك تقييم المخاطر، للمواد النانوية المصنعة من خلال التنسيق، والدعم و/أو التمويل للبحوث السليمة علمياً.	الحكومات الوطنية، المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية، ودوائر الصناعة، والأوساط الأكاديمية، والمنظمات غير الحكومية، والجماعات المهتمة الأخرى.	٢٠١٢-	عدد ورقات البحث المتوافرة للجمهور التي خضعت للاستعراض النظير بشأن الأخطار والمخاطر تمويل البحوث العامة في مجال المواد النانوية عدد فرص التمويل المتوافرة لتطوير البحث في المواد	التمويل المطبوعات

مجالات العمل التى تتناول المعارف والمعلومات (الهدف ٢)					
مجالات العمل	الأنشطة	الأطراف الفاعلة	الغايات/الأطر الزمنية	مؤشرات التقدم	جوانب التنفيذ
				النانوية	
	٥- زيادة تقاسم المعلومات والمعارف بشأن المواد النانوية المصنعة فيما يتعلق بالمبادرات الدولية والوطنية والإقليمية التنظيمية والسياساتية.	الحكومات الوطنية، المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية، ودوائر الصناعة، والأوساط الأكاديمية	٢٠١٢ -	حصول أصحاب المصلحة على المعلومات بشأن الأخطار والمخاطر الناجمة عن المواد النانوية عدد حلقات العمل الوطنية والإقليمية المعنية بالمواد النانوية	تعميق الوعي بناء القدرات
	٦- إبراز جوانب التآزر المحتملة مع الأنشطة المنفذة بموجب النشاط ٢١٠ لخطة العمل العالمية، استكشاف تطوير السجلات/وقوائم الجرد و/أو أنشطة تقييم السوق ذات الصلة بالمواد النانوية المصنعة	الحكومات الوطنية، المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية، ودوائر الصناعة، والمنظمات غير الحكومية، الأوساط الأكاديمية، والمجموعات المهتمة الأخرى.	٢٠١٢ - ٢٠١٨	عدد القوائم الوطنية والإقليمية الموضوعة	إنشاء قوائم جرد أو سجلات. تشريعات
	٧- تشجيع توافر المعلومات عن وجود مواد نانوية مصنعة بين إمدادات المنتجات وسلسلة الاستخدام طوال دورات حياة المنتجات، التي يمكن أن تشتمل على التوسيم المحتمل، وذلك تمشياً مع التعهدات الدولية ذات الصلة، و/أو الأشكال الأخرى للخطوط التوجيهية ذات الصلة بالمنتجات الاستهلاكية التي تحتوى على مواد نانوية مصنعة.	الحكومات الوطنية، المنظمات الحكومية والمنظمات الدولية، ودوائر الصناعة، والمنظمات غير الحكومية.	٢٠١٢ - ٢٠١٨	عدد المنتجات الموسومة	تشريعات خطط طوعية

مجالات العمل التي تتناول الحوكمة (الهدف ٣)					
مجالات العمل	الأنشطة	الأطراف الفاعلة	الغايات/الأطر الزمنية	مؤشرات التقدم	جوانب التنفيذ
	٨- استعراض مدى انطباق معايير النظام العالمي المنسق لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها على المواد النانوية المصنعة وكذلك الكيفية التي ينبغي بها إدراج المعلومات المتعقلة بالاستخدام الآمن في صحائف البيانات المتعلقة بأمان المواد.	لجنة الخبراء المعنية بنقل السلع الخطرة وبالنظام المنسق عالمياً لتصنيف ووسم المواد الكيميائية	٢٠١٢ - ٢٠١٥	إدراج معايير المواد النانوية المصنعة في النظام المنسق عالمياً لتصنيف المواد الكيميائية ووسمها معلومات ذات صلة بشأن المواد النانوية المدرجة في صحائف البيانات الخاصة بسلامة المواد.	تنقيح ''الكتاب الأرجواني''
	٩- تشجيع أنشطة زيادة الوعي الجماهيري بشأن المواد النانوية المصنعة في جميع الأقاليم	الحكومات الوطنية، المنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، ودوائر الصناعة، النقابات العمالية، غرف التجارة.	٢٠١٢ - ٢٠١٥		
التكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة	١٠- تشجيع تطوير نُهج قطرية نوعية، تضم فلسفة دورة الحياة، في المواد النانوية الموجودة في الأطر الوطنية والسياسات والأحكام التنظيمية والمبادئ التوجيهية لأفضل الممارسات وبرامج الإدارة الكيميائية	الحكومات الوطنية، المنظمات الدولية الحكومية والمنظمات الدولية، دوائر الصناعة، المنظمات غير الحكومية	٢٠١٢ - ٢٠١٨	عدد برامج إدارة المواد الكيميائية التي تشمل المواد النانوية تقارير بشأن الثغرات التنظيمية والمؤسسية أحكام تنظيمية تشمل المواد النانوية	

مجالات العمل التى تتناول الحوكمة (الهدف ٣)					
مجالات العمل	**الأنشطة**	**الأطراف الفاعلة**	**الغايات/الأطر الزمنية**	**مؤشرات التقدم**	**جوانب التنفيذ**
	١١- تشجيع مسؤولية المنتج عن تقديم التوجيهات المناسبة بشأن الاستخدام الآمن للمواد النانوية المصنعة على امتداد سلسلة الإمدادات، بما في ذلك مرحلة النفايات	الحكومات الوطنية، المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية، دوائر الصناعة، والمنظمات غير الحكومية.	٢٠١٢-	التشريعات ذات الصلة أو/و أفضل الممارسات عدد البلدان التي لديها خطط مسؤولية المنتِج الممتدة (طوعية أو إلزامية) عدد جهات التصنيع التي تطبق خطط مسؤولية المنتج الممتدة	تطوير مشروعات تجريبية للإدارة المستدامة للنفايات المحتوية على مواد نانوية
	١٢- تشجيع استراتيجيات السياسات المنسقة الدولية والإقليمية والوطنية المتعلقة بفرص ومخاطر التكنولوجيا النانوية والمواد النانوية المصنعة	الحكومات الوطنية، المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية، دوائر الصناعة، المنظمات غير الحكومية	٢٠١٢-	عدد خطط تنسيق السياسات الوطنية والمؤسسية القائمة	إشراك جميع أصحاب المصلحة واستخدام مبادئ توجيهية دولية ومقبولة

مجالات العمل التى تشمل بناء القدرات والتعاون التقنى (الهدف ٤)					
مجالات العمل	**الأنشطة**	**الأطراف الفاعلة**	**الغايات/الأطر الزمنية**	**مؤشرات التقدم**	**جوانب التنفيذ**
التكنولوجيات النانوية والمواد النانوية المصنعة	١٣- تشجيع شراكات القطاعين العام والخاص للإدارة السليمة بيئياً للمواد النانوية المصنعة لمساعدة البلدان، وبخاصة البلدان النامية، والدول النامية الجزرية الصغيرة والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال لبناء قدرات علمية وتقنية وقانونية.	الحكومات الوطنية، المنظمات الحكومية الدولية والمنظمات الدولية، دوائر الصناعة، والمنظمات غير الحكومية، الأوساط الأكاديمية.	٢٠١٢ - ٢٠١٥	عدد الشراكات العامة/الخاصة التي تم التوقيع عليها	

التذييل ٢

التذييل ٢ للجدول باء لخطة العمل العالمية

الأنشطة ذات الصلة بالمواد الخطرة داخل دورات حياة المنتجات الكهربية والإلكترونية[أ]

مجالات العمل	الأنشطة	الأطراف الفاعلة	الغايات/الأطر الزمنية	مؤشرات التقدم	جوانب التنفيذ
تصميم المنتجات الإلكترونية الخضراء	١- تجميع وتعميم قوائم بالمواد الكيميائية التي تثير القلق بشأن صحة الإنسان و/البيئة في المنتجات الإلكترونية	السلطات الوطنية والإقليمية، اتفاقية استكهولم، المراكز الإقليمية التابعة لاتفاقيتي بازل واستكهولم، أمانة النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، دوائر الصناعة، المنظمات غير الحكومية، الشراكة من أجل العمل بشأن المعدات الحاسوبية، الشراكة من أجل العمل بشأن مشكلة النفايات الإلكترونية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحوث	٢٠١٢ – ٢٠١٥	قاعدة البيانات والمعلومات المتوافرة مجاناً بشأن أخطار ومخاطر المواد الكيميائية الخطرة في المنتجات الإلكترونية	تنسيق البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية إنشاء لجان تنسيق على المستوى الوطني وشبكات (عالمية، إقليمية ووطنية) تضم جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين

(أ) إن الخانات الواردة في الجدول أعلاه والخاصة بالأطراف الفاعلة المقترحة، والغايات والأطر الزمنية، ومؤشرات التقدم وجوانب التنفيذ لم تأخذ حظها الكامل من المناقشة ولم تحظى بالمناقشة الكاملة ولم يتح لها الوقت الكافي لتحقيق الاتفاق بشأنها أثناء الدورة الثالثة للمؤتمر.

مجالات العمل	الأنشطة	الأطراف الفاعلة	الغايات/الأطر الزمنية	مؤشرات التقدم	جوانب التنفيذ
	٢- تشجيع قيام الشراكات العامة والخاصة، بما في ذلك نهج الإدارة المسؤولة عن المنتجات ومسؤولية المنتج الممتدة، للإدارة السليمة بيئياً للمواد الخطرة في المنتجات الإلكترونية، أثناء الإنتاج، والاستخدام وفي نهاية حياتها.	السلطات الوطنية والإقليمية، دوائر الصناعة، المنظمات غير الحكومية، اتفاقية بازل، واتفاقية استكهولم، أمانة النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، المراكز الإقليمية التابعة لاتفاقيتي بازل واستكهولم، الشراكة من أجل العمل بشأن المعدات الحاسوبية، الشراكة من أجل العمل بشأن مشكلة النفايات الإلكترونية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، المؤسسات الأكاديمية ومؤسسات البحوث.	٢٠١٢ - ٢٠١٥	عدد الشراكات التي أُنشئت. عدد مشروعات الشراكات التي نُفذت.	إنشاء أو استعمال مبادرات الشراكات الخاصة – العامة والشبكات العالمية والإقليمية والوطنية التي تنتظم جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين
	٣- تقييم السياسات والأطر القانونية والمؤسسية القائمة التي تُعنى بتصميم المنتجات الإلكترونية حسبما يتناسب وملء الثغرات التي بها.	السلطات الوطنية والإقليمية، المنظمات غير الحكومية، المراكز الإقليمية التابعة لاتفاقية بازل، اتفاقية استكهولم، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، المؤسسات الأكاديمية والبحثية.	٢٠١٢ - ٢٠١٥	تقارير عن الثغرات التنظيمية والمؤسسية في تصاميم المنتجات الإلكترونية الخضراء عدد البلدان والسلطات الإقليمية ذات السياسات والقوانين والنظم والمبادئ التوجيهية المتصلة بذلك. التقليل النسبي من المواد السمية في المواد الإلكترونية	اللجان المشتركة بين الوكالات والمتعددة أصحاب المصالح التي أُنشئت.

مجالات العمل	الأنشطة	الأطراف الفاعلة	الغايات/الأطر الزمنية	مؤشرات التقدم	جوانب التنفيذ
	٤- تشجيع نُهج التصميمات الخضراء للمنتجات الإلكترونية عن طريق تحديد كميات المواد التي يمكن استعادتها وتحديد الأدوات وأفضل الممارسات التي تساعد تصاميم تخفيض المواد الكيميائية الخطرة والقضاء عليها واستبدالها. العمل مع تجارة التجزئة على زيادة نطاق المنتجات المستدامة المتوافرة للمستهلكين	السلطات الوطنية والإقليمية، دوائر الصناعة، المنظمات غير الحكومية، الشراكة من أجل العمل بشأن مشكلة النفايات الإلكترونية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، برنامج الأمم المتحدة للبيئة/ المركز الدولي للتكنولوجيا البيئية، اتفاقية استكهولم، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية.	٢٠١٢ – ٢٠١٥	عدد أدوات التصميم الأخضر التي تم تحديدها تطوير توجيهات بشأن أفضل الممارسات.	التنسيق الوطني والإقليمي والعالمي الشراكات بالتعاون مع دوائر الصناعة
	٥- اعتماد صكوك سياساتية تراعي الحاجة إلى ضمان أنها تتناول المخاطر والتدابير التي تدعم تخفيض المواد الكيميائية الخطرة، والقضاء عليها واستبدالها في المنتجات الكهربائية والإلكترونية. والأخذ بعين الاعتبار، عند القيام بذلك، بعمل أجهزة التوحيد القياسي بشأن تعريف القيم الحدية للمستوى الأقصى من المواد الخطرة الموجودة في المنتجات وطرق القياس.	السلطات الوطنية والإقليمية، دوائر الصناعة، المنظمات غير الحكومية، المؤسسات الأكاديمية والبحثية.	٢٠١٢ – ٢٠١٥	عدد الأدوات والتدابير السياساتية التي اتُّخذت ونُفذت. تنظيم المواد الكيميائية الخطرة في المنتجات الكهربائية والإلكترونية. الإفصاح عن المكونات من المواد الكيميائية الخطرة عبر سلسلة الإمدادات. المبادرات التي تم القيام بها لشراء المنتجات الكهربائية والإلكترونية الخضراء	التنسيق الوطني والإقليمي والعالمي
التصنيع السليم بيئياً للمنتجات الإلكترونية	٦- تشجيع الإنتاج المستدام ومنع التلوث وتشجيع الاستهلاك المستدام للمنتجات الإلكترونية	السلطات الوطنية والإقليمية، الدوائر الصناعية، المنظمات	٢٠١٢ – ٢٠١٥	توفير أدوات منع التلوث	القدرة التقنية للبنية التحتية

مجالات العمل	الأنشطة	الأطراف الفاعلة	الغايات/الأطر الزمنية	مؤشرات التقدم	جوانب التنفيذ
		غير الحكومية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، اليونيب /شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، اتفاقية استكهولم، المراكز الإقليمية لاتفاقية بازل، مراكز الإنتاج الأنظف.		تحقيق مستوى الامتثال لأفضل الممارسات الدولية توفير مواد تعميق الوعي وضع خطط لرصد التلوث	
	٧- تحديد أولويات تخفيض التعرض؛ والقضاء على أو استبدال المواد الخضرة المثيرة للقلق[ب] في المواد الإلكترونية وفى عمليات إنتاجها، وتشجيع عمليات الشراء التي تتضمن هذا الهدف.	السلطات الوطنية والإقليمية، دوائر الصناعة، المنظمات غير الحكومية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، منظمة الصحة العالمية، منظمة العمل الدولية، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، الشراكة من أجل العمل بشأن مشكلة النفايات الإلكترونية، اليونيب/ شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد، اتفاقية استكهولم.	٢٠١٢ – ٢٠١٥	عدد مواد الاستعاضة والبدائل الفعالة المنتجَة تحسين أوضاع العاملين والمجتمعات المحلية صحياً عن طريق استعمال البدائل ومواد الاستعاضة	

(ب) المواد المثيرة للقلق تشمل تلك المواد الثابتة، والمتراكمة أحيائياً والسمية، والشديدة الثبات والشديدة التراكم الأحيائي؛ والمواد الكيميائية المسببة للسرطان أو المسببة للطفرات أو التي تسفر عن آثار ضارة، إلى جانب أمور أخرى بالأجهزة التناسلية، والغدد الصماء والدورتين المناعية أو العصبية؛ والملوثات العضوية الثابتة؛ والزئبق والمواد الكيميائية الأخرى التي تُثير القلق العالمي؛ والمواد الكيميائية التي تُنتج أو تُستهلك بأحجام كبيرة، والمواد التي تخضع لاستخدام انتشارية واسعة؛ والمواد الكيميائية الأخرى المثيرة للقلق على المستوي الوطني.

مجالات العمل	الأنشطة	الأطراف الفاعلة	الغايات/الأطر الزمنية	مؤشرات التقدم	جوانب التنفيذ
	٨- إجراء البحوث والتطوير بشأن المواد التعويضية والبدائل للمواد الكيميائية تكون أكثر أماناً والقيام بعمليات إنتاج أكثر أماناً للمنتجات الإلكترونية	السلطات الوطنية والإقليمية، دوائر الصناعة، المنظمات غير الحكومية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، المراكز الإقليمية لاتفاقية بازل، اليونيب/شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد، اتفاقية استكهولم، البنك الدولي، والمؤسسات الأكاديمية والبحثية.	٢٠١٢ – ٢٠١٥	عدد المخرجات البحثية عدد النجاحات البحثية التي تحققت	تقديم المساعدة في مجال البحوث وبناء القدرات بما في ذلك التدريب والمنهجيات
	٩- تقنين وتشجيع وتنفيذ حدود للتعرض على أساس الصحة بالنسبة للعمال الذين يُناولون المنتجات الإلكترونية والتي توفر حماية متساوية في مكان العمل وفي المجتمع المحلي.	السلطات الوطنية والإقليمية، دوائر الصناعة، المنظمات غير الحكومية، منظمة العمل الدولية، منظمة الصحة العالمية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، المنظمة الدولية للتوحيد القياسي، المؤسسات الأكاديمية والبحثية، البنك الدولي.	٢٠١٢ – ٢٠١٥	عدد السياسات والقوانين والنظم التي يتم وضعها وانفاذها. عدد شحنات الاتجار غير المشروع التي تُعاد إلى بلاد المنشأ التابعة له.	المشاركة المتعددة أصحاب المصلحة. تنسيق المبادرات القائمة بشأن التحكم في نقل النفايات الإلكترونية والشحنات غير المشروعة عبر الحدود.
	١٠- تحديد الفرص لدعم عمل اتفاقيتي بازل واستكهولم في مجال تطوير السياسات بشأن الإدارة السليمة بيئياً للنفايات الإلكترونية والتحكم في نقل النفايات الخطرة عبر الحدود.				

مجالات العمل	الأنشطة	الأطراف الفاعلة	الغايات/الأطر الزمنية	مؤشرات التقدم	جوانب التنفيذ
	١١- وضع نُهج طوعية واستخدام أدوات اقتصادية، وحوافز أخرى وكذلك مسؤولية المنتِج الممتدة، حسبما يتناسب، وخطط استرجاع المنتجات الإلكترونية بالاستفادة من الأنشطة الدولية والوطنية القائمة.	السلطات الوطنية والإقليمية، دوائر الصناعة، المنظمات غير الحكومية، رابطات المستهلكين	٢٠١٢ - ٢٠١٥	عدد خطط الاسترجاع المنفذة نطاق تطوير البنية التحتية التي تشجع استخدام الصكوك الاقتصادية	
	١٢- إجراء مشروعات تجريبية تُفضي إلى مبادرات تحافظ على استدامتها المالية على أساس إدارة سليمة اجتماعياً واقتصادياً وبيئياً للنفايات الإلكترونية بدون حدوث ازدواجية في الأنشطة، بما في ذلك الأنشطة التي تجرى في ظل اتفاقية استكهولم واتفاقية بازل.	السلطات الوطنية والإقليمية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، أمانة النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، اتفاقية استكهولم، اتفاقية بازل، الشراكة من أجل العمل بشأن المعدات الحاسوبية، الشراكة من أجل العمل بشأن مشكلة النفايات الإلكترونية، المراكز الإقليمية لاتفاقية بازل، دوائر الصناعة، المؤسسات الأكاديمية والبحثية.	٢٠١٢ - ٢٠١٥	عدد الأشخاص في القطاع غير النظامي المدربين بنجاح على الإدارة السليمة بيئياً للنفايات، والجمع والتفكيك المستدامين للمنتجات الإلكترونية في نهاية حياتها ومكافحة الاتجار غير المشروع عدد المشروعات التجريبية المنفذة، عدد التقارير المستكملة للمشروعات.	
تعميق الوعى بشأن المنتجات الإلكترونية	١٣- تشجيع الوعي والمعلومات والتثقيف وإبلاغ جميع أصحاب المصلحة على طول سلسلة الإمدادات بالمواد الكيميائية الخطرة داخل دورة حياة المنتجات الإلكترونية	السلطات الوطنية والإقليمية، منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، اليونيب/أمانة النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث، اليونسكو، اتفاقية استكهولم،	٢٠١٢ - ٢٠١٥	ارتفاع مستوي الوعي بين أصحاب المصلحة. كمية مواد الإعلام، والتثقيف، والاتصال التي تم إنتاجها.	

مجالات العمل	الأنشطة	الأطراف الفاعلة	الغايات/الأطر الزمنية	مؤشرات التقدم	جوانب التنفيذ
		اتفاقية بازل، الشراكة من أجل العمل بشأن المعدات الحاسوبية، الشراكة من أجل العمل بشأن مشكلة النفايات الإلكترونية، المراكز الإقليمية لاتفاقيتي بازل واستكهولم، المؤسسات الصناعية والأكاديمية، المؤسسات غير الحكومية.			

التذييل ٣ قائمة المختصرات

Basel Convention	اتفاقية بازل بشأن التحكم في نقل النفايات الخطرة والتخلص منها عبر الحدود
GHS	النظام المنسق عالمياً للتصنيف ووسم المواد الكيميائية
ILO	منظمة العمل الدولية
IOMC	البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية
ISO	المنظمة الدولية للتوحيد القياسي
MSDS	صحائف بيانات أمان المواد
NGOs	المنظمات غير الحكومية
OECD	منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي
PACE	الشراكة لأجل العمل بشأن المعدات الحاسوبية
Rotterdam Convention	اتفاقية روتردام بشأن تطبيق إجراء الموافقة المسبقة عن علم على مواد كيميائية ومبيدات آفات خطرة معينة متداولة في التجارة الدولية.
SAICM	النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية
StEP	حل مشكلة النفايات الإلكترونية
Stockholm Convention	اتفاقية ستوكهولم بشأن الملوثات العضوية الثابتة
UNEP	برنامج الأمم المتحدة للبيئة
UNEP/IETC	برنامج الأمم المتحدة للبيئة/المركز الدولي للتكنولوجيا البيئية
UNEP/DTIE	برنامج الأمم المتحدة للبيئة/شعبة التكنولوجيا والصناعة والاقتصاد
UNIDO	منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية
UNITAR	معهد الأمم المتحدة للتدريب والبحث
WHO	منظمة الصحة العالمية

المرفق الثالث

موجز الرئيس بشأن الحوار الرفيع المستوى

١ - أقرَّ رؤساء الدول والحكومات والممثلون رفيعو المستوي المجتمِع في ريو دي جانيرو في مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة (ريو +٢٠) المعقود من ٢٠-٢٢ حزيران/يونيو ٢٠١٢ مرة أخرى بأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية عامل حاسم لحماية صحة الإنسان والبيئة. وتعترف وثيقة نتائج المؤتمر المعنونة *المستقبل الذي نبتغيه* بالإنتاج والاستخدام العالميين المتناميين للمواد الكيميائية وانتشارها في البيئة، ويدعو إلى التنفيذ الفعال للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية وتعزيزه كجزء من نظام متين، ومتماسك وفعّال وكفؤ للإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال فترة حياتها، بما في ذلك للاستجابة للتحديات الناشئة.

٢ - وفى الوقت الذي لم يعد هناك سوى ثمانية أعوام تفصلنا عن بلوغ الغاية، التي أُفصح عنها في الفقرة ٢٣ من خطة تنفيذ القمة العالمية للتنمية المستدامة، وهى استخدام وإنتاج المواد الكيميائية بحلول عام ٢٠٢٠ بطرق التي تؤدى إلى التقليل لأبعد حد من آثارها الضارة الكبيرة على صحة البشر والبيئة، ويوجد شعور متزايد بالحاجة الملحة إلي تدابير تعاونية ملموسة لتحويل التوقعات إلى تنفيذ عملي على الأرض بدون إرجاء. وقد برز ذلك أيضاً، في فعاليات أخرى أثناء التحضير لـ ريو +٢٠، مثال الحوار بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية الذي انعقد أثناء الاحتفالات بالذكرى الأربعين لمؤتمر الأمم المتحدة للبيئة البشرية، الذي انعقد في استكهولم في ١٩٧٢.

٣ - وقد انعقدت الدورة الثالثة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية خلال الفترة من ١٧ إلى ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ في نيروبي. ويوفر هذا المؤتمر منتدى دولياً رفيع المستوي لمناقشة متعددة أصحاب المصلحة ومتعددة القطاعات ولتبادل الخبرات بشأن قضايا إدارة المواد الكيميائية. وتمشياً مع هذه الرسالة، عُقد حوار تجاوبي رفيع المستوي أثناء الدورة الثالثة للمؤتمر تحت البند ٤ (ج)، من جدول الأعمال، تعزيز القدرات الوطنية لإدارة المواد الكيميائية، وذلك يوم الخميس الموافق ٢٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢.

٤ - وكان الهدف للحوار الرفيع المستوي هو توفير منصة للتجاوب الرفيع المستوي بين أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي بشأن تعزيز النهج الاستراتيجي من أجل تنفيذه بصورة أكثر فعالية وذلك كمساعدة لتحقيق الغاية المنوطة بـ ٢٠٢٠ وللحصول على المزيد من التوجيه لتحقيقها.

٥ - بدأ الحوار الرفيع المستوى بمناقشة لفريق تولى الرئيس إدارته. وأشتمل هذا الفريق على ثمانية من الأطراف الرفيعة المستوي من أصحاب المصلحة في النهج الاستراتيجي. وفى الجلسة الافتتاحية، وُجهت أسئلة إلى أعضاء الفريق من جانب الرئيس للإدلاء ببيانات قصيرة تُشير إلى حالة تنفيذ النهج الاستراتيجي سواء ماضيه ومستقبله، مع التركيز على مستقبله الذي يركز بصورة محددة على غاية ٢٠٢٠. وفي أعقاب البيانات الافتتاحية، طُلب إلى أعضاء هذا الفريق الإجابة عن عدد من الأسئلة أثناء مناقشات الجلسة العامة للمؤتمر ولرئيس الجلسة. وبالإضافة إلى ذلك، تناول الكلمة واحد وعشرون ممثلاً أثناء الحوار الرفيع المستوى.

٦ - وجرت مناقشة ثرية وبناءه أثناء هذا الحوار الرفيع المستوي. وتوافرت نظرة عن حالة تنفيذ النهج الاستراتيجي في السابق، بما في ذلك الدروس المستفادة والثغرات التي تحتاج إلى تجسير، والإعراب عن

وجهات النظر التي تتعلق بالمستقبل. وقد تم تقاسم عدد من الخبرات الواقعية التي جرت على الأرض من جانب البلدان التي نفذت مشروعات عن طريق برنامج البداية السريعة.

٧ - وكان هناك، بصفة عامة استعدادٌ والتزامٌ متقاسمين قويين لمواصلة العمل نحو تحقيق غاية ٢٠٢٠. وتم تقاسم عدد من المبادرات الناجحة في ظل النهج الاستراتيجي ووافق الجميع على الاستفادة من النجاحات التي تحققت بالفعل على صعيد النهج الاستراتيجي.

٨ - وتمشياً مع رغبات المؤتمر، يصف الموجز الحالي الذي أعدُه الرئيس بعض التحديات والفرص الرئيسية التي برزت جلياً أثناء الحوار الرفيع المستوي والتي تتعلق بالمضي قدماً في تحقيق أهداف النهج الاستراتيجي. وعلى الرغم من أن هذا الوصف ليس وصفاً شاملاً، فإنه يتناول اتساع القضايا التي نُقشت أثناء الحوار الرفيع المستوي. والمقصود بالحوار هو تحديد اتجاه كلى وتوجيهات، تتمشى مع أهداف الاستراتيجية الجامعة للسياسات التابعة للنهج الاستراتيجي، والمقصود بهذا الموجز أن يقدم توجيهاً وإرشاداً كُليين، يتماشيان مع أهداف الاستراتيجية الجامعة للسياسات التابعة للنهج الاستراتيجي، إلى جميع أصحاب المصلحة لتيسير جهودهم الرامية إلى تنفيذ النهج الاستراتيجي تنفيذاً فعالاً خلال السنوات الثماني القادمة.

ألف - تهيئة المستقبل

٩ - يؤكد العمل الذي استكمله برنامج الأمم المتحدة للبيئة مؤخراً بشأن التوقعات العالمية للمواد الكيميائية على تزايد إنتاج واستهلاك المواد الكيميائية، والتحول داخل هذا الإنتاج من البلدان عالية التصنيع إلى البلدان النامية، والتداعيات الاقتصادية لهذه الزيادة في سياق الإدارة غير السليمة للمواد الكيميائية. وتحدد التوقعات العالمية للمواد الكيميائية عدداً من النُهج الرامية إلى التخفيف من حدة مخاطر الإدارة غير السليمة للمواد الكيميائية مع الاستمرار في نفس الوقت بالاستمتاع بمزايا تلك المواد الكيميائية التي تتحقق في حياتنا اليومية.

١٠ - تقدم التوقعات العالمية للمواد الكيميائية براهين تدل على أن تكاليف التراخي عن العمل التي يتحملها بلدُ ما نتيجة للنتائج السلبية للمواد الكيميائية والتي تقع على صحة الإنسان والبيئة تكون غالباً تكاليف تزيد كثيراً عن تكاليف الإقدام على اتخاذ الإجراءات للحيلولة دون وقوع تلك النتائج. وبالإضافة إلى ذلك، ذهبت تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أن الأمراض التي تسببها المواد الكيميائية تُسهم بـ ٢٥ بالمائة من العبء العالمي للمرض.

١١ - وقد اتاح الحوار الرفيع المستوى فرصة لاقتسام الأمثلة على كيفية اختلاف نظرة أصحاب المصلحة للتنفيذ الحالي للنهج الاستراتيجي، من حيث إبراز النجاحات ولكن أيضاً تحديد التحديات، وبذلك حدد الاتجاه الذي ينبغي أن يتحرك فيه النهج الاستراتيجي لمواجهة التحديات التي تكتنف غاية ٢٠٢٠.

باء - التحديات والفرص

تقليل المخاطر

١٢ - قدم برنامج البداية السريعة التابع للنهج الاستراتيجي دعماً للكثير من البلدان في جهودها الرامية لإعداد نُبذات وطنية عن إدارة المواد الكيميائية. وقد ثبت أن النُبذات الوطنية لإدارة المواد الكيميائية أنها

أدوات فعالة في الجهود الوطنية لوضع جدول أعمال ولتحديد الأولويات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وينبغي للدروس المستفادة من المشروعات حتى الآن أن تُتقاسم على نطاق واسع، سواء على المستوي العالمي أو الإقليمي، وذلك لدعم الإدارة السليمة للمواد الكيميائية على المستوى الوطني.

١٣ - وتحتاج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية إلى الدعم من جانب جميع أصحاب المصلحة في منطقة أو بلدٍ بل وتحتاج بصفة خاصة لأن تكون أولوية من الأولويات التي تحرص عليها الصناعة والحكومات. إلا أن القدرات تكون غير متوافرة غالباً في كل من الصناعة والسلطات التنظيمية مما يجعل إدارة المواد الكيميائية مبعثرة وغير فعالة.

١٤ - ومن بين المجالات التي يُسلط الضوء عليها بصفتها تحتاج إلى تدابير لهي استخدام أكثر المبيدات الزراعية خطورة، والتي لا يزال بعضُها مسموحاً باستعماله في بعض البلدان. وبصدد الإشارة إلى أن مبيدات الآفات لدى البلدان النامية هي أكثر المواد الكيميائية انتشاراً من حيث الاستخدام، فإن البعض يدعو إلى الحظر التدريجي لمبيدات الآفات الأكثر خطورة. وإنه باتخاذ إجراء ملموس بشأن عددٍ صغير من مبيدات الآفات الشديدة الخطورة وسحبها من الاستخدام يمكن تحقيق تغير إيجابي ضخم في التأثيرات الصحية والبيئية وبسرعة جداً.

جيم - المعارف والمعلومات

١٥ - إن تقاسم المعلومات وتعميق الوعي بشأن المواد الكيميائية (بما في ذلك استعمال مبيدات الآفات) ذو أهمية حاسمة على جميع المستويات فيما بين جميع أصحاب المصلحة، بما فيهم الجمهور العام، سواء كان ذلك لأغراض بناء القدرات، أو لتحديد المشاكل، أو لإدارة المخاطر أو لتعميق الوعي بالمخاطر المحتملة.

١٦ - إن المستهلكين، بصفة خاصة، يولون أنظارهم شطر الصناعة لكى تقوم بدورٍ إيجابي استباقي في تشجيع المنتجات البديلة وتقديم المعلومات عن المواد الكيميائية الداخلة في المنتجات. وثمة حاجة إلى تحسين تدفق المعلومات بشأن المواد الكيميائية الداخلة في المنتجات وذلك في القطاعات الرئيسية من أجل حفز النهوض بتصميم المنتجات، والتقليل إلى أدني حد من النفايات وتيسير الإدارة البيئية السليمة للمواد الكيميائية.

دال - الحوكمة

١٧ - إن التنفيذ الفعال للنهج الاستراتيجي ليحتاج إلى إدارة المواد الكيميائية طوال دورات حياتها وإلى إشراك جميع أصحاب المصلحة ذوى الصلة. وتم التأكيد على زيادة إشراك مستخدمي المواد الكيميائية الطرفيين في عملية النهج الاستراتيجي.

١٨ - وعلى الرغم من وجود اتفاق من جانب الجميع على أن النهج المتعدد أصحاب المصلحة للنهج الاستراتيجي يدعم حوكمة إدارة المواد الكيميائية عن طريق الارتقاء بالقدرات وبالإرشاد، وعلينا أن نمضي قُدماً في تعزيز وتشجيع التعاون الوطني بصفة خاصة ولكن علينا أيضاً أن ندعم ونشجع التعاون الإقليمي، والتعاون المشترك بين الأقاليم والدول. وتحقيقاً لهذا الغرض ينبغي تقديم الدعم إلى مشاركة متعددة القطاعات.

١٩ - وهناك، بصفة خاصة، دعوة إلى استخدام النهج الاستراتيجي لإشراك أصحاب المصلحة في مجال الصحة والزراعة والعمل في إدارة المواد الكيميائية بصورة أكثر فعالية.

٢٠ - ولبناء المزيد من جوانب التآزر في إدارة المواد الكيميائية، قد يكون من المفيد النهوض بالتعاون والتنسيق داخل البرنامج المشترك بين المنظمات للإدارة السليمة للمواد الكيميائية (IOMC) وذلك في جهوده إلى توفير دعم متماسك وشامل إلى البلدان أثناء سد احتياجاتها من أجل إدارة سليمة للمواد الكيميائية.

هاء - بناء القدرات والتعاون التقني

٢١ - إن السبيل الوحيد لتحقيق إدارة وطنية للمواد الكيميائية هو وجود هيكل حوكمة عامل وبنية أساسية قانونية وطنية ذات كفاءات كافية لدى كلٍ من السلطات والصناعة. إن تصنيع المواد الكيميائية واستخدامها لدى البلدان النامية، مع ذلك، آخذة في التزايد بدرجة كبيرة وهي أسرع بصورة ملحوظة من قدرة البلدان على نظم إدارة المواد الكيميائية لكي تستمر.

٢٢ - إن الحصول على الموارد التقنية والمالية الكافية لتنفيذ النهج الاستراتيجي لهو، لذلك تحدٍ كبير يواجه الكثير من البلدان، وبخاصة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال.

٢٣ - إن إدراج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في خطط التنمية الوطنية يمكن أن يساعد في التغلب على تحديات التمويل عن طريق اجتذاب الأموال وتيسير الحصول على الدعم لبناء القدرات على المستوى القطري. ويمكن لهذا الإدراج أيضاً أن يساعد في أن يصبح الأمان الكيميائي أولوية أعلى على المستوى الوطني.

٢٤ - وتأسيساً على نُهُج الإدراج أو الإدماج الناجحة التي نُفذت حتى الآن، فإنه يُنظر إلى زيادة بناء القدرات على المستوي الوطني لإدماج الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في خطط وعمليات التنمية الوطنية على أنها أمرٌ غاية في الأهمية.

٢٥ - وثمة جانب مهم آخر في هذه المسألة لهو الإرشاد وبناء القدرات بشأن الدور المتنامي للصناعات.

الاتجار الدولي غير المشروع

٢٦ - إن التخلص غير المشروع من النفايات والمبيدات الخطرة وتهريبها لا تزال مثارً للقلق، بالنسبة للكثير من البلدان، وبخاصة البلدان النامية. وتحتاج هذه المسألة إلى تناولها بواسطة تدابير وقائية فعالة متضمنة في الصكوك القانونية الدولية النافذة والمتجزرة في أنشطة بناء القدرات على المستوي القطري.

واو - ملاحظات ختامية

٢٧ - وبصدد استفادة الأمانة من المناقشة الثرية التي جرت أثناء الحوار الرفيع المستوي، طُلب إليها في تقرير الاجتماع بلورة اتجاه وتوجيهات شاملة تشتمل على بعض العناصر الملموسة، لتيسير تحقيق غاية ٢٠٢٠ المتمثلة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. ويحتاج مثل هذا الاتجاه والتوجيهات الشاملة لأن تُعني بالماضي وبالمستقبل. وينبغي أن تُصقل بتوجيهات من المكتب، وأن تتواصل مناقشتها في الاجتماعات الإقليمية ومن جانب الفريق العامل المفتوح العضوية وأن تُعرض على الدورة الرابعة للمؤتمر لإمكان بحثها.

٢٨ - إن الالتزام، والتعاون والوعي والملكية فيما بين جميع أصحاب المصلحة هو بمثابة المفتاح إلى تحقيق المستقبل الذي نبتغيه للإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

المرفق الرابع

تقرير بشأن أعمال فريق الاتصال المعني بالمسائل المالية

أعده الرئيسان المشاركان لفريق الاتصال

يعكس هذا الموجز مختلف الآراء التي تم الإعراب عنها من جانب المشاركين أثناء المناقشة التي جرت حول التمويل الطويل الأجل للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية وبشأن أهمية مشروع مقترح المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة بالنسبة لنهج متكامل لتمويل الإدارة السليمة للمواد الكيميائية والنفايات يصلح للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية، داخل فريق الاتصال المعني بالمساعدة المالية والتقنية للتنفيذ. وقد اجتمع فريق الاتصال الذي يشترك في رئاسته إلسا ميراندا (اندونيسيا) ودانيل زيجرر (سويسرا) عدة مرات أثناء الدورة الثالثة للمؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية الذي انعقد خلال الفترة من ١٧-٢١ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٢.

١ - مجالات التفاهم المشترك

إن مجالات الفهم المشترك التالية بين المشاركين في فريق الاتصال تمثل:

(أ) أنه ساد اتفاق بشأن الحاجة إلى تمويل طويل الأجل للنهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية يكون مستداماً، ومستقراً وكافياً وميسوراً.

(ب) ساد اتفاقٌ على أن الموارد الكلية لتنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية تحتاج إلى الزيادة.

(ج) ساد شعور مشترك بالضرورة الملحة للاستمرار في التمويل.

(د) اتفق الفريق في الرأي مع دعوة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة على تحقيق غاية ٢٠٢٠ بشأن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها ودورة حياة النفايات الخطرة بطرق تؤدى إلى تدنيتها للآثار الضارة الكبيرة التي تلحق بصحة الإنسان والبيئة.

(هـ) واتفق الفريق أيضاً مع دعوة مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة إلى التنفيذ الفعال وإلى تعزيز النهج الاستراتيجي، كجزء من نظام متين، ومتماسك، وفعال وكفؤ للإدارة السليمة للمواد الكيميائية طوال دورة حياتها.

(و) ساد اتفاق على إدراج النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية في حل تمويلي طويل الأجل.

(ز) ساد اتفاق مشترك بأن مشروع المقترح يحتاج إلى المزيد من الصقل في أجزاء منه وإلى التنقيح في أجزاء أخرى ويحتاج إلى المزيد من التشاور الواسع على المدخلات.

(ح) تم الإعراب عن قلق مشترك بشأن كيفية تخصيص الموارد لتمويل الالتزامات الملزمة قانوناً على عكس الالتزام الطوعي من داخل نهج متكامل طويل الأجل، وذلك لضمان أن تلقي الالتزامات الطوعية بموجب النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية تمويلاً كافياً.

(ط) عبر الكثيرون عن ضرورة توافر المزيد من التفاصيل بشأن جوانب الحوكمة لمجال التركيز المتكامل المقترح في مشروع مقترح المدير التنفيذي.

٢ – آراء وأفكار أخرى تم الإعراب عنها

تم الإعراب كذلك عن الآراء والأفكار التالية:

(أ) أوضح البعض أن النهج المتكامل فرصة لتوسيع قاعدة المانحين.

(ب) أُشير أيضاً إلى أن تمويل برنامج البداية السريعة يمكن أن يجتذب المزيد من التمويل من صندوق البيئة العالمي.

(ج) وأُشير كذلك إلى أن النهج المتكامل على النحو المقدم في مشروع مُقترح المدير التنفيذي قد يحتاج إلى هيئة إشراف أو هيئة داعمة، وأن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية يمكن اعتباره أنه ينهض بهذا الدور.

(د) أشار الكثيرون أن جوانب مشروع مقترح المدير التنفيذي يمكن قراءتها على أنها تعني ضمناً مشروطية الربط بين الوصول إلى التمويل الخارجي وبين الإدماج.

(هـ) سيقت إشارة مرجعية محددة لتوضيح أن التمويل الخارجي يشير تحديداً إلى تمويل خارجي *مخصص*.

(و) قدمت البلدان المتلقية تفصيلياً المزايا المحددة لنموذج برنامج البداية السريعة، بالنسبة لممارسات صندوق البيئة العالمي، بما في ذلك أن التمويل من صندوق البيئة العالمي يشترط التمويل المشترك، بينما لا يشترط ذلك برنامج البداية السريعة، وأن التمويل من صندوق البيئة العالمي يعتمد بدرجة أقل على الأولويات التي يضعها المتلقون أو حتى توجيهات مؤتمر الأطراف، أكثر مما يعتمد على مقرر مجلس صندوق البيئة العالمي وتحديد أولويات الجهات المانحة.

(ز) أقر الكثيرون بالجدوى المحتملة للوحدات الوطنية كآليات تنفيذ.

(ح) وأشير كذلك إلى أن آليات التنفيذ الوطنية يجب أن تُستكمل بآليات تنفيذية إقليمية.

٣ – قضايا ومجالات محددة لمواصلة التطوير و/أو التنقيح لمقترح المدير التنفيذي

وتم الإعراب عن الآراء والأفكار التالية بشأن قضايا ومجالات محددة لمواصلة تطوير و/أو تنقيح مقترح المدير التنفيذي:

(أ) أشار كثيرون إلى الحاجة إلى مواصلة تطوير أداء، وتمويل، واختصاصات الوحدات الوطنية.

(ب) ذكر كثيرون الحاجة إلى المزيد من التطوير بشأن الإدماج، بما في ذلك الوصف المحدد للأنشطة التي يستتبعها، لكي يعكس على نحو أفضل الأدوار والمسؤوليات على المستويين الوطني والدولي، ولتحسين التوازن بين أدوار ومسؤوليات البلدان، المتقدمة والنامية، وأن توسع أيضاً النطاق ليتجاوز مجرد تطوير التخطيط ليشمل على الإدماج في عمليات الميزانية.

(ج) ذكر كثيرون الحاجة إلى تنقيح المواضع التي تنطوي ضمنياً على الشَرْطية.

(د) وأشار كثيرون إلى أن توصيفات الأدوار والمسؤولية عن إشراك الصناعة تحتاج إلى التوسع فيها ومواضع أخرى أُثيرت بشأن الطموح في تجاوز الوضع الراهن.

(هـ) ساد إقرار عام بأن الأمر يحتاج إلى المزيد من تطوير جوانب الحوكمة.

المرفق الخامس

استراتيجية لتعزيز إشراك القطاع الصحي في تنفيذ النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية

أولاً – المقدمة

١ – إن النهج الاستراتيجي للإدارة الدولية للمواد الكيميائية هو إطار عالمي للسياسات يرمي إلى توجيه الجهود لتحقيق الغاية الواردة في خطة تنفيذ القمة العالمية للتنمية المستدامة والتي تقضى بأنه بحلول ٢٠٢٠، سوف يتم إنتاج واستخدام المواد الكيميائية بطرق تُدَني من التأثيرات الضارة الكبيرة على صحة الإنسان والبيئة. إن إشراك جميع القطاعات المختصة وأصحاب المصلحة هو أمر أساسي لتحقيق أهداف الاستراتيجية الجامعة للسياسات التابعة للنهج الاستراتيجي.

٢ – إن الإدارة السليمة للمواد الكيميائية وصحة البشر هما القضيتان الرئيسيتان في تحقيق التنمية المستدامة، بما في ذلك استئصال شأفة الفقر والقضاء على المرض والارتقاء بمستوى المعيشة والمحافظة عليه في البلدان التي تمر بجميع مستويات التنمية. ويُعنى القطاع الصحي بالتأثيرات الناجمة عن جميع المواد الكيميائية التي تَلْحق بصحة البشر بغض النظر عن القطاع الاقتصادي الضالع في ذلك (كالصناعة، والزراعة أو التعدين)، والمرحلة من دورة الحياة التي يحدث فيها التعرض (الإنتاج، والاستخدام أو التخلص). ويمكن للقطاع الصحي كذلك أن يساهم في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية في أنشطته الصحية الخاصة من أجل منع وقوع المشاكل البيئية والمهنية ومشاكل الصحة العامة التي تنجم عن مثل هذه الأنشطة.

٣ – وفي قراره ٨/٢، طلب المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية إلى أمانة النهج الاستراتيجي أن يطور، من خلال التشاور مع منظمة الصحة العالمية (WHO)، وفي حدود الموارد المتاحة، استراتيجية لتعزيز إشراك القطاع الصحي في تنفيذ النهج الاستراتيجي. وتمثل الاستراتيجية الحالية المرة الأولى التي يبحث فيها المؤتمر نُهُجاً قطاعية محددة ترمي إلى تحقيق أهدافه.

ثانياً – إعداد المشهد

٤ – تسهم المواد الكيميائية والصناعة الكيميائية مساهمة كبيرة في الاقتصاد العالمي، ومستويات المعيشة والصحة. وتشير الدلائل في الوقت الراهن إلى أن الصناعة العالمية للمواد الكيميائية سوف تواصل نموها الحثيث حتى عام ٢٠٣٠، مع استمرار الاتجاه نحو الاستخدام المتزايد وإنتاج المواد الكيميائية لدى البلدان النامية، وما يصاحب ذلك من إمكانات اتساع تأثيرات تلك المواد الكيميائية التي تلحق بصحة الإنسان. ويتمتع الإشراك المعزز للقطاع الصحي بأهمية حاسمة في منع حدوث مثل هذه التأثيرات.

ألف – تأثيرات المواد الكيميائية على صحة الإنسان

٥ – على الرغم من التقدم المحرز على طريق تحسين الإدارة السليمة للمواد الكيميائية خلال السنوات الأخيرة، ما فتئت الآثار الصحية للإدارة غير السليمة للمواد الكيميائية تمثل مثار قلق لدى معظم البلدان. وتشير تقديرات منظمة الصحة العالمية إلى أن ما يزيد على ٢٥ بالمائة من العبء العالمي للأمراض التي تصيب الإنسان يمكن عَزْوُهَا إلى عوامل بيئية من الممكن تفادي نشوئها، ومن بينها التعرض للمواد

الكيميائية.[١] وقدّرت دراسة مسحية نُظُمية أُجريت أخيراً لعبء الأمراض التي تُعزى إلى المواد الكيميائية في عام ٢٠٠٤ أن ٨,٣ بالمائة من العبء الإجمالي أو ٤,٩ مليون حالة وفاة و٨٦ مليون سنة عمرية معدلة بحسب الإعاقة (٥.٧ بالمائة من الإجمالي)، تُعزى إلى التعرض البيئي والمهني نتيجة الإدارة غير السليمة لمواد كيميائية منتقاة.[٢] غير أن حالات التسمم المميت غير المقصود تفتك بـ ٠٠٠ ٣٥٥ نسمة سنوياً، وأنه في البلدان النامية التي تشهد وحدها ثلثيْ هذه الوفيات، ترتبط عمليات التسمم تلك ارتباطاً قوياً بالتعرض المفرط، للمواد الكيميائية السمية ولإساءة استعمالها بما في ذلك مبيدات الآفات.[٣]

٦ - وعلى الرغم من حجم المعارف المتوافرة حالياً بشأن المواد الكيميائية التي تُثير جل القلق الصحي بين الجماهير،[٤] فإن المخاطر الصحية التي تُحدثها مثل هذه المواد الكيميائية (وتشمل الزئبق والرصاص)، لم يتم القضاء عليها بعد. ومن المقدر، مثلاً، أن التعرض للرصاص يؤدي إلى ٠٠٠. ٦٠٠ حالة جديدة من حالات القصور العقلي لدى الأطفال سنوياً.[٥] ولا يزال يتم الإبلاغ بصورة منتظمة عن الحوادث ذات صلة بالمواد الكيميائية والتي تنطوي على التأثيرات الصحية المحتملة العامة على الصعيد الدولي، وهي تشمل، في السنوات الأخيرة، إغراق النفايات السمية في كوت ديفوار، والتسمم الواسع النطاق ببروميد الصوديوم في أنغولا وتسمم السكان المحليين بالرصاص بدرجة كبيرة نتيجة لعمليات إعادة تدوير البطاريات في السنغال، ومن التعدين الحرفي للذهب في نيجيريا. ويمكن لمثل هذه الحوادث أن تؤثر على أداء القطاع الصحي نفسه في البلدان النامية ذات نظم الرعاية الصحية الهشة.

باء - تكوين القطاع الصحي

٧ - إن القطاع الصحي جزء من الاقتصاد الذي يتناول القضايا المرتبطة بالصحة في المجتمع. وهو يشمل كلاً من الطب الوقائي والعلاجي، وتنظيم توفير الخدمات الصحية، ووضع المعايير، ويشمل ذلك

---

(١) Annette Prüss-Ustün and Carlos Corvalán, *Preventing Disease through Healthy Environments: towards an estimate of the environmental burden of disease*, World Health Organization, 2006. Available from http://apps.who.int/bookorders/anglais/detart1.jsp?sesslan=1&codlan=1&codcol=15&codcch=680.

(٢) Annette Prüss-Ustün and others, "Knowns and unknowns on burden of disease due to chemicals: a systematic review", Environmental Health, vol. 10, No. 9 (2011) المتوافرة على www.ehjournal.net/content/10/1/9. وقد اشتملت تقديرات عبء المرض الذي يُعزى للمواد الكيميائية على تقديرات من المصادر التالية: المواد الكيميائية الداخلة في التسمم العرضي الحاد؛ والمواد الكيميائية الداخلة في حالات التسمم المهنية غير المقصودة؛ مبيدات الآفات الداخلة في الإصابات بالجروح التي يسببها الشخص لنفسه، والأسبست، ومسرطنات الرئة المهنية، والعوامل المرضية للدم الناتجة عن المهنة، والجسيمات المهنية وملوثات الهواء خارج الدور، وملوثات الهواء داخل الدور، نتيجة لاحتراق الوقود الصليب؛ والدخان المستعمل والرصاص والخارصين في مياه الشرب. وقد أُتيحت هذه الوثيقة للمؤتمر برسم SAICM/ICCM.3/INF/13.

(٣) منظمة الصحة العالمية، العبء العالمي للأمراض: ٢٠٠٤ استكمال ٢٠٠٨. ويمكن الاطلاع عليها على www.who.int/healthinfo/global_burden_disease/GBD_report_2004update_full.pdf.

(٤) منظمة الصحة العالمية (*الوقاية من الأمراض عن طريق البيئات الصحية: الحاجة إلى اتخاذ إجراءات بشأن المواد الكيميائية التي تُثير جُل القلق على صحة الجماهير*، ٢٠١٠ وهي متوافرة على www.who.int/ipcs/features/10chemicals_en.pdf.

(٥) Annette Prüss-Ustün and others, "Knowns and unknowns on burden of disease due to chemicals: a systematic review", Environmental Health, vol. 10, No. 9 (2011).

الجمهور، والصحة المهنية والبيئية، وإنتاج العقاقير والرقابة على توزيعها. ويشمل هذا القطاع منظمات ذات مكونات عامة، وخاصة، وطوعية، وتقليدية وغير نظامية.

٨ - ويمكن تعريف القوى العاملة في القطاع الصحي بأنها جميع أولئك المشتغلين بأنشطة ترمي أولاً إلى النهوض بالصحة[٦]. أما المهن المرتبطة بالصحة فتشمل الأطباء، ومهنيي التمريض والتوليد، والمهنيين التقليديين ومهنيي الطب التكميلي، وممارسي الطب الثانويين، وأطباء الأسنان، والصيادلة ومهنيي الصحة البيئية والمهنية والنظافة العامة، وأطباء الأذن ومعالجي عيوب الكلام، والعاملين (أو العمال) في الحقل الاجتماعي والمجتمعات المحلية، وفنيي المختبرات الطبية ومختبرات علم الأمراض. ويمكن أيضاً وجود القوى العاملة في القطاع الصحي خارج الصناعة التقليدية للعناية الطبية في شكل، مثلاً، الأطباء العاملين لحساب شركات خاصة أو المحاضرين في الجامعات والباحثين.

٩ - وتمثل الرابطات المهنية جزءً مهماً من القطاع غير الحكومي، كما تمثل مصالح العاملين في القطاع الصحي مثل الممرضات، والقابلات، وأخصائي النظافة الصحية المهنية، والممارسين العامين والأخصائيين الطبيين. ويتمتع المهنيون الأكاديميون والقائمون بالتدريس بدور مهم أيضاً حيث أنهم يُجرون الأبحاث ذات الصلة بالسمية وبالصحة المهنية والعامة بالإضافة إلى تدريب القوى العاملة التي ستعمل مستقبلاً في مجال الرعاية الطبية.

١٠ - تلعب وزارات الصحة دوراً توجيهياً وتؤدى دوراً رئيسياً في صياغة السياسات، ووضع المعايير لتأدية الخدمات وحماية الصحة العامة. وتوجد المؤسسات المتخصصة ووكالات الصحة العامة والمهنية في الكثير من البلدان، وتقوم بإجراء البحوث، ورصد المختبرات، والأغذية، والعقاقير ومهام استشارية خاصة بالسلامة الكيميائية، تشمل تقييم المخاطر، وكذلك مهام متصلة بمراقبة الصحة العامة والمهنية والإدارة السليمة للمواد الكيميائية في أماكن العمل والبيئة المحيطة.

١١ - ومنظمة الصحة العالمية هي الوكالة الرائدة في مجال الصحة داخل منظومة الأمم المتحدة. وتنهض منظمات دولية عديدة أخرى بمهام ومصالح متصلة بالصحة، وهي تشمل منظمة العمل الدولية، التي تُعنى بالقضايا ذات الصلة بالعمل؛ ومنظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة، التابعة للأمم المتحدة التي تُعني بالأمن الغذائي؛ ومنظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، التي تُعني بأداء النظم الصحية. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الذي يعنى بالصحة والتنمية؛ وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، الذي يُعنى بالصحة والبيئة وبالروابط بينها؛ وصندوق الأمم المتحدة للطفولة، الذي يُعنى بالتنمية وبالقضايا الإنسانية ذات الصلة بالأطفال؛ والبنك الدولي، الذي يُعنى بالمساعدة الإنمائية ذات الصلة بالصحة. وقد درست جمعية الصحة العالمية، التي تحكم عمليات منظمة الصحة العالمية، قضايا متصلة بالمواد الكيميائية وكذلك النهج الاستراتيجي أثناء عدد من دوراتها السنوية، واعتمدت قرارات تتعلق بالإدارة السليمة بيئياً للنفايات وبمبيدات الآفات المتقادمة والمواد الكيميائية في ٢٠١٠.[٧]

(٦) منظمة الصحة العالمية، إحصاءات الصحة العالمية، ٢٠١٠ وهى متوافرة على العنوان الالكتروني www.who.int/whosis/whostat/2010/en/index.html.

(٧) قرارات الجمعية العامة للصحة العالمية ٦٣.٢٦ بشأن تحسين الصحة عن طريق الإدارة السليمة لمبيدات الآفات المنتهية الصلاحية والمواد الكيميائية المنتهية الصلاحية الأخرى، وقرار الجمعية العامة للصحة العالمية ٦٣-٢٥بشأن تحسين الصحة عن طريق الإدارة الآمنة والسليمة بيئياً للنفايات. وهما متاحان على http://apps.who.int/gb/or/e/e_wha63r1.html.

جيم – أدوار ومسؤوليات القطاع الصحي في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية

١٢ – إن الأدوار والمسؤوليات الرئيسية التي يضطلع بها القطاع الصحي في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية يمكن تلخيصها على النحو التالي:

(أ) تلافى الطوارئ الكيميائية وإدارتها، ويشمل ذلك بتوفير العلاج الطبي للمتضررين؛

(ب) تجميع الدلائل السريرية والبحثية عن المخاطر الكيميائية وإعلام صانعي القرارات والجمهور بها؛

(ج) العمل مع القطاعات الأخرى لمناصرة التدابير التي تُتخذ بشأن المواد الكيميائية والبدائل الأكثر أماناً؛

(د) زيادة الوعي بسلامة المواد الكيميائية مع التشديد بصفة خاصة على حماية فئات السكان المعرضين؛

(هـ) تقييم تأثير سياسات إدارة المواد الكيميائية من خلال الرصد والتقييم، التي تشمل الرصد الأحيائي والرقابة الصحية؛

(و) التشارك في المعارف والمشاركة في الآليات الدولية وذلك لحل المشاكل ذات الصلة بالمواد الكيميائية.

١٣ – وفي بعض الأدوار آنفة الذكر، كتلك الأدوار المتعلقة بحالات الطوارئ وحوادث التسمم، يمثل الاستعداد والاستجابة من جانب القطاع الصحي مكوناً شديد البروز من مكونات ترتيبات إدارة المواد الكيميائية الوطنية. ومن الأدوار الأقل بروزاً وإن كانت تتمتع بأهمية متساوية لهو دور القطاع الصحي في منع، وتشخيص الأمراض وعلاجها واستعمال المعارف المتوافرة حالياً لفهم وللتعامل مع آثار التعرض للمواد الكيميائية بصورة أفضل. ويتمتع ذلك بأهمية خاصة نظراً لأن نتائج التعرض للمواد الكيميائية قد لا تظهر على السطح بصورة فورية، مثلما هو الحال في حالات التعرض المزمن لبعض المواد الكيميائية في الوقت الذي يمكن فيه للأثرٍ المسبب أن يتحدد فقط في غالب الأحيان بعد إجراء فحوصات وبائية، وسريرية، وسمية أو تحليلية. وتمثل مبيدات الآفات المنتهية الصلاحية والمواد الكيميائية الأخرى التي لم تعد تستخدم تهديداً دائماً وزاحفاً يتمثل في التلوث. إن تقييم الآثار الصحية لمثل هذه الأوضاع عن طريق الرصد والتقييم، بما في ذلك الرصد الأحيائي والرقابة الصحية، يلعب دوراً مهماً في حماية الفئات السكانية المعرضة وحماية الأجيال المقبلة. ويشارك القطاع الصحي أيضاً في البحوث القائمة على الملاحظة والتجربة.

١٤ – إلا أن المعارف وحدها لا تكفي، وهناك مجال لأن يلعب هذا القطاع دوراً أقوى في مناصرة التدابير التي تتخذ بشأن المواد الكيميائية والبدائل الأكثر أماناً، ومن بينها تنفيذ الصكوك القانونية والمعايير والسياسات والامتثال لها. وفي كثير من البلدان، يمثل تأثير المواد الكيميائية على الصحة قلقاً بيئياً ذا أولوية بالنسبة للجمهور العام. ونظراً للوضع المبني على الثقة الذي يتمتع به الأطباء والممرضات وبقية عمال المجتمع الصحي، فإن قوة العمل لدى القطاع الصحي تحتل مكانة رئيسية في الاتصالات الموثوق بها مع الجمهور.

١٥ – وبالإضافة إلى التعامل مع التأثيرات الضارة للمواد الكيميائية التي تنشأ عن الأنشطة التي تجري في قطاعات اقتصادية أخرى، فإن القطاع الصحي يمثل مُستعمِلاً كبيراً للمواد الكيميائية في قطاع الرعاية

الصحية وإدارة مرافق الرعاية الصحية. ويمكن أن تشتمل مثل هذه المواد الكيميائية على مبيدات الحيويات والمطهرات والمعقمات ومبيدات الآفات الأخرى الرامية إلى مكافحة الآفات داخل الموقع، وعوامل التنظيف، والمواد الكيميائية الموجودة داخل الأدوات الطبية (مثل الترمومترات والأدوات الإلكترونية)، والمواد الصيدلانية ومبيدات الآفات التي تستعمل في مكافحة ناقلات الأمراض مثل الملاريا. وقد دلت البحوث الأخيرة على أن العاملين في القطاع الصحي قد يكونون أكثر تعرضاً من الجمهور العام لمخاطر المواد الكيميائية التي تستخدم في أماكن عملهم. فقد أفادت التقارير مثلاً عن أن العاملين في القطاع الصحي لديهم أعلى معدل من الربو بين البالغين من بين جميع الفئات المهنية الرئيسية بحيث يكونون معرضين لخطر أكبر، وهو حدوث أمراض مزمنة لأجهزتهم التنفسية.[٨] إن هذا القطاع عن طريق تعامله مع التعرض الكيميائي في أوضاع الرعاية الصحية يمكن للقطاع الصحي أن يطبق عملياً وبشكل نشط ممارسات الإدارة السليمة للمواد الكيميائية وأن يغتنم فرصة هامة في التدخل بصورة أفضل والقيادة بالقدوة.

ثالثاً – التحديات والفرص

١٦ – يبدو أن الكثير من العوامل التي تؤثر في مستوى إشراك القطاع الصحي في تنفيذ النهج الاستراتيجي تنبثق من عدم وجود لغة مشتركة، وإدراك المكاسب المتبادلة والتشارك في ملكية القضايا ذات الأولوية في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. وعلى الرغم من وجود الكثير من الأمثلة الإيجابية على الإشراك، فإن مستوى أعلى وأكثر اتساقاً من الإشراك أمر ممكن، وهناك شعور مسيطر بين أفراد القطاع الخاص بأن النهج الاستراتيجي هو إطار للسياسات البيئية، كما تدلل على ذلك حقيقة أن القطاع البيئي له تمثيل قوي للغاية في الترتيبات المؤسسية للنهج الاستراتيجي. ولتوفير السياق لهذه الاستراتيجية، نورد فيما يلي التحديات والفرص الرئيسية التي تواجه القطاع الصحي في هذا الصدد.

ألف – المستوى الحالي للمشاركة في قضايا المواد الكيميائية

١٧ – على الرغم من وجود قدر من الإشراك لعدد من منظمات القطاع الصحي في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، فإن من المرغوب فيه ومن الممكن تحقيق مستوى أعلى بكثير وأكثر اتساقاً لهذا الإشراك. ومن بين الأمثلة الناجحة على الإشراك: الدعوة إلى استبعاد الزئبق من الأدوات الطبية، ودور قطاع الرعاية الصحية في النهوض بإدارة نفايات الرعاية الصحية، وإشراك أطباء الأطفال، والممارسين العامين، والممرضات، والقابلات والمؤسسات ذات الصلة بالصحة في المبادرات الرامية إلى مواجهة الآثار السلبية المحتملة للعوامل البيئية التي تلحق بصحة الأطفال.

١٨ – ويشارك القطاع الصحي بالدرجة الأولى في قضايا المواد الكيميائية من خلال أنشطة تقليدية برامجية كتلك المتصلة بالأمن الغذائي، والصحة المهنية، ونوعية مياه الشرب، وتلوث الهواء. ومع ذلك فلا يُنظر بقوة إلى هذه الأنشطة كجزء من جدول أعمال المواد الكيميائية الدولية، لها في غالب الأحيان أُطُرها المتخصصة للقيام بالعمل. ثم أن معظم التشريعات التي تتحكم في المواد الكيميائية توجد خارج اختصاص هذا القطاع. وفضلاً عن ذلك، نُفِذَتْ العديد من الأطر والاتفاقات الوطنية والإقليمية والدولية لإدارة المواد الكيميائية

(٨) Pia Markkanen and others, *Cleaning in healthcare facilities: reducing human health effects and environmental impacts*. April 2009. Health Care Research Collaborative. Available from www.noharm.org/us_canada/reports/2009/apr/rep2009-04-20.php.

على أساس تجزيئي مما يجعل من الصعب على القطاع أن يواكب المتطلبات والفرص التي تمكنه من المساهمة، وخلق إمكانية ازدواج القضايا المهمة أو تجاهلها.

١٩ - تتمتع بعض أجزاء هذا القطاع ذي النفوذ بقدرات كبيرة في تعميق المشاركة. فمثلاً، توجد للمجموعات المهنية كالأطباء، والممرضات، وفنيي الصحة المهنية وأخصائي النظافة العامة الصناعية رابطات مهنية بارزة، تتمتع بسلطة كبيرة وتحظى باحترام الجماهير وتتيح فرصاً طيبة في الترويج وفهم النهج الاستراتيجي.

باء - مزايا الإشراك

٢٠ - إن المؤتمر الدولي المعني بإدارة المواد الكيميائية هو منبر دولي ذو مصداقية يُركز على تحقيق غاية ٢٠٢٠ بشأن المواد الكيميائية الواردة في خطة تنفيذ القمة العالمية للتنمية المستدامة. ولا يزال تحقيق هذه الغاية يمثل تحدياً لجميع البلدان. إن اتساع وتعقد قضايا المواد الكيميائية، وإمكانية تفتت الجهود على المستويات الوطنية والإقليمية والعالمية، والحاجة المحددة لبناء قدرات تعمل بقوة لصالح الاستخدام الكامل للمؤتمر لبناء وتعزيز مستوى أقوى من التعاون المشترك بين القطاعات.

٢١ - وتشمل المزايا المحتملة لمثل هذا التعاون الوعي الزائد بالقضايا التي تواجه القطاعات المختلفة، والحوار المحسّن، والتشارك في الخبرات والمعلومات، وتطوير إجراءات وقدرات مشتركة. كما أن تحسين الوصول المشترك إلى الموارد المالية المتاحة أمر أساسي لتشجيع التعاون وتعضيده. وهناك اهتمام بصفة عامة بتحسين وتوثيق و/أو تحقيق التواصل لمزايا التعاون المشترك بين القطاعات وذلك لضمان وجود إدراك، ومشاركة ودعم على نطاق أوسع. ومن المحتمل أن يكون ذلك مفيداً بصفة خاصة للقطاعات غير الممثلة تمثيلاً كاملاً تقريباً، مثل القطاع الصحي الحكومي. ومما يحد من الإشراك في غالب الأحيان عدم وجود الإدراك والفهم للنهج الاستراتيجي كإطار طوعي لاتخاذ التدابير. كما أن العديد من المبادرات الحالية للنهج الاستراتيجي، كتلك الرامية إلى إدماج المواد الكيميائية في جداول الأعمال الإنمائية الوطنية والمساهمة في تحقيق الغايات الإنمائية للألفية وبرنامج البداية السريعة التابع للنهج الاستراتيجي، لا يزال يتوجب استغلالها بالكامل وتحقيق مزاياها المحتملة الكبيرة بالنسبة للقطاع الصحي على الرغم من ذلك.

جيم - مؤسسات النهج الاستراتيجي

٢٢ - إن القطاع البيئي ذا الصلة بالحكومات هو أقوى القطاعات من حيث الوجود التمثيلي القوي في الإطار المؤسسي للنهج الاستراتيجي. وتشير تقديرات أجرتها الأمانة إلى أن أكثر من ٨٠ بالمائة من مراكز الاتصال الوطنية التابعة للنهج الاستراتيجي موجودة داخل وزارات البيئة، وأن المشاركين في مفاوضات المؤتمرات وفي الاجتماعات الإقليمية ينتمون أساساً إلى هذا القطاع.[٩] إن ترتيبات التنسيق الوطنية الفعالة الموضحة في الفقرة ٢٣، من الاستراتيجية الجامعة للسياسات، لها مع ذلك أهمية حاسمة في تمكين مشاركة جميع القطاعات ذات الصلة، بما في ذلك القطاع الصحي؛ في الحصول على تفهم أكبر للأدوار والمسؤوليات التي تضطلع بها القطاعات المختلفة؛ وفي استغلال مواطن القوة النسبية، وفي تيسير دور مراكز الاتصال الوطنية. وفى بعض البلدان، أدت الصعوبات لتحديد الاتصالات ذات الصلة القطاع الصحي إلى إعاقة

(٩) SAICM/Health.1/INF/4 متوافرة على العنوان الالكتروني www.saicm.org.

إنشاء اتصالات عبر قطاعية. وفضلاً عن ذلك، لا يزال هناك عدد من منظمات القطاع الصحي الرئيسية، وهي هيئات غير حكومية وهيئات مهنية بالدرجة الأولى، لم تُعين بعد نقطة اتصال بالنهج الاستراتيجي.

دال – أولويات النهج الاستراتيجي ذات الصلة بالصحة

٢٣ – وكجزء من تطوير النهج الاستراتيجي، قامت أمانة منظمة الصحة العالمية بتنسيق تعريف أولويات القطاع الصحي ذات الصلة، التي تشمل: تحسين القدرات على الوصول إلى المعارف العلمية وتفسيرها وتطبيقها؛ وتجسير ثغرات المعارف العلمية؛ وتطوير واستخدام وسائل مُنسقة لتقييم المخاطر الكيميائية؛ وتطوير طرق أفضل لتحديد آثار المواد الكيميائية على صحة البشر، وتحديد الأولويات لاتخاذ الإجراءات بشأنها، واكتشاف المواد الكيميائية، ولرصد التقدم الذي يُحرزه النهج الاستراتيجي؛ وبناء قدرات البلدان للتعامل مع حوادث التسمم والحوادث الكيميائية؛ وتطوير استراتيجيات موجهة تحديداً إلى صحة الأطفال والعمال؛ وتشجيع البدائل للمواد الكيميائية الثابتة والمرتفعة السمية. وهذه الأولويات هي ضمن الأولويات التي تشتمل عليها خطة العمل العالمية التابعة للنهج الاستراتيجي في مجالات العمل بشأن حماية صحة الإنسان، والأطفال والسلامة الكيميائية والصحة والسلامة المهنيتينْ.[١٠] ومن غير المعروف إلى أي مدى يتم إدماج هذه الأولويات وغيرها ذات الصلة بالقطاع الصحي في خطط تنفيذ النهج الاستراتيجي.

هاء – إصلاح وتطوير القطاع الصحي

٢٤– تلتزم وزارات الصحة التزاماً قوياً بالرعاية الصحية الأولية كأساس للإصلاح القطاعي، ولتحقيق الغايات الإنمائية للألفية وذلك بتركيزها على استئصال شأفة الفقر، وجوانب عدم المساواة الأخرى ذات الصلة بالصحة. إن الأمن الصحي، وبصفة خاصة الإدراك المتزايد لضرورة إيجاد الرد الفعال على التهديدات الدولية للصحة العامة، تُشكل الأساس الذي تنبني عليه الجهود لتنفيذ النظم الدولية المنقحة للصحة.[١١] وهذه النظم التي دخلت حيز النفاذ في ٢٠٠٧ بعد اعتماد النهج الاستراتيجي، هي صك دولي مُلزِم قانوناً ذو أهمية بالنسبة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية. ولا تتعامل هذه النظم فقط مع حالات تفشي الأمراض الحالية والناشئة فحسب بل وأيضاً مع الحوادث الكيميائية العابرة للحدود الوطنية. ويجري اتخاذ أنشطة بناء القدرات من جانب وزارات الصحة في سياق تنفيذ هذه النظم المنقحة، وكفالة وجود كفاءات في عدد من المجالات الرئيسية، بما في ذلك تحسين التأهب لحالات الطوارئ، والإنذار والاستجابة، وتعزيز القدرات المختبرية؛ وتحسين تنسيق عمليات التفتيش في مطارات، وموانئ ومعابر أرضية معينة؛ والنهوض بالقدرات الوطنية للرقابة على الأوبئة، وتقييم المخاطر والاتصال. ولمثل هذه الأنشطة القدرة على تعزيز التنسيق بين القطاع الصحي والقطاعات الأخرى المشارِكة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

واو – المبادرات الإقليمية المعنية بالصحة والبيئة

٢٥ – والكثير من وزارات الصحة والبيئة ملتزمة الآن بالفعل بالتعامل بصورة مشتركة مع التأثيرات البيئية على الصحة. إن الإجراءات الرامية إلى تكثيف التعاون بين وزارات الصحة والبيئة، بما في ذلك تحديد

(١٠) خطة العمل العالمية للنهج الاستراتيجي: مجالات العمل بشأن حماية صحة الإنسان (الأنشطة ٢–٦)، الأطفال والسلامة الكيميائية (الأنشطة ٧–١٠)، والصحة المهنية والسلامة (الأنشطة ١١–٢١).

(١١) منظمة الصحة العالمية، *النظم الدولية للصحة* (٢٠٠٥). متوافر على www.who.int/ihr/9789241596664/en/index.html.

مجالات الأولوية المشتركة، وتنفيذ خطط العمل الوطنية المعنية بالبيئة والصحة، والاتفاق على الأنشطة المحددة المتداعمة تبادلياً تمثل السمة التي تَسِمُ عدداً من المبادرات الإقليمية المعنية بالصحة والبيئة.

٢٦ - كان إعلان ليبرفيل المعني بالصحة والبيئة في أفريقيا، الذي اعتمد في ٢٠٠٨ أثناء المؤتمر الأول المشترك بين الوزارات بشأن الصحة والبيئة في أفريقيا حافزاً لتجديد الالتزام السياسي لعملية تحفيز السياسات، والتغيرات المؤسسية والاستثمارية الضرورية لتقليل التهديدات البيئية المحدقة بالصحة. أما في أوروبا والأمريكتين، فطالما كانت المبادرات الإقليمية المعنية بالصحة والبيئة هي صميم الحركة الرامية إلى معالجة الآثار السلبية للعوامل البيئية على صحة الأطفال. وفي جنوب شرق آسيا وشرقها، ركزت العمليات الوزارية الإقليمية ذات الصلة المعنية بالصحة والبيئة على تقاسم المعلومات والبيانات المتعلقة بتأثيرات المواد الكيميائية والنهوض بالمعارف التقنية وبالمهارات بين البلدان الأعضاء، وذلك لتحسين تقييم مخاطر المواد الكيميائية وإدارتها. وأثناء المؤتمر الوزاري الخامس المعني بالبيئة والصحة، اعتمد الوزراء والممثلون الأوربيون إعلان بارما المعني بالبيئة والصحة،[١٢] مؤكدين مرة أخرى على الالتزام بالتصدي للتحديات الرئيسية التي تواجه البيئة والصحة ودفع أولويات جديدة إلى المقدمة. ولا يزال يتوجب القيام بالمزيد من استكشاف الصلات بين النهج الاستراتيجي وتلك المبادرات الإقليمية المتعلقة بالصحة والبيئة.

زاي - القدرات في القطاع الصحي

٢٧ - تناصر منظمة الصحة العالمية تعزيز النظم الصحية على المستوى العالمي، وذلك كاستجابة بصفة خاصة لمظاهر الإجحاف في مجال الصحة في جميع أنحاء العالم. إن حالات النقص المزمن في عدد العاملين بالقطاع الصحي لدى الكثير من البلدان يعني أن القدرات اللازمة للعمل في مجال إدارة المواد الكيميائية ليست بالقدر الأمثل. وعلى المستوى الوطني، يمكن للوزارات والقطاعات الأخرى الموجودة خارج القطاع الصحي أن تضطلع بدور مهم في الدعوة إلى تعزيز قدرات القطاع الصحي طبقاً للأدوار والمسؤوليات المعّرفة والمتعلقة بأمان المواد الكيميائية. ويمكن لاحتياجات بناء القدرات في القطاع الصحي، من حيث تولي أدواره ومسؤوليته المحددة له فيما يتصل بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية أن تخضع للمزيد من التقييم. ومن المفترض غالباً أن المهارات اللازمة لتولي مثل هذه الأدوار موجودة الآن بالفعل، وإن كانت الدلائل تشير إلى غير ذلك. فمثلاً، على الرغم من أن الممرضات يمثلن أكبر مجموعة من مهنيي الصحة، وأول نقطة اتصال بل وغالباً ما يكُنّ نقطة الاتصال الوحيدة بالنسبة للعديد من الأفراد مع القطاع الصحي، فإن معظمهن لم يتلقين تدريباً نظامياً في الصحة المهنية أو البيئية.[١٣] إن الثقة التي يوليها الجمهور للمهنة الطبية في الإجابة عن الأسئلة المتعلقة بصحته قد تتعارض أيضاً مع قلة التدريب في مجال الصحة المهنية والبيئية بما في ذلك في المناهج الدراسية للكثير من المدارس الطبية. كما أن عدم وجود مراكز إعلام أساسية متعلقة بالسموم وهو الأمر الموثق جيداً وعدم وجود مختبرات تحليلية في الكثير من المناطق يمثل مزيداً من الدلائل على أن قدرة القطاع الصحي بالنسبة لإدارة المواد الكيميائية تحتاج إلى التعزيز.

(١٢) متوافرة على العنوان: www.euro.who.int/__data/assets/pdf_file/0011/78608/E93618.pdf.

(١٣) Leyla Erk McCurdy and others, "Incorporating environmental health into paediatric medical and nursing education", *Environmental Health Perspectives*, vol. 112, No. 17 (2004), pp. 1755–1760.

رابعاً – أهداف ومرامي الاستراتيجية

٢٨ – الهدف الرئيسي للاستراتيجية هو توفير نهج حكومي دولي متفق عليه لتعزيز إشراك القطاع الصحي في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية وبذلك يمكن زيادة احتمالات أن تُستَخدم وتُنتَج المواد الكيميائية بحلول ٢٠٢٠ بطرق تؤدي إلى تدنية الآثار السلبية الكبيرة التي تقع على صحة البشر والبيئة.

٢٩ – وتدعم هذه الاستراتيجية الاستراتيجية الجامعة للسياسات، وبخاصة الفرع السابع المعني بتنفيذ وحصر التقدم، وذلك لزيادة التوعية بالتحديات والفرص التي تواجه القطاع الصحي في مجال الإدارة السليمة للمواد الكيميائية، وبالتركيز على عدد من التدابير التي من شأنها أن تسهل توسيع دائرة انخراط القطاع الصحي في تنفيذ النهج الاستراتيجي.

٣٠ – ولهذه الاستراتيجية ستة أهداف محددة هي:

(أ) تنمية اهتمام أعمق بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية فيما بين أصحاب المصلحة في القطاع الصحي، وبناء قدراتهم على اتخاذ تدابير وقائية، وبخاصة عن طريق زيادة كم المعلومات التي توزع على هذا القطاع ونوعيتها وأهميتها بشأن جوانب الصحة البشرية في إدارة المواد الكيميائية؛

(ب) الإشراك النشط للقطاع الصحي في زيادة حجم المعلومات المتوافرة وتحسين نوعيتها وأهميتها بشأن تأثيرات المواد الكيميائية على صحة البشر، بما في ذلك عن طريق تقييم المخاطر؛

(ج) تعزيز قدرات القطاع الصحي للنهوض بالأدوار والمسؤوليات المنوطة به في إدارة المواد الكيميائية؛

(د) تحسين التشاور، والاتصال والتنسيق مع القطاعات الأخرى، وزيادة عدد التدابير المشتركة على المستويات القطرية والإقليمية والدولية؛

(هـ) ضمان الاستخدام الفعال للموارد المتاحة حالياً، بما في ذلك المنظمات والأموال، واجتذاب الموارد الإضافية حسب الاحتياج؛

(و) تعزيز التنسيق، والقيادة واتخاذ التدابير المتماسكة من جانب الوكالات الدولية، ومن بينها وكالات الأمم المتحدة، وأمانات الاتفاقيات المختصة، ووكالات التمويل المتعددة الأطراف ومصارف التنمية الإقليمية فيما يتعلق بتنفيذ القطاع الصحي للنهج الاستراتيجي.

خامساً – المبادئ الهادية

٣١ – ويستعمل مصطلح ''إشراك'' في الاستراتيجية ليحمل معنى مستوى المشاركة، والملكية والضلوع. وهكذا يمكن النظر إلي الإشراك على أنه عملية انتقال سلس يتحرك فيه الأفراد أو الجماعات من الإدراك الأساسي إلى المشاركة والتدابير الشخصية والمهنية والمؤسسية. كما أن أعلى مستوى من الإشراك المتعدد القطاعات يمكن وصفه كتدبير مشترك وكصنع قرارات مع أصحاب المصلحة الآخرين في النهج الاستراتيجي. وبصفة عامة، يمكن للشراكات والتحالفات وخطط العمل المشتركة أن تنبثق غالباً عن مثل هذا المستوى من الإشراك.

٣٢ – وهناك عدد من المبادئ الهادية والاعتبارات التي ساعدت في تطوير الاستراتيجية كان أهمها الحاجة إلى التركيز على منع وقوع آثار صحية بشرية من جراء استعمال المواد الكيميائية حالياً وفي المستقبل، وضرورة

إرساء التدابير الاستراتيجية بصورة راسخة على الأدلة المتوفرة، والاستفادة من الفهم العلمي وتعزيز هذا الفهم للروابط بين حالات التعرض البيئي والآثار على الصحة البشرية، وضرورة مشاركة وحماية المجموعات المعرضة، مثل النساء والأطفال، وكبار السن، والسكان الأصليين والمجموعات المحرومة اجتماعياً واقتصادياً، بما في ذلك عن طريق التوفير العادل للمعلومات الميسورة الفهم.

٣٣ - وتشمل المبادئ الهادية الاعتبارات الهامة الأخرى في تطوير الاستراتيجية تعزيز التناسق والتماسك، والاستفادة من قوة السياسات والالتزامات والعمليات القائمة وتعزيزها وتشجيع خلق قدر أوثق من التنسيق والتعاون بين أصحاب المصلحة في إطار عمل متقاسم، وضرورة أن تحترم الاستراتيجية خبرة كل بلد منفذ، وقدراته وأولوياته وتنوعه، والاعتراف بما لكل واحد من أصحاب المصلحة على اختلافهم من رسالات، وخبرات ومنظورات وقدرات.

٣٤ - نظراً لأن النهج الاستراتيجي يشتمل على أحكام تقضي بحماية صحة الإنسان وأن خطة العمل العالمية تشمل جميع أولويات القطاع الصحي التي جرى تحديدها أثناء تطوير النهج الاستراتيجي، فليس من بين أغراض هذه الاستراتيجية إفراد تدابير إضافية في هذا المجال، وإنما هدفها هو التركيز على تدابير إذا لقيت التشجيع، يكون من شأنها أن تحقق قدراً أكبر من الانخراط والمشاركة من جانب القطاع الصحي. وتحقيقاً لهذا الغرض، تستند الاستراتيجية إلى فهم الأدوار والمسؤوليات الرئيسية للقطاع الصحي، وتحديد أصحاب المصلحة غير الممثلين أو الممثلين بدرجة غير كافية، وإيجاد سبل زيادة مكامن القوة الطبيعية لدى القطاع الصحي، وبلورة فهم مشترك لمزايا النهج الاستراتيجي.

٣٥ - ويشتمل الجمهور المستهدف للاستراتيجية على الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية والمنظمات غير الحكومية التي تتحمل بصورة جماعية مسؤولية تنفيذ النهج الاستراتيجي.

سادساً - الأنشطة

٣٦ - يرد فيما يلي وصف للأنشطة التي يمكن الاضطلاع بها طوعياً لتحقيق أهداف الاستراتيجية. وقد تم تجميعها حول ستة موضوعات أساسية للاستراتيجية الجامعة للسياسات هي: زيادة الوعي؛ والاستفادة من الشبكات القائمة للقطاع الصحي؛ وتمكين حلقات الاتصال التابعة للنهج الاستراتيجي؛ وخلق أوضاع صحية للرعاية الصحية؛ وتعزيز التدريب المهني والتنمية؛ وزيادة التدابير المشتركة بين القطاعات.

ألف - زيادة الوعي

٣٧ - تركز الأنشطة في هذا الجزء على أهمية أهداف الاستراتيجية الجامعة للسياسات ذات الصلة بالمعارف والمعلومات، وخصوصاً الفقرة ١٥ (ب) '١' والتي تهدف إلى ضمان أن تكون المعلومات عن المواد الكيميائية متوفرة، وفي المتناول، ويسيرة الاستخدام، وكافية ومناسبة. فالقطاع الصحي قطاع متنوع بطبيعته إلى حد أن عدداً من الأنشطة المحددة ستكون ذات فائدة في هذا المجال.

١ - التصنيف النوعي للقطاع الصحي

٣٨ - ونظراً للطبيعة المتنوعة للمشاركين المحتملين من القطاع الصحي، فإن القيام بمزيد من توصيف التصنيف النوعي لأصحاب المصلحة داخل القطاع الصحي من شأنهِ أن يساعد على تفصيل النواتج الإعلامية بحيث تلائم مختلف المتلقين. فيمكن استهداف أولئك الذين ليس لديهم إلا قدر طفيف من

الوعي بالنهج الاستراتيجي بصورة أكثر نظامية وتحديد أولويات أولئك الذين لديهم قدرات عالية على إشراكهم. وتشمل المجموعات ذات الأولوية في زيادة الوعي الناشئ عن تطوير الاستراتيجية الحالية وزارات الصحة والفئات المهنية الممثلة تمثيلاً ناقصاً كالممرضات، والقابلات، والأطباء وموظفي الصحة المهنية الذين يمكن أن يكونوا دعاةً مهمين للنهج الاستراتيجي. ويمكن تجميع مسرد بالمصطلحات الأساسية التي تُعرف مختلف أصحاب المصلحة في القطاع الصحي، وذلك بالاستناد إلى المصطلحات الموجودة لمنظمة الصحة العالمية، وذلك للمساعدة في أنشطة الاتصالات والتوعية.

٢ – نطاق النواتج الإعلامية

٣٩ – لا تُفْهَمْ طبيعة النهج الاستراتيجي كإطار لإجراءات منسقة متعددة القطاعات بسهولة خارج نطاق أوضاع الحوكمة الدولية. وسيكون من المفيد وضع مواد إعلامية يمكن أن تركز على نماذج ومزايا وفرص إشراك القطاع الصحي في النهج الاستراتيجي، وعلى القضايا التقنية المحددة المهمة للقطاع الصحي كالرصاص الموجود في الطلاء، والزئبق في أجهزة القياس، والمواد الكيميائية التي تسبب أكبر قدرٍ من القلق للصحة العامة، وتقييم وإدارة المخاطر المهنية، والمواد الكيميائية الخاضعة للإجراءات الدولية والصحة البيئية للأطفال. وينبغي التشديد على أهمية كل قضية من هذه القضايا بالنسبة لمتلقي خدمات القطاع الصحي المستهدفين.

٣ – البوابة الإعلامية المعنية بالصحة في النهج الاستراتيجي

٤٠ – يمكن لوجود بوابة إعلامية للصحة في النهج الاستراتيجي أن يُيَسِر الحصول على معلومات وأنشطة مفيدة كجزء من أنشطة تبادل المعلومات لدى الأمانة. ويمكن لهذه البوابة أن توفر روابط للحملات والمنظمات الوطنية المعنية بزيادة الوعي والعاملة في مجال قضايا المواد الكيميائية والصحة. إن تسمية هذه البوابة ''بصحة سايكم SAICM health'' وربطها بمرصد الصحة العالمي التابع لمنظمة الصحة العالمية[١٤] يمكن أن يواصل تشجيع الاعتراف الواسع النطاق، بالنهج الاستراتيجي وأن يؤدي إلى فهم أفضل له كمنبر للتصدي لقضايا المواد الكيميائية.

٤ – الجرائد

٤١ – ومن أجل الاستفادة من أكثر الجرائد قراءة في معظم الأحيان التي تُعنى بالقطاع الصحي، يمكن للجهود أن توجه إلى زيادة عدد من المقالات التي خضعت للاستعراض النظير بشأن قضايا القطاع الصحي التابعة للنهج الاستراتيجي في الجرائد المعنية بالرعاية الصحية والشؤون الطبية، والسميات والجرائد الأخرى ذات الصلة، بما فيها تلك الجرائد التابعة لهيئات فنية.

باء – الاستفادة من الشبكات القائمة في القطاع الصحي

٤٢ – يشكل نشر المعلومات والمشاركة في الترتيبات المشتركة بين الوزارات أو المشتركة بين المؤسسات جزءاً حيوياً من ترتيبات الاستراتيجية الجامعة للسياسات في مجال التنفيذ ومتابعة التقدم المحرز. فمعرفة من يجب الاتصال به في أي مسألة معينه يعد أدنى الشروط الأساسية لفعالية تنفيذ النهج الاستراتيجي.

(١٤) http://apps.who.int/ghodata/.

١ – الاستفادة من الآليات القطرية والإقليمية القائمة التي تُشرك القطاع الصحي

٤٣ – ووفقاً للطلبات الواردة من إقليم أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي، ينبغي للجهود أن تتواصل لتمكين حلقات الاتصال الوطنية التابعة للنهج الاستراتيجي من التعاون والتنسيق مع جهات الاتصال في القطاع الصحي والاستفادة من هياكل المكاتب القطرية والإقليمية القائمة التابعة لمنظمة الصحة العالمية، حيثما أمكن. وينبغي دعوة منظمة الصحة العالمية إلى إتاحة معلومات الاتصال ذات الصلة لتمكين الإنشاء السريع لشبكة اتصالات وربطها بمركز تبادل المعلومات عن المواد الكيميائية التابعة للنهج الاستراتيجي. إن إدراج المؤسسات والمراكز القائمة حالياً المعنية بالصحة العامة والصحة البيئية في الشبكة من شأنه أن يساعد على تعزيز القدرات التقنية على الصعيدين القطري والإقليمي.

٢ – الشبكات ذات الاهتمامات المحددة

٤٤ – ينبغي إنشاء ودعم المواقع الشبكية التجاوبية، ومنابر وشبكات المناقشة بشأن القضايا ذات الاهتمام المحدد للقطاع الصحي، وذلك لحفز تدفق المعلومات وتبادل التعليم وأفضل الممارسات بين المهنيين في القطاع الصحي، وبين الأكاديميين وأصحاب المصلحة الآخرين. ويمكن للدروس المستقاة ودراسات الحالة بشأن التدخلات والتجارب الناجحة في مجال المواد الكيميائية ذات الأهمية الكبرى للصحة العامة أن يتم تقاسمها بهذه الطريقة. وينبغي مواصلة تطوير الشبكات وإدارتها من جانب أصحاب المصلحة مع زيادة إبرازها للعيان ويسر الاستفادة منها على المستوى الدولي. ويُتَوخَى في انتقاء مجموعات المناقشة الاهتداء بالأدوار والمسؤوليات الرئيسية داخل هذا القطاع، مثل تقييم المخاطر. ويمكن بذل الجهود للاستفادة من مجموعات المناقشة القائمة والشبكات لضمان ترويجها واستخدامها كلما كان ذلك ممكناً، في مجالات مثل الشبكة المعنية بالسموم من أجل تقاسم المعلومات والمساعدة المتبادلة بشأن السموم وقضايا المواد السمية[١٥] وشبكة تقييم مخاطر المواد الكيميائية التي تخطط منظمة الصحة العالمية لتكون بمثابة منتدى لتحديد الثغرات والاحتياجات والقضايا الناشئة، وللتبادل العلمي والتعاون في أنشطة تقييم المخاطر.[١٦]

جيم – تمكين حلقات الاتصال التابعة للنهج الاستراتيجي

٤٥ – تعتبر حلقات الاتصال للنهج الاستراتيجي على جميع المستويات، هي محور التنفيذ الناجح للنهج الاستراتيجي وتلعب دوراً حاسماً في الجزء السابع من الاستراتيجية الجامعة للسياسات المعنية بتنفيذ النهج الاستراتيجي.

١ – دور حلقات الاتصال التابعة للنهج الاستراتيجي

٤٦ – تنص الفقرة ٢٣ من الاستراتيجية الجامعة للسياسات على أن يتمثل دور حلقات الاتصال الوطنية التابعة للنهج الاستراتيجي في العمل كقناة اتصال فعالة في المسائل المتعلقة بالنهج الاستراتيجي. وبالنظر إلى ازدياد ترسخ مستوى تنفيذ النهج الاستراتيجي، فإن دور الاتصال هذا قد يتطلب التوضيح. ويمكن وضع توجيهات مثل التوجيهات التي اقترحتها المنطقة الأفريقية في الدورة الثانية للمؤتمر[١٧] لتوفير معلومات إضافية

(١٥) www.who.int/ipcs/poisons/network/en/index.html.

(١٦) www.who.int/ipcs/about_ipcs/networks/gra_report/en/index.html.

(١٧) SAICM/ICCM.2/15، المرفق الرابع.

لحلقات الاتصال التابعة للنهج الاستراتيجي بشأن الحاجة إلى الاشتراك مع الزملاء في القطاعات الأخرى، بما في ذلك القطاع الصحي. ويمكن إدراج بند دائم محدد في جداول أعمال الاجتماعات الإقليمية للنهج الاستراتيجي من أجل إتاحة الفرصة لمناقشة قضايا متصلة بالقطاع الصحي وتنفيذ النهج الاستراتيجي ولإبراز القضايا ذات الأهمية المتبادلة للصحة والبيئة. وتشدد مثل هذه الآلية على أهمية الاتصال بالقطاع الصحي في الإعداد للاجتماعات وتستفيد من استخدام شبكات الاتصالات القائمة بالقطاع الصحي، وترفع من مستوى اطلاعها على المسائل التي تجرى مناقشتُها في سياق النهج الاستراتيجي الأمر الذي ييسر إسهاماتها في اجتماعات النهج الاستراتيجي. وحينما لا تتمكن مراكز الاتصال المعينة التابعة للنهج الاستراتيجي من المشاركة في الاجتماعات، فيمكن تشجيع حلقات الاتصال المعينة لدى القطاعات الأخرى كالقطاع الصحي على المشاركة بدلاً من إسناد الدور إلى جهة أخرى داخل الوزارة. ومن شأن هذا النهج كذلك أن يزيد من تعزيز وتأمين التنسيق المشترك بين الوزارات المتوخى في الاستراتيجية الجامعة للسياسات.

٢ – رصد خطط تنفيذ النهج الاستراتيجي

٤٧ – يمكن الحصول على فهم أوضح وأكثر نظامية لتنفيذ الأنشطة الرئيسية ذات الصلة بالصحة والمُعبّر عنها في خطة العمل العالمية عن طريق استعراض خطط تنفيذ النهج الاستراتيجي الحالية والمستقبلية جنباً إلى جنب مع أدوات التخطيط لتطوير القطاع الصحي. ويمكن لجهود ربط مثل هذا العمل بمبادرات منظمة الصحة العالمية على المستوى القطري، مثال استراتيجيات تعاون منظمة الصحة العالمية التي أوضحت الأولويات التي تم الاتفاق عليها بصورة مشتركة من جانب منظمة الصحة العالمية والحكومات الوطنية، أن تفرز ارتباطات أوثق بين جداول الأعمال الاستراتيجية. ومن شأن مثل هذه النُهُج أن تمكن جوانب إدارة المواد الكيميائية ذات الصلة بالقطاع الصحي من التعرف عليها بسهولة أكبر وتقديم معلومات بشأن مواد كيميائية محددة وقضايا صحية، بما في ذلك أعباء الأمراض البيئية، الواجب وضعها في الحسبان. ويمكن تجميع المعلومات بشأن حالة تنفيذ عناصر خطة العمل العالمية ذات الصلة بالصحة وذلك للتمكين من تحديث الخطة مع مرور الوقت.

٣ – جلسات إطلاعية عالية المستوى ذات صلة بالصحة

٤٨ – يجب عقد جلسات إطلاعية عالية المستوى بشأن الصحة للسياسيين وكبار المسؤولين على المستويات الوطنية، والإقليمية والدولية. ويمكن إدراج مثل هذه الجلسات الإطلاعية في الاجتماعات الإقليمية بشأن النهج الاستراتيجي ويمكن أن تقدم لصُنّاع القرارات مشورة واضحة ومستكملة وأن تقدم دلائل على عبء المرض والتكاليف ذات الصلة، وذلك لتشجيع الحوار بين القطاعات ولإبراز السياسات المتعلقة بجوانب الصحة في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية. والبلدان المضيفة للاجتماعات الإقليمية يمكن أن يُقدم لها التشجيع بحيث تتبوأ دور الريادة في تنظيم مثل هذه الجلسات التي تُشرك المسؤول عن أمانة الصحة أو ممثلي كبار المسؤولين في وزارة الصحة في بلدهم.

دال – خلق أوضاع رعاية صحية سليمة

٤٩ – ويقصد بالحد من المخاطر، وهو أحد أهداف الاستراتيجية الجامعة للسياسات التقليل إلى أدنى حد من الأخطار التي قد تشكلها المواد الكيميائية على صحة البشر والبيئة، مع تركيز خاص على الأخطار التي تؤثر على المجموعات المعرضة. وتهدف أنشطة هذا الجزء من استراتيجية القطاع الصحي إلى زيادة

التدابير المتعلقة بإدارة المواد الكيميائية داخل القطاع الصحي، الأمر الذي يشجع الاهتمام ويساعد في بناء القدرات بالنسبة لاتخاذ إجراءات على نطاق أوسع داخل القطاع للمساهمة بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

١ – حشد اهتمام ووعي القوى العاملة في الرعاية الصحية

٥٠ – إن صناعة الرعاية الصحية هي صناعة كبرى مستهلكة للمواد الكيميائية التي من بينها مواد كيميائية معروف أن لها آثاراً خطيرة على الصحة والبيئة تترتب عليها. وهكذا، فإن أي قطاع تتمثل مهمته في حماية صحة البشر قد يكون من العوامل المساهمة في عبء المرض. وتؤثر المواد الكيميائية الداخلة في المنتجات التي يستخدمها قطاع الرعاية الصحية على صحة البشر طوال دورة حياة تلك المنتجات. ومن بين الفئات السكانية المعَرَضة المرضى، والعاملون في مجال الرعاية الصحية الذين يتعرضون للمواد الكيميائية يومياً، وعمال المصانع الذين يعملون في تصنيع منتجات الرعاية الصحية، والعمال في مرافق التخلص من النفايات والسكان الذين يقطنون بالقرب من مصانع التصنيع أو مواقع التخلص من النفايات. إن تعبئة اهتمام عمال الرعاية الصحية والوعي بالإدارة السليمة للمواد الكيميائية يمكن أن يؤدي إلى قدر أكبر من الوعي والإشراك في إدارة المواد الكيميائية وبصورة أكثر عمومية يؤدي إلى تخفيض عبء الأمراض المهنية الناشئة عن المواد الكيميائية والأشكال الأخرى لاعتلال الصحة المرتبط بالعمل داخل بيئات الرعاية الصحية.

٢ – سياسات المواد الكيميائية لأوضاع الرعاية الصحية

٥١ – ينبغي إنشاء إطار لسياسات المواد الكيميائية التي تخدم أوضاع الرعاية الصحية وذلك على أساس أفضل الممارسات. وقد يكون من بين النُهُجْ المتبعة البدء في وضع تقرير عن استخدام المكونات الكيميائية للمنتجات المستخدمة في أوضاع الرعاية الصحية والتخلص منها وتأثيراتها على صحة البيئة. ويمكن أن يشتمل هذا التقرير على دراسات حالة عن أفضل الممارسات داخل المستشفيات وبيئات الرعاية الصحية الأخرى التي استُحدثت فيها بدائل أكثر أماناً للاستخدامات المنتقاة لأجل تحديد الإجراءات المحتملة لكي يقلل القطاع الصحي من استخدام المواد الكيميائية الخطرة. ويمكن أن يحدد هذا التقرير أولئك الذين قد يشاركون في صنع القرارات لاستحداث بدائل أكثر أماناً داخل مثل هذه البيئات، بما فيهم المخططون، والبناؤون، ومديرو النظم، والموردون، وعمال التشغيل وأصحاب المصلحة الذين يمثلون المرضى الداخليين والخارجيين والمجتمعات المحلية. ويمكن أن يساعد تطبيق النُهج البسيطة التي كثيراً ما تستخدم في البيئات المنخفضة الموارد، مثل نهج تحديد نطاقات للتحكم[١٨] يمكن أن تساعد المواد الكيميائية المستخدمة في القطاع الصحي، على إشراك فنيي الرعاية الصحية في الإدارة السليمة للمواد الكيميائية داخل أماكن عملهم.

(١٨) www.ilo.org/legacy/english/protection/safework/ctrl_banding/index.htm.

هاء – تعزيز التدريب المهني والتنمية

١ – التدريب على الصحة البيئية والمهنية

٥٢ – لا يزال يتوجب التعزيز إلى أبعد حد للتدريب المهني والتطوير في مجال الصحة البيئية، وبصفة خاصة للإدارة السليمة للمواد الكيميائية التي تؤثر على فئات مُعَرَّضة محددة، بما في ذلك الأطفال، والأشخاص الأكبر سناً، والسكان المعرضين بشدة مثل العمال في صناعات معينة، والسكان الأصليين. ويتم تقاسم تطوير وتنفيذ التدريب المهني بين مجموعة واسعة من المنظمات. وينبغي للحكومات والهيئات المهنية المختصة أن تنظر في أن تتعاون من أجل تقاسم المواد التدريبية المتوفرة والاستفادة المثلى منها وربما توسيع نطاقها أو تطويعها للاستخدام في مناهج تدريس المواد الكيميائية والصحة كجزء من مناهج التدريب الطبي والتمريض للطلاب قبل التخرج وبعد التخرج وذلك من أجل خلق المزيد من التطوير للكوادر الطبية ومهني التمريض المؤهلين في مجال الصحة البيئية. وتنطوي مناهج التدريب التي أعدتها منظمة الصحة العالمية للكوادر الصحية وأطباء الأطفال في سياق مبادرتها بشأن الصحة البيئية للأطفال على مستقبل واعد في هذا المجال[١٩] وينبغي لمدارس الطب أن تولى الاعتبار إلى الأطباء المقيمين داخل هذه المدارس والزمالات أو التخصصات في الصحة البيئية مع التأكيد على علم السموم والصحة المهنية والعامة.

٢ – مشروعات رائدة للربط بين الرابطات المهنية

٥٣ – يمكن بدء مشروعات رائدة للربط بين الرابطات المهنية الطبية ورابطات التمريض من ناحية وجماعات الصحة البيئية الأكاديمية الرئيسية أو جماعات ومؤسسات تحليل المخاطر وذلك لتعزيز إشراكها في قضايا إدارة المواد الكيميائية من ناحية أخرى.

واو – زيادة عدد الإجراءات المشتركة من جانب القطاعات

١ – الوقاية الصحية كقضية متشعبة

(أ) الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، بما في ذلك النظم الصحية الدولية

٥٤ – ونظراً إلى أن جميع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ترمي إلى حماية صحة الإنسان، فيمكن مواصلة وتنسيق الإجراءات المتشعبة المشتركة التي تشمل القطاع الصحي مع النهج الاستراتيجي كجزء من تنفيذ هذه الاستراتيجية. وبالنظر إلى الأولوية المعطاة لتنفيذ نظم الصحة الدولية المنقحة (٢٠٠٥)، ونظراً إلى ما استشف من استعراض التنفيذ من أن قدراً قليلاً نسبياً من القدرات الأساسية للتأهب لمواجهة الحوادث الكيميائية والإشعاعية موجودة في معظم المناطق، [٢٠] فإن مستوى أوثق من التعاون بين الصكوك الدولية يمكن أن يكون أمراً مفيداً. فمبادرات بناء القدرات مثل تعزيز القدرات الوطنية في مجال التحليل المختبري؛ والتأهب للطوارئ، والإنذار والاستجابة؛ وزيادة تنسيق عمليات التفتيش في الموانئ والمعابر الأرضية؛ وتحسين المراقبة الوبائية، وتقييم المخاطر والاتصال؛ لها تطبيقاتها بموجب العديد من الصكوك الدولية المعنية بالمواد الكيميائية. ويمكن استخدام النهج الاستراتيجي لإفراز التعاون المحسّن ورصده في هذا المضمار. ويمكن لمثل هذا النهج أن يزيد من النفوذ والموارد، وبخاصة ما يتعلق بمشروعات بناء القدرات التي

(١٩) www.who.int/ceh/capacity/training_modules/en/index.html.

(٢٠) A65/17 and A65/17/Add.1. Available from http://apps.who.int/gb/e/e_wha65.html.

تحتاج إلى استثمارات كبيرة. ويمكن أن يكون لأنشطة الرقابة والرصد الأحيائي، مثلاً، قيمة بالنسبة لعدد من الصكوك الوطنية والإقليمية والدولية وإشراك القطاع الصحي تحديداً.

(ب) رصد المواد السُمية ومراقبتها

٥٥ - إن التيقُّظ للمواد السمية ومراقبتها هما مصطلحان مترادفان لنهج نُظمي يرمي إلى التعريف والوقاية من الآثار الضارة للمواد الكيميائية، ويستند إلى حد كبير إلى جمع معلومات الرصد من التجارب البشرية. وتعتمد نُهُج الرصد والمراقبة الناجحة للمواد السُمية على التنسيق الفعال وعلى العلاقات بين الوزارات، ومؤسسات الرعاية الصحية ومراكز المعلومات عن السميات، إلى جانب جهات أخرى، وتوفير الفرصة لإشراك القطاع الصحي وغيره من أصحاب المصلحة في نفس الوقت الذي تروّج فيه للإدارة السليمة للمواد الكيميائية.

٢ - الصحة الإقليمية والعمليات البيئية

٥٦ - إن تعزيز الصحة الإقليمية والعمليات الوزارية البيئية تتيح الفرصة لتحفيز إشراك القطاع الصحي في قضايا المواد الكيميائية. ويتمتع العديد من المبادرات الحالية بالقدرة على اجتذاب المزيد من الانتباه إلى تنفيذ النهج الاستراتيجي. ففي أفريقيا، على سبيل المثال، عُرّفَتْ إدارة المواد الكيميائية مؤخراً على أنها إحدى أولويات الصحة والبيئة العشر المشتركة لتنفيذ إعلان ليبرفيل. كما أن الروابط بين مثل هذه العمليات وتنفيذ النهج الاستراتيجي يجب أن يتخذ طابعاً رسمياً بصفته جزءاً من الاستراتيجية الحالية.

سابعاً - سُبل التنفيذ

٥٧ - وضعت هذه الاستراتيجية الحالية لكي تُنفذ عن طريق الترتيبات المؤسسية الحالية لتعزيز المشاركة في تنفيذ النهج الاستراتيجي. وتشمل هذه الترتيبات المؤسسية القائمة الترتيبات الخاصة بعمليات التنسيق الوطنية والإقليمية، وخطط تنفيذ النهج الاستراتيجي، وبرنامج البداية السريعة التابع للنهج الاستراتيجي والترتيبات المالية الطويلة الأجل. وينبغي جمع المعلومات عن مشاركة القطاع الصحي بالرغم من أن آليات الإبلاغ الدورية للنهج الاستراتيجي وأصحاب المصلحة ذوي الصلة في القطاع الصحي مدعوون لتقديم معلومات إضافية لتكملة المعلومات التي تم تجميعها عن طريق أداة الإبلاغ الإليكترونية التابعة للأمانة.

٥٨ -وسيتم استعراض التقدم المحرز في الاجتماعات الإقليمية التي تُعقد في الفترات الفاصلة بين الدورات. وينتظر أن تقوم الأمانة، بالتشاور مع منظمة الصحة العالمية، بإعداد تقرر رسمي عن التقدم المحرز في تعزيز إشراك القطاع الصحي في تنفيذ النهج الاستراتيجي للنظر فيه أثناء دورات المؤتمر اعتباراً من الدورة الرابعة للمؤتمر.